

حادث جريدة البوسفور اجيبيسيان

أزمة سياسية

بين مصر وفرنسا في أوائل عهد الاحتلال البريطاني

قابل الرأي العام في مصر تأليف وزارة نوبار باشا الثانية في ١٠ من يناير ١٨٨٤ بوجوم واستياء عميقين ، لأن نوبار ارتضى تأليف الوزارة على أساس إخلاء السودان تنفيذاً لمطالب السياسة الإنجليزية . وكانت الوزارة السابقة — وهي وزارة شريف باشا الرابعة — قد وقفت موقفاً وطنياً مشرفاً حين رفضت الإذعان لذلك المطلب الإنجليزي ، فأرسل اللورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا برقيته المشهورة المؤرخة في ٤ من يناير ١٨٨٤ إلى السير ايفلن بارنج وقد جاء فيها :

« لقد ذكرتكم في برقيتكم المؤرخة في ٢٢ من الشهر الماضي ، أنه في حالة إصرار حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة على إخلاء السودان فإن الوزراء الحاليين للخديو لن يقبلوا ، حسب رأيكم ، تنفيذ مثل هذه السياسة .

« وأكاد لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الضروري طالما كان الاحتلال البريطاني المؤقت قائماً في مصر أن تتأكد حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة من ضرورة اتباع نصائحها التي ترى أن من واجبها إسداءها إلى الخديو ، بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة ، في المسائل الخطيرة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

« ويتعين أن يكون الوزراء المصريون ومديرو الأقاليم على بينة من أن التبعية لللقاة الآن على عاتق إنجلترا تضطر حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إلى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها . ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة .

« وإن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لوائقة من أنه إذا تطلبت

الضرورة تغيير الوزارة فهناك من المصريين سواء من شغل منهم من قبل منصب الوزارة أو شغل مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة حضرة صاحبة الجلالة للملكة .
« وفي استطاعتكم أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لكم المؤازرة كلها في جميع ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء » (١) .

وقد آثر شريف باشا الاستقالة واختتم بها حياته السياسية ، وكان مما جاء في خطاب استقالته « . . . إن حكومة مصر لا تقبل مطلقاً تلغراف اللورد جرانفل القائل بوجوب كل نصيحة إنجليزية بدون تردد مادام جيش الاحتلال موجوداً في مصر ، وأن كل ناظر لا يكون مشربه إنجليزياً لا يلزم وجوده في النظارة . . . » .
وقد عرض الخديو توفيق الوزارة على مصطفى رياض باشا على أساس قبول « النصيحة » الإنجليزية بإخلاء السودان ، فرفض تشكيل الوزارة وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، وكان مما صرح به الخديو أنه كان يتمنى أن يكون عضواً في وزارة شريف حتى يكون له نصيب من شرف هذا الموقف الوطني .

وراجت في الدوائر السياسية في القاهرة شائعات تقول إنه لن يقبل مصرى واحد تأليف الوزارة على أساس التخلي عن السودان ، واعتقد السير ايفلن بارنج أن الساسة المصريين يستهدفون من هذه السياسة السلبية الضغط على إنجلترا حتى تعدل عن سياسة إخلاء السودان وتعود بذلك وزارة شريف باشا إلى الحكم ، فأذاع أنه إذا ظلت البلاد بدون وزارة فإنه سيتسلم بنفسه زمام الحكومة ويعين وزراء إنجليز . وانزعج الخديو توفيق انزعاجاً شديداً واستدعى السير بارنج ليلاً ، وصرح له بقوله إنه يقبل باخلاص إخلاء السودان كله ، وإنه يعتقد بعد تفكير عميق أن هذه السياسة هي خير ما يكون لصالح البلاد ، وإنه يثق ثقة تامة في أن أية نصيحة تسديها حكومة حضرة صاحبة الجلالة للملكة إنما هي لصالح مصر (٢) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢١٠ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢٢١ .

وأرسل السير بارنج برقية في مساء ٨ يناير ١٨٨٤ إلى اللورد جرانفل يخطر بهذا التصريح^(١)، ثم أبرق إليه مرة أخرى في نفس الليلة يبلغه أن نوبار قد وافق على تأليف الوزارة، وأن الرأي قد استقر على أن يكون جميع أعضاء الوزارة من المصريين، وأن نوبار ارتضى تماماً تنفيذ السياسة «الحكيمة» القائلة بالتخلي عن السودان واستبقاء سواكن^(٢). وفي ١٠ يناير ١٨٨٤ تم تشكيل وزارة نوبار ولم يدخلها أحد من أعضاء وزارة شريف^(٣). وقد تصدى نفر من الإنجليز للدفاع عن موقف نوبار فقالوا إنه بقبوله تأليف الوزارة قد أنقذ مصر، لأنه لو نفذ السير بارنج خطته وعين وزراء إنجليز لضمّت مصر ضمّاً صريحاً إلى الممتلكات البريطانية.

في مثل هذه الملابسات، وعلى أساس إخلاء السودان، وعلى ضوء المبدأ السياسي الخطير الذي تضمنته برقية اللورد جرانفل والمؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ والخاصة بضرورة تنفيذ النصائح التي تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو، تألفت وزارة نوبار الثانية. وأوجس الرأي العام في مصر خيفة منها. وقد تحققت مخاوفه بأسرع مما كان يتصور: غدت هذه الوزارة منذ أيامها الأولى أداة طيعة لينة في يد الاحتلال، وازداد على عهدا تغلغل النفوذ البريطاني في مرافق البلاد، وعينت الوزارة في ١٥ من يناير ١٨٨٤ — قبل أن ينقضى أسبوع واحد على تأليفها — أحد الإنجليز وهو كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من علي رضا باشا، فكان أول إنجليزي يشغل هذا المنصب، وجعلت راتبه

(١) المصدر السابق.

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢٢٢.

وأنظر أيضاً تقريراً ضافياً عن الحالة السياسية الداخلية في مصر في ذلك الوقت، وضعه بارير Barrère قنصل عام فرنسا في مصر وأرسله في ٧ يناير ١٨٨٤ إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية. ونشرته الحكومة الفرنسية في وثائقها الدبلوماسية Documents Diplomatiques Français. (1871-1914) 1ère Série Tome V Doc. no. 185

(٣) تم تأليف وزارة نوبار باشا الثانية على النحو الآتي: نوبار باشا للرياسة والحفانية والخارجية، مصطفى فهمي باشا للمالية، محمد ثابت باشا للداخلية، عبد القادر حلمي باشا للحرية والبحرية، محمود الفلكي باشا للمعارف، عبد الرحمن رشدي بك للأشغال.

٢٥٠٠ جنيه مصرى فى العام ، وهو مرتب ضخم بالنسبة لقيمة النقد فى ذلك الوقت من ناحية ، وبالنسبة للارتباكات المالية الخطيرة التى كانت تواجهها وقتئذ الحكومة المصرية^(١) . وكان لويد متغطرساً مستهتراً مغروراً لا يقيم وزناً لأقدار الناس ولا يحترم تقاليد المصريين وعاداتهم . وسنلتقى به فى أكثر من موضع فى هذا البحث . ويكفى أن نذكر هنا أنه سيطر على وزارة الداخلية سيطرة تامة ، وتعالى على وزيرها محمد ثابت باشا الذى لم يحتمل غطرسته فقدم استقالة مسببة من منصبه فى مارس ١٨٨٤ قبلها نوبار وتولى هو وزارة الداخلية بجانب وزارتي الخارجية والحقانية ورياسة الوزارة^(٢) ، ومع ذلك لم يكثرث وكيل الداخلية بنوبار باشا بل اصطدم به أكثر من مرة ، وغدا يصدر الأوامر بدون إقرارها من نوبار أو إطلاعها عليها ، كما اصطدم مع بنسون مكسويل Benson Maxuell النائب العام لدى المحاكم الأهلية الذى أراد التحقيق فى حوادث التعذيب التى كانت تتم بأمر وكيل الداخلية داخل السجون المصرية ، فأصدر وكيل الداخلية أمراً إلى مدير سجن الإسكندرية بمنع النائب العام من دخول السجن ، ووصل أمر هذا الخلاف بين هذين الموظفين الإنجليزين الكبيرين إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وبلغ الاستهتار بوكيل وزارة الداخلية أن ذهب يوماً إلى مسرح زيزنيا برمل الإسكندرية لشهود إحدى التمثيليات وجلس فى مقصورة الخديو الخاصة . وقوبل هذا التصرف وقتئذ باستياء ودهشة^(٣) . وقد أثيرت عدة مناقشات فى مجلس العموم البريطانى بخصوص كليفورد لويد . كانت إحداها ، بجلسة ٨ أبريل ١٨٨٤ ، خاصة بتصرفاته ، إذ استفسر جورلى Gourley أحد أعضاء المجلس عن الملابس

(١) أبلغ السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent المستشار المالى للحكومة المصرية مجلس الوزراء المصرى بجلسة ١٢ مايو ١٨٨٤ أن الحكومة قد تعجز عن دفع مرتبات موظفيها . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٢٥ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٨٢ من إيجرتون Egerton إلى اللورد جرانفل . القاهرة فى ١٣ مايو ١٨٨٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس ١٨٨٤ .

(٣) عبد الرحمن الراعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . الطبعة الثانية ص ١٥٩ .

التي تم فيها تعيين كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية في مصر ، وهل كانت لديه قبل تعيينه أية معلومات عن عادات الشعب المصري وتقاليده ولغته ، كما سأل عضو آخر في المجلس هو : ريلاندز Rylands عما إذا كان عزله من منصبه يتطلب الحصول أولاً على موافقة الحكومة البريطانية ، أو يعزل بقرار من الحكومة المصرية مباشرة . وقد تهرب اللورد ادموند فزموريس Lord Edmond Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية من الإجابة عن هذين السؤالين ، واكتفى بأن قال إن الحكومة المصرية هي التي قامت بتعيينه بناء على توصية من اللورد سبنسر واللورد دوفرين (١) .

وأخذت وزارة نوبار تستجيب « للنصائح » البريطانية التي كانت تقدم لها تباعاً ، فمينت في ٢٢ من يناير ١٨٨٤ - خلال الأسبوع الثاني لتأليفها - إنجليزياً آخر هو السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott Moncrieff وكيلا لوزارة الأشغال وكان يشغل من قبل منصب مفتش عام الري المصري ، وقد سيطر هو الآخر على شئون وزارة الأشغال سيطرة تامة وطنى نفوذه على نفوذ الوزير ، وعين عدداً كبيراً من الإنجليز في مناصب مفتشى الري ومنحهم سلطات واسعة حتى عظم النفوذ الإنجليزى في وزارة الأشغال إلى حد بعيد ، وكان يتجاهل الوزير إذ كان

(١) الجزء ٢٨٧ من محاضر جلسات مجلس العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس

العموم في ٨ من أبريل ١٨٨٤ ص ٢٨ Hansard's Parliamentary Debates

أنظر أيضاً :

الجزء ٢٩٤ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ جلسة مجلس العموم في ٢٤ من نوفمبر ١٨٨٤ .

والجزء ٢٩٤ ص ٣٥٩ جلسة مجلس العموم في أول ديسمبر ١٨٨٤ .

ويلاحظ أن لويد هذا كان يشغل وظيفة قاضٍ مقيم في إيرلندا Resident Magistrate

in Ireland ثم جرى به إلى مصر بعد الاحتلال وعين في ١٥ سبتمبر ١٨٨٣ مفتشاً عاماً

للاصلاحات في وزارة الداخلية بمرتبة قدره ألفان من الجنيهات في السنة ثم زيد راتبه إلى

٢٥٠٠ جنيه حين رقى وكيلا للداخلية . وقد منح في أول يونيو ١٨٨٤ أجازة قدرها ثلاثة

أشهر ثم انقطعت صلته رسمياً بالحكومة المصرية في أول سبتمبر ١٨٨٤ وعاد إلى وظيفته الأولى

في إيرلندا وخلفه في منصبه في مصر محمود حدى باشا . أنظر ما كتبه اللورد كرومر عنه في كتابه

Modern Egypt 2nd éd vol. II pp. 482-488

يصدر القرارات ويوقع عليها بالنيابة عن وزير الأشغال تارة (١) ، أو بوصفه وكيلًا للوزارة تارة أخرى .

يضاف إلى ذلك مبادرة وزارة نوبار إلى اتخاذ التدابير الخاصة بإخلاء السودان فوراً وقبلها القرار الذي اتخذته الوزارة البريطانية في ١٨ من يناير ١٨٨٤ بإرسال الجنرال غوردون إلى السودان للتقرير عن الحالة العسكرية هناك وعن الوسائل الفعالة لتمكين من إخلاء هذه البلاد ، ثم ما لبثت أن ارتضت وزارة نوبار تحوير مهمة الجنرال غوردون من مهمة تقريرية استشارية إلى مهمة تنفيذية صريحة تقوم على تدبير إخلاء السودان وإنشاء حكومة وطنية نظامية تتولى شئون الحكم في هذه البلاد بعد إخراجها من الحاميات المصرية وبعد التخلي عنها ، على أن تكون هذه الحكومة الجديدة من سلالة الملوك الذين كانوا يحكمون السودان قبل الفتح المصرى في مستهل القرن التاسع عشر . وقد تم هذا التحوير في سرعة مذهلة : وصل غوردون إلى القاهرة في ٢٤ من يناير ١٨٨٤ وهو في طريقه إلى السودان ، وفي نفس اليوم تم الاتفاق بينه وبين السير ايفلن بارنج على إدخال هذا التعديل الجوهرى . وفي اليوم التالى تسلم الجنرال غوردون التعليمات الجديدة من السير بارنج . وفي ٢٦ يناير استصدر نوبار من الخديو توفيق مرسوماً بتعيين غوردون حكاماً للسودان أى حاكماً عاماً له ، وفي نفس اليوم أصدر توفيق أمراً يحدد مهمة غوردون على ضوء التعديل الذى رسمه السير بارنج والجنرال غوردون (٢) . وهكذا تقرر سحب القوات المصرية من أرجاء السودان ، وكان عدد أفرادها نحو ٢٥ ألف مقاتل لديهم

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٩ والوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس ١٨٨٤

(٢) أنظر بخصوص هذا الموضوع :

الكتاب الأزرق رقم ٢ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦

الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٤ تعليمات من بارنج إلى غوردون بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٨٤

الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٤ وثيقتان رقم ١ ، ٢

محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية في القرن

التاسع عشر . طبعة ثانية ص ٣٤٩ - ٣٦١

من الأسلحة والذخائر والثكنات والحصون والترسانات والبواخر النيلية الحربية ما يجعلهم قوة لا يستهان بها تستطيع إذا أحسن استخدامها توجيه ضربات قوية إلى الثوار من أتباع المهدي . فكان إخلاء السودان أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال البريطاني .

على هذه الصورة استشرى النفوذ الإنجليزي على عهد وزارة نوبار وأصبح التوجيه الإنجليزي الإجبارى هو السمة البارزة في تصرفات هذه الوزارة . وقد لمس تلك الحقيقة مراسل جريدة التايمز Times في القاهرة فأبرق في ٢٧ من فبراير ١٨٨٤ إلى جريدته يقول إن الحكومة المصرية لا تستطيع البت في أية مسألة مهما كانت تافهة بدون أن ترجع إلى السير ايفلن بارنج الذى غدا الحاكم الأوحى في مصر .

وكان نشر هذه البرقية في جريدة التايمز مثير سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى وهو لا بوشير Labouchere إلى وكيل وزارة الخارجية بجلسة ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ استفسر فيه عن حقيقة النبأ الذى ورد في تلك البرقية ، واستطرد العضو فتساءل أيضاً إذا كان هذا النبأ صحيحاً فهل يعتبر السير بارنج قد تصرف في نطاق التعليقات الصادرة إليه ، أو أنه قد تجاوز حدود منصبه ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب استدعاؤه فوراً . وقد أجاب اللورد فترموريس وكيل وزارة الخارجية بقوله إن الحكومة البريطانية لا يساورها أدنى شك في أن السير بارنج يتصرف في حدود سلطات وظيفته ، وهو يقدم النصائح للحكومة المصرية في كل مسألة يرى أنها هامة ، ويتعين على الحكومة المصرية الأخذ بنصائحه طالما كان الاحتلال البريطانى للمؤقت المسلح قائماً^(١).

* * *

وجدت بعض الصحف العربية في ذلك الوقت في تصرفات وزارة نوبار مادة

(١) الجزء ٢٨٥ من محاضر جلسات مجلس العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس العموم في ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ ص ٢٢٠ Hansard's Parliamentary Debates

خصبة لمهاجرتها والتنديد بخضوعها لسياسة الاحتلال البريطاني . وضاعت وزارة نوبار ذرعا بالحملة الصحفية ، فعمدت إلى اضطهاد الصحافة : ألغت جريدة الوطن ثم منعت جريدة العروة الوثقى من دخول مصر ومعاقبة كل من تضبط عنده بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها . وكانت هذه الجريدة يصدرها في باريس السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وكانت تدعو الشعوب الشرقية إلى مقاومة الاستعمار الأوربى والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال ، وظفرت بإقبال شديد فى مختلف البلاد حتى منع الإنجليز دخولها فى الهند أيضاً . ثم تابعت وزارة نوبار اضطهادها للصحافة فعملت جريدة الأهرام لمدة شهر ، وكانت تصدر وقتئذ فى الإسكندرية ، واستندت الوزارة فى أسباب تعطيلها إلى أنها « نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية » ثم ألغت الوزارة تباعا جرائد مرآة الشرق ، والزمان ، والصادق .

وقد حاولت وزارة نوبار أن تنهج نفس النهج مع الصحافة الفرنسية المحلية . وكانت تصدر فى مصر صحف أجنبية عديدة ، كان أكثرها عدداً الصحف الفرنسية ثم الإيطالية ثم الإنجليزية (١) . فقررت الوزارة إلغاء جريدة فرنسية

(١) كان يصدر فى مصر ، فى الفترة من ٢٥ مايو ١٨٨٠ إلى ١٥ مايو ١٨٨٤ ما لا يقل عن خمس عشرة جريدة بلغات أجنبية . ومن أهم الصحف الفرنسية أو التى تصدر باللغة الفرنسية :

La Réforme
L'Union Egyptienne
Le Courrier Egyptien
L'Echo d'Orient
Le Phare d'Alexandrie
Le Télégraphe
L'Egypte
La Gazette des Tribunaux
Le Progrès Egyptien
Le Moniteur Egyptien

والجريدة الأخيرة كانت الصحيفة الرسمية الفرنسية للحكومة المصرية .
ومن أهم الجرائد الإيطالية :

Messagiere Egiziano
La Finanza
La Trombetta
L'Italia
The Egyptian Gazette

ثم الجريدة الإنجليزية :

تسمى Le Bosphore Egyptien وإغلاق مطبعتها ، واحتجت القنصلية العامة لفرنسا على هذا القرار واعتزمت منع تنفيذه ولو أدى الأمر إلى استخدام العنف . فوق صدام بين ضباط الشرطة الذين عهد إليهم بتنفيذ القرار وبين بعض موظفي قنصلية فرنسا بالقاهرة الذين وقفوا إلى جانب مواطنهم صاحب الجريدة . واثرت ثائرة باريس — حكومة وشعبا وصحافة — على هذا التصرف . وقدمت وزارة الخارجية الفرنسية مطالب محددة إلى الحكومة المصرية وأصرت على تنفيذها في خلال ثمان وأربعين ساعة . ولما وقفت الحكومة المصرية موقفاً سلبياً من تلك المطالب تهددت وزارة الخارجية الفرنسية بقطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وقد غادر فعلاً القاهرة القائم بأعمال قنصل فرنسا العام إلى الإسكندرية . وتبدلت المكاتبات بين القاهرة ولندن وباريس والآستانة بشأن هذه الأزمة .

وقد قام بدور بارز في تسوية الأزمة كل من اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية واللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس ، ولما تخرجت الأزمة عرض جرانفل موضوعها على مجلس الوزراء البريطاني بجلسته ٢٥ أبريل ١٨٨٥ واتخذ المجلس قرارات اتخذت شكل توصيات قدمت إلى الحكومة المصرية لتنفيذها . وكان تدخل الحكومة البريطانية بهذه الصورة في الأزمة بين مصر وفرنسا مظهراً من مظاهر الوصاية البريطانية على الحكومة المصرية . أما تدخل الباب العالي في هذه الأزمة فلم يؤدي إلى نتيجة ذات بال ، لأن الحكومة الفرنسية أنكرت على الباب العالي حقه في التدخل في هذه الأزمة ، كما قبل الباب العالي شاكراً التسوية التي اقترحتها وزارة الخارجية البريطانية لإنهاء الأزمة . ويلاحظ أيضاً أن الحكومة البريطانية قد أيدت نوبار باشا في موقفه في مستهل الأزمة ثم عادت فتخاذلت عنه ونصحته بقبول معظم مطالب الحكومة الفرنسية ترضية لفرنسا وقام نوبار بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية بزيارة دار القنصلية العامة لفرنسا في القاهرة زيارة رسمية وتقديم الاعتذار .

إذا طرحنا جانباً المآخذ على وزارة نوبار ، وما أكرهها ، فإن حادث تلك الجريدة الفرنسية ، وهى البوسفور اجيبيسيان ، يعتبر مثلاً صارخاً لاستخفاف الأجانب بالحكومة المصرية واحتمائهم بنظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر ، كما يعتبر هذا الحادث مظهراً لتأزم العلاقات الفرنسية البريطانية قبيل وقوع الأزمة من ناحية ، ومظهراً لنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا بالذات من ناحية ثانية .

أسست هذه الجريدة فى سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد الخديو اسماعيل ، وكانت فى أول أمرها جريدة محلية تصدر فى بورسعيد باللغة الفرنسية تحت اسم *Le Bosphore de Suez* وكان صاحبها والمسئول عنها رجلاً فرنسياً يسمى سيريير *Serrière* تعهد بأن يخضع دون أى استثناء للقوانين واللوائح المنظمة لشئون الصحافة والمطبوعات فى مصر ، وأن تكون الجريدة مقصورة على معالجة الموضوعات التجارية والأدبية ونشر الأنباء الأجنبية دون أن تتعرض إلى أية مسألة خاصة بالسياسة الداخلية المصرية إلا إذا حصلت على تصريح خاص بنشرها من الحكومة المصرية .

ومنذ ١٥ مايو ١٨٨٠ ظهرت الجريدة باسم جديد هو البوسفور اجيبيسيان *Le Bosphore Egyptien* ثم أذنت الحكومة المصرية لصاحب الجريدة ، فى يناير ١٨٨١ ، فى أن يوسع نطاق جريدته بأن يعالج على صفحاتها مسائل السياسة المصرية وكذلك موضوعات الاقتصاد السياسى الخاص بمصر ، وذلك أسوة بسائر الصحف الأجنبية التى كانت تصدر وقتئذ سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية ، على أن يلتزم صاحب الجريدة بالخضوع التام للقوانين المصرية الخاصة بالصحافة والمطبوعات (١) .

(١) أنظر مذكرة وضعتها الحكومة المصرية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٨٥ وقدمتها إلى الحكومة البريطانية فنشرتها الأخيرة فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٦ . أنظر مرفقاتها رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . وما يذكر أن الاسم الذى اختاره صاحب الجريدة لما كان *Courrier de l'Isthme* ثم استبدل بهذا الاسم اسماً جديداً هو *Bosphore de Suez* وما لبث أن غيره إلى *Bosphore Egyptien* .

والظاهرة الجديرة بالملاحظة أن تاريخ هذه الجريدة ، منذ تأسيسها إلى قيام الأزمة موضوع هذا البحث ، ينقسم إلى فترتين متميزتين بعضهما عن بعض . وتبدأ الفترة الأولى من تاريخ إنشائها في سنة ١٨٧٨ إلى استقالة وزارة شريف باشا الرابعة في ٧ يناير ١٨٨٤ وكانت الجريدة تستجيب خلالها لقرارات الحكومة المصرية وتخضع لأوامرها . أما الفترة الثانية فتبدأ من تأليف وزارة نوبار في ١٠ يناير ١٨٨٤ حتى قيام الأزمة بين مصر وفرنسا في أبريل ١٨٨٥ وكانت الجريدة خلالها تتحدى وزارة نوبار تحدياً سافراً وتضرب بقراراتها عرض الحائط .

وفي غضون الفترة الأولى نشرت هذه الجريدة - بمناسبة وفاة اسكندر الثاني قيصر روسيا - مقالا احتجّت عليه رسمياً القنصلية العامة للروسيا في مصر لدى وزارة الخارجية المصرية ، فأصدرت الحكومة المصرية قراراً مؤرخاً في ٢١ مارس ١٨٨١ بتعطيل الجريدة شهراً ، ورضخت الصحيفة لهذا القرار .

وفي يونيو سنة ١٨٨٢ كان الموقف السياسي في مصر متجهماً ينيء باحتمال وقوع أحداث خطيرة ، فنفذ يوم ١٩ مايو ١٨٨٢ تتابع وصول وحدات من الأسطولين الإنجليزي والفرنسي إلى ميناء الإسكندرية ، ثم أرسلت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية مذكرة مشتركة مؤرخة في ٢٥ مايو ١٨٨٢ تطلبان فيها إبعاد أحمد عرابي باشا مؤقتاً عن القطر المصري مع احتفاظه برتبته العسكرية ومراتبه وأوسمته ، وتحديد إقامة كل من علي فهمي باشا وعبد العال حلمي باشا داخل مصر في أماكن في الأرياف لا يغادرانها مع احتفاظ كل منهما برتبته العسكرية ومراتبه ، واستقالة وزارة محمود سامي البارودي باشا ، وتأزم الموقف السياسي تأزماً أدى إلى استقالة الوزارة في ٢٦ مايو وبقاء البلاد بدون وزارة .

في هذا الموقف الدقيق دأبت جريدة البوسفور على مهاجمة سلطان تركيا ،

فتقرر توجيه إنذار أول إليها في ٦ يونيو ١٨٨٢ . ولما تشكلت وزارة اسماعيل راغب باشا في ٢٠ يونيو ١٨٨٢ شنت عليها جريدة البوسفور حملة عنيفة ، فصدر قرار بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها في بورسعيد ، وتم تنفيذ قرار الإلغاء والإغلاق في ٦ يوليو ١٨٨٢ — أى قبل ضرب الإسكندرية بستة أيام . وكان ذلك بحضور كاراييه Carabet رئيس الإدارة القانونية بمحافضة بورسعيد وسيبولارو Cipollaro مفتش الشرطة وإيشن Eycheenne مندوباً عن قنصلية فرنسا .

وقد أذنت الحكومة المصرية بعد ذلك للجريدة في أن تستأنف ظهورها بنفس الشروط السابقة وأن تنقل إدارتها ومكاتبها من بورسعيد إلى القاهرة . وكان ذلك بناء على التماس تقدم به سيريير Serrière إلى الخديو توفيق في ٧ سبتمبر ١٨٨٢ . ولكنها ما لبثت أن اتخذت موقف المعارضة من وزارة شريف باشا التي كانت وقتئذ في الحكم . فوجهت الحكومة إليها إنذاراً في ١٧ أكتوبر ١٨٨٣ وإنذاراً ثانياً في ٢٦ نوفمبر ١٨٨٣ . وظل الموقف على ذلك حتى قدمت وزارة شريف استقالتها في ٧ يناير ١٨٨٤ وتألفت وزارة نوبار الثانية في ١٠ يناير . وهنا تبدأ الفترة الثانية في تاريخ جريدة البوسفور . كانت وزارة نوبار — كما أشرنا — من أكثر الوزارات المصرية خضوعاً لسياسة الاحتلال وإسراعاً لتنفيذ مطالبه . واشتدت الجريدة في لهجتها ونددت بسياسة وزارة نوبار وتفریطها في حقوق مصر ، وركزت حملتها الصحفية على نوبار باشا والسيرايغلن بارنج معاً . وقد تذرعت وزارة نوبار بأن الجريدة نشرت أنباء غير صحيحة عن حوادث وقعت في السودان وفي الوجه القبلي ، واستندت إلى أن وزارة شريف قد سبق

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ الوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أنظر محضر الشرطة الخاص بإلغاء جريدة الدستور وإغلاق مطبعتها المرفق رقم ٧ للوثيقة

رقم ٤٦ سالفة الذكر بعنوان

Procès-verbal de Suppression du Journal le "Bosphore Egyptien" et Fermeture de l' Imprimerie.

أن أُنذرت تلك الجريدة مرتين ، فأصدرت قراراً مؤرخاً في ٢٩ فبراير ١٨٨٤ بإلغاء صحيفة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

غير أن الجريدة الفرنسية لم تكترث بهذا القرار وظلت توالى صدورها ، وأرادت الحكومة المصرية الاستعانة بقنصلية فرنسا في القاهرة لحل جريدة البوسفور على قبول تنفيذ القرار ، ولكن القنصلية الفرنسية رفضت الاستجابة لطلب الحكومة وساندت الصحيفة الفرنسية في موقفها (١) . وهكذا بقي قرار إلغاء الجريدة معطلا ، ووقفت الحكومة المصرية مكتوفة الأيدي إزاء هذا التحدى السافر من الجريدة الفرنسية التي احتتمت بنظام الامتيازات الأجنبية من ناحية ، ومساندة قنصلية فرنسا لها من ناحية ثانية .

وقد أثيرت مناقشات عديدة في مجلس العموم البريطانى بجلسات ٤ ، ١٠ ، ١٧ مارس ١٨٨٤ (٢) وتتضح من هذه المناقشات عدة حقائق منها : أن كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية قد لعب دوراً بارزاً في إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وأن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها مشتركة أو مسئولة عن صدور هذا القرار لأن كليفورد لويد قد تصرف بصفته وكيلاً لوزارة الداخلية المصرية ، وأن قرار إلغاء الجريدة لا غبار عليه من الناحية القانونية لأنه يدخل في صميم اختصاص الحكومة المصرية ، ولأن هذا القرار

(١) يلاحظ أن إلغاء جريدة البوسفور لم يكن أول إلغاء من نوعه لجريدة فرنسية تصدر في مصر على عهد الخديوى توفيق فقد حدث أن صدر قرار بإلغاء جريدة *La Réforme* وإغلاق مطبعتها الكائنة في شارع قنطرة الدكة بقمم الأزبكية . وقد نفذ قرار الإلغاء والإغلاق في أول يونيو ١٨٨٠ بحضور مندوب من قنصلية فرنسا في القاهرة .

وفي ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ صدر قرار بإلغاء جريدة *L'Egypte* وهى جريدة فرنسية تصدر في الإسكندرية وكان صاحبها فرنسيا يدعى جوستاف لافو *Gustave Laffon* ونفذ القرار في اليوم التالى بحضور مندوب قنصلية فرنسا . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرققان رقم ١١ ، ١٢ للوثيقة ٤٦ .

(٢) أنظر محاضر هذه الجلسات في الجزء ٢٨٥ جلسة ٤ مارس ١٨٨٤ ص ص ٥٠٥-٥٠٦ .

وجلسة ١٠ مارس ١٨٨٤ نفس الجزء ص ص ١٠٣٥ - ١٠٣٦ .

وجلسة ١٧ مارس ١٨٨٤ الجزء ٢٨٦ ص ص ٤٥ - ٤٦ .

يستند إلى قانون الصحافة المصري الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، وعلى ذلك
فالحكومة البريطانية لا تعتزم التدخل للاعتراض على هذا القرار .

وحاول أحد أعضاء مجلس العموم وهو ما كون M^rCoan أن يثير ظللاً من
الشك حول قانونية القرار الذي أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة
البوسفور ، فقال إن الحكومة المصرية لم تلتزم بحرفية قانون المطبوعات المشار
إليه ، لأن هذا القانون ينص على وجوب توجيه ثلاثة إنذارات إلى أية جريدة قبل
إلغائها ، وإن قرار الإلغاء قد صدر من وزارة الداخلية التي يقوم بوكالة الوزارة
فيها كليفورد لويد ، وكان يجب أن يصدر من وزارة الخارجية . فتصدى له اللورد
ادموندز فيتزماوريس Lord Edmonds Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية
البريطانية قائلاً إن قانون الصحافة في مصر ينص على أن إلغاء الجريدة يصدر
بقرار من وزير الداخلية بعد توجيه إنذارين إليها ، وأنه يجوز تعطيل الجريدة
بقرار من مجلس الوزراء دون إنذار سابق ، وإن هذا القانون يسرى على الصحف
والمطابع الأجنبية . وتلا أهم مواد هذا القانون بما لا يخرج عن نصوصه الأصلية
التي كانت الحكومة المصرية قد نشرتها في جريدتها الرسمية بعد صدوره
بثلاثة أيام (١) .

وبعد مضي أكثر من أربعة أشهر على هذه المناقشات أثير من جديد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر ١٨٨١

وكانت وزارة شريف باشا الثالثة قد أصدرت في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قانوناً للصحافة
والمطبوعات يفرض عليها قيوداً شتى . وكان إصدار هذا القانون من المآخذ على وزارة شريف .
ومن أهم ما تضمنته من قيود تحويل الحكومة الحق في إنذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام
العمومي أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية . وفي حالة إلغاء الجريدة يصدر
القرار بذلك بعد توجيه إنذارين إليها ، ويجوز إلغاء الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون
إنذار سابق . كما نص هذا القانون على إيداع تأمين قدره مائة جنيه بالنسبة للصحف التي تصدر
أكثر من ثلاث مرات في الأسبوع وخمسون جنيهاً بالنسبة للصحف التي تصدر أقل من ذلك .
وعدم جواز إنشاء مطبعة إلا بترخيص من وزارة الداخلية بعد دفع تأمين قدره مائة جنيه .
وقررت الحكومة تطبيق هذا القانون على الصحف والمطابع الأجنبية .

موضوع جريدة البوسفور في مجلس العموم البريطاني بجلسة ٤ من أغسطس عام ١٨٨٤^(١) وكان ذلك على أثر ما نشر في مجلة *The Fortnightly Review* في عددها الصادر في أول أغسطس عام ١٨٨٤ من أنباء حول تلك الجريدة الفرنسية . وجه هيلي Healy العضو بالمجلس إلى وكيل وزارة الخارجية سؤالاً يتكون من أربع فقرات : استفسر في الفقرة الأولى عن حقيقة ما أذيع مؤخراً من أن سلطات الاحتلال البريطاني في مصر قد طلبت من نوبار باشا إصدار قانون جديد يفرض مزيداً من القيود على حرية الصحافة في مصر ، وأن نوبار قد استجاب لذلك الطلب وأنه منهمك في تلك الآونة في إعداد القانون الجديد ، كما سأل النائب في الفقرة الثانية عن البواعث التي دفعت نوبار إلى إرسال منشور إلى قناصل الدول في مصر بخصوص موقف الصحافة الأجنبية التي تصدر في مصر ، وتساءل النائب في الفقرة الثالثة من سؤاله عن الجرائد المقصودة من إصدار القانون المقترح وهل هي جريدة البوسفور اجبسيان وجريدة الأهرام . وأخيراً طلب النائب إيضاحاً عن النبأ الذي نشرته مجلة *The Fortnightly Review* من أن السير بارنج قد رفض الأخذ برأي كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية في أن يبذل السير بارنج نفوذه الأدبي لدى بارير Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا في مصر حتى يقبل الأخير تنفيذ القرار الصادر بإلغاء جريدة البوسفور اجبسيان وإغلاق مطبعتها .

وقد أجاب اللورد ادموندز فتمز مورييس وكيل وزارة الخارجية فقال إن الحكومة المصرية قد عرضت على الحكومة البريطانية طرفاً من الصعاب التي تصادفها تلك الحكومة كلما أرادت تطبيق قانون الصحافة على الجرائد الأجنبية التي تصدر في مصر ، فإن أصحاب هذه الجرائد يستغلون قيام نظام الامتيازات الأجنبية في مصر أسوأ استغلال ، ويرفضون الخضوع لأحكام قانون الصحافة ، كما أن بعضاً من قناصل الدول في مصر يؤيدون أصحاب الجرائد من رعايا دولهم

(١) العدد ٢٩١ من ص ١٥٥٧ - ١٥٥٨ من *Hansard's Parliamentary Debates*.

في مثل تلك الحالات ويرفضون التعاون مع الحكومة المصرية لحل أصحاب الجرائد على قبول القرارات التي تصدرها الحكومة المصرية في هذا الصدد . ثم ختم وكيل وزارة الخارجية إجابته بقوله إنه إزاء هذا الموقف أرسلت الحكومة البريطانية في يوليو ١٨٨٤ منشوراً إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية في الدول الكبرى ليتصلوا بحكومات هذه الدول للقضاء على المصاعب التي تلاقىها الحكومة المصرية من أصحاب الجرائد الأجنبية التي تصدر في مصر (١) .

وقد ظل على ضراوته موقف جريدة البوسفور العدائي من الاحتلال ونوبار ، ويلاحظ أن هذه الجريدة لم تكن الوحيدة في ميدان المعارضة ، فقد شاركتها في ذلك الوقت وبدرجات متفاوتة الصحافة الفرنسية التي كانت تصدر وقتئذ في مصر . ولكن كانت جريدة البوسفور هي زعيمة الصحف الفرنسية المحلية بلا مرأ ، غير أن أهدافها لم تكن مصرية خالصة ، إذ كانت تنادي بتدويل حكومة مصر ، ونذكر هنا على سبيل المثال مقتطفات من مقال نشرته في عددها الصادر في ٦ من فبراير ١٨٨٥ (٢) ذهب فيه كاتبه إلى أن المصريين لا يستطيعون أن يحملوا وحدهم عبء حكم بلادهم ، ولا بد من وجود سلطة تشريعية لحكم مصر وإدارتها ، ولا يمكن أن يعهد بهذه السلطة إلى الإنجليز أو الأتراك أو المصريين ، فهذه السلطة يجب أن تنبثق مباشرة من أوربا ، ثم تمضي الجريدة فتقول إنه ليس في استطاعة أوربا أن تجتمع كل يوم في هيئة مؤتمر دولي لحكم مصر ، ولذلك كان أمراً لا مناص منه أن تعهد أوربا إلى وكلاء عنها

(١) المصدر السابق .

(٢) Pour être gouvernée et administrée, l'Égypte a besoin d'un pouvoir législatif. Ce pouvoir ne peut être donné ni aux Anglais, ni aux Turcs, ni aux Égyptiens, il doit émaner directement de l'Europe.

Mais l'Europe ne peut se réunir chaque jour en congrès pour gouverner ou administrer l'Égypte; il est donc indispensable que l'Europe délègue à des mandataires investis de sa confiance le soin de gouverner et d'administrer l'Égypte. Pour être gouvernée et administrée l'Égypte a besoin d'un pouvoir législatif, limité aux questions de finance, de justice, d'administration proprement dite et de sécurité publique.

أنظر العدد ١٠٠١ الصادر في ٦ فبراير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة .

يتمتعون بثقتها للقيام على حكم مصر وإدارة شئونها ثم تنتهى إلى رأى غريب فتقول إن هذه السلطة التشريعية يجب أن تكون مقصورة على مسائل المال والقضاء والإدارة والأمن العام !!! ونحن نتساءل ماذا تركت الجريدة للمصريين من ميادين داخلية ينفردون بإدارتها والإشراف عليها !!

فهذه الجريدة كانت ترمى من وراء تدويل حكومة مصر ومن وراء مناوئة الاحتلال وأعوانه إلى هدف سياسى هو عدم انفراد الإنجليز بحكم مصر^(١). ومنذ أن تخرج مركز الجنرال غوردون في الخرطوم عملت جريدة البوسفور على إبراز خطورة موقفه بطريق خفى ، فقالت إن حالة الذعر قد بلغت أشدها في القاهرة من جراء شائعات مزعجة انتشرت بين الجماهير عن الموقف في السودان ، ومضت الجريدة تقول إن لديها أخباراً خطيرة للغاية لا تستطيع إذاعتها إلا عندما تجدد السلطات المصرية والبريطانية أن الوقت قد حان لنشرها ، وخلصت الجريدة من ذلك إلى أنها ستلتزم الصمت التام المطبق إزاء الأنباء المزعجة الخطيرة التى تحتفظ بها لنفسها ، ومع ذلك نشرت الجريدة في نفس العدد سلسلة من الأنباء المثيرة عن المعارك في السودان^(٢). وعلى هذا النهج مضت الجريدة في الأعداد التالية .

وفي نفس الوقت شنت جريدة البوسفور حملة عنيفة على السير بارنج لأنه قابل الخديو وقدم له « نصيحة » بالاثثير الحكومة المصرية اعتراضاً أو احتجاجاً على نزول القوات الإيطالية في مصوع ، وقالت الجريدة إن رد الخديو توفيق على السير بارنج لا بد أنه كان حاسماً ، فالخديو لا يستطيع أن يتنازل أو يتخلى للغير عن جزء من الخديوية المصرية طبقاً للفرمان الصادر إليه من سلطان تركيا

(١) دكتور محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٠٤ - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٢ . وقد عالج المؤلف هذه النقطة في الباب الرابع تحت عنوان «الصحف تعطى المسألة المصرية طابعا دوليا ... » ص ٥٧ - ٦٦ .

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٠ الصادر في ٢٦ من يناير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة .

في ٧ من أغسطس ١٨٧٩ . وأولت الجريدة موضوع إنزال القوات الإيطالية في مصوع عناية بالغة فقالت إنه ليس إلا نتيجة اتفاق إنجليزى إيطالى ، وإن هذا الاتفاق أخذ شكل نصيحة بريطانية قدمها بارنج إلى الخديو ، وطالبت الجريدة الحكومة الفرنسية بأن تحذو هذا الخدو فتعمل على نشر النفوذ الفرنسى وتوطيده في البحر الأحمر (١) .

ولما سقطت الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥ في أيدي الدراويش أتباع المهدي وقتلوا الجنرال غوردون أظهرت الصحافة الفرنسية المحلية في مصر - وفي مقدمتها جريدة البوسفور - شماتها في الإنجليز الذين فقدوا أعصابهم في ذلك الوقت العصيب . وتدارس نوبار والسير بارنج موقف تلك الصحافة ، ثم مالبث أن أرسل السير بارنج مذكرة بطريق البرق مؤرخة في ٢٨ يناير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية تناول فيها موضوع الصحافة الفرنسية في مصر إزاء الاحتلال البريطانى ، وقال إن المقالات التى تنشرها هذه الصحافة تجعل في حكم المستحيل إقامة علاقات ودية بين الفرنسيين والإنجليز المقيمين في مصر ، وإنها تنشر بصورة مستمرة أخباراً غير صحيحة عن السودان ، وتثير هذه الأنباء قلقاً بالغاً لأصدقاء وأقارب الأفراد الذين يخدمون أو يعملون وقتئذ في السودان ، واختتم برقيته بقوله إن هذه الصحف يمكن إلغاؤها بالطريق الإدارى بدون صعوبة إذا وجدت الحكومة المصرية تأييداً من القنصل العام لفرنسا في مصر ، واقترح بارنج في هذه المذكرة أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بالاتصال بالحكومة الفرنسية في هذا الصدد (٢) .

واستجاب اللورد جرانفل لرغبة السير بارنج فأرسل في ٣ فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى في باريس يطلب إليه الاتصال بمجول فرى

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٢ الصادر في ٢٨ من يناير ١٨٨٥ والعدد ١٠٠١ الصادر في ٦ فبراير ١٨٨٥ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ .

Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية يوضح له موقف الصحافة الفرنسية في مصر من الاحتلال البريطاني ، وأنها دأبت على مهاجمة كل نصيحة تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو ، وأنها تضع العراقيل في طريق الحكومة المصرية . وخرج اللورد جرانفل من ذلك إلى أنه في استطاعة الحكومة المصرية أن تضع حداً لهذه الحالة بإلغاء الصحف التي تسلك هذا التهج إذا وجدت الحكومة المصرية مساندة لها في هذا الإجراء من قنصل فرنسا العام في مصر . وطلب جرانفل في ختام رسالته أن يوضح السفير البريطاني لوزير الخارجية الفرنسية أن إنجلترا وقد أخذت على عاتقها تبعة حفظ النظام العام في مصر تثق أنها لن تجد عقبات في طريقها من ممثل دولة صديقة لها (١) .

وسارع اللورد ليونز السفير البريطاني في باريس إلى مقابلة جول فرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية في ٥ فبراير ١٨٨٥ وشرح له الموضوع على النحو الذي أوضحه اللورد جرانفل في رسالته ، فأبدى وزير الخارجية الفرنسية أسفه لموقف الصحافة الفرنسية في مصر وما تثيره من شعور غير ودي نحو سلطات الاحتلال ونحو الحكومة المصرية وبخاصة في الوقت الذي تقاربت فيه الحكومتان الفرنسية والبريطانية وكادتتا تصلان إلى شبه اتفاق على المسائل الخاصة بمصر ، وقال إنه سيرسل تعليمات عاجلة إلى قنصل فرنسا في القاهرة كي يبذل كل ما في استطاعته للقضاء على أسباب الشكوى وليجعل الصحافة الفرنسية في مصر تعالج المسائل المصرية بروح ودية ، وأكد وزير الخارجية أنه لا توجد في مصر أية صحيفة فرنسية تكتب بتوجيه من المصادر الفرنسية المستولة أو تتلقى إعانات مالية من الحكومة الفرنسية . فلما أبان السفير البريطاني لوزير الخارجية الفرنسية وجهة النظر البريطانية في معالجة هذا الموضوع ، وذلك بأن تجد الحكومة المصرية تأييداً من قنصل فرنسا العام عند اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة ضد مثل هذه

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢ .

الجراند رفض وزير خارجية فرنسا الأخذ بهذا الرأي وقال إنه ليس في مقدوره أن يحرم المواطنين الفرنسيين في مصر من حماية الحاكم المختلطة ، ولكنه وعد بأن يخطر قنصل فرنسا لآخذ التدابير المناسبة والتي في استطاعته للاقلال من هذا الضرر *to abate the evil* (١) .

وقد بر بوعده جول فرى فأبرق في منتصف الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم إلى بارير Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا في مصر يقول له إن الحكومة البريطانية تشكو شكوى مريرة من الحملات الصحفية العنيفة التي تقوم بها الجرائد الفرنسية في القاهرة ، وإن هذه الصحف تعمل على خلق جو من العداء العنيف بين أعضاء البجاليين الفرنسية والبريطانية في مصر . واعترف وزير الخارجية الفرنسية فقال إنه وجد أن هذه الصحف قد تجاوزت حقاً الحدود في حملتها ، وقد أطلق فرى على هذه الحملة « حرب القلم » *Guerre de Plume* وطلب من بارير أن يبذل نفوذه لوقف هذه الحرب . وكان أهم ماجاء في برقيته قوله إن كارثة الخرطوم تثير العطف وتتطلب بوجه خاص التحفظ في التعليق عليها . ونعت الفرنسيين الذين يبدون ابتهاجهم بوقوع هذه الكارثة بأنهم بعيدون عن التعقل والحصافة والحكمة ، وقال إن هؤلاء الفرنسيين لا يفكرون في أن مثل هذا الحادث قد يؤدي إلى ضم مصر إلى انجلترا نهائياً (٢) .

وقد رد بارير Barrère برقياً في ٦ من فبراير ١٨٨٥ يقول إنه اتصل برؤساء تحرير الصحف الفرنسية في القاهرة وذلك قبل أن يتلقى برقية وزير الخارجية ، وطلب إليهم صراحة أن يمتنعوا عن الخوض في موضوع سقوط الخرطوم ومقتل

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ ، وثيقة رقم ٣ .

(٢) كان مما جاء في برقية وزير الخارجية الفرنسية

Je vous serai reconnaissant d'intervenir avec autorité pour apaiser cette guerre de plume. Le désastre de Khartoum commande particulièrement la réserve et la sympathie. Bien imprudents les Français qui s'en réjouissent, sans songer que cet événement peut avoir pour conséquence de livrer pour toujours l'Egypte à l'Angleterre.

الجنرال غوردون والتعرض للأحداث الأخيرة التي وقعت في السودان إلا بما يتطلبه الموقف من إظهار الشعور الطيب^(١). ولكن جريدة البوسفور بالذات لم تلق بالاهتمام لهذه الخطوة الدبلوماسية أو هذا التوجيه الحكومي الفرنسي فحُضت في خطتها تهاجم الاحتلال وسياسته. ففي عدد ٨ فبراير ١٨٨٥ ناقشت في مقالها الافتتاحي موضوع سقوط الخرطوم ونصحت الجريدة الحكومة البريطانية بالدخول في مفاوضات مع محمد أحمد المهدي زعيم الحركة المهدية من أجل تسوية سلمية ودية. وقالت الجريدة إن الاستمرار في العمليات الحربية إنما هو ضرب من ضروب الحماسة وأمر عديم الجدوى، لأن التضحيات التي تبذل والدماء الغزيرة التي تراق لا تتناسب مطلقاً مع المكاسب التي قد تحصل عليها من العمليات الحربية. ومضت الجريدة تذكر في مقالها أنه كان يقال دائماً إنه طالما كانت الخرطوم خارجة عن سلطان المهدي فمن المستحيل الدخول معه في مفاوضات، ولكن الأوضاع في السودان قد انقلبت رأساً على عقب بعد سقوط الخرطوم، فقد سميت في نفوس السودانيين مكانة المهدي « النبي الذي ظهر في مدينة الأبيض » وتوطد مركزه في أرجاء السودان وخلصت من ذلك إلى القول بأن الوسائل السلمية هي خير طريق للوصول إلى تسوية المسألة السودانية، أما العمل الحربي فلن يحقق أهدافه^(٢).

واشتدت في العدد التالي وطأة هجوم الجريدة على الحكومة الإنجليزية وعلى موظف إنجليزي كبير ترك خدمة الحكومة المصرية. هاجمت في مقال افتتاحي الحكومة الإنجليزية وركزت هجومها عليها لتأخرها في تسوية المسألة المصرية ونعت عليها مسلكها تجاه موضوع السودان، وقالت الجريدة إن حملة الإنقاذ بقيادة الجنرال ولزلي Wolseley لم تحرز أي نجاح وهي لا تزال في موقف دفاعي ولا تستطيع مواصلة الزحف إلى الخرطوم. وأفاضت الجريدة في نشر الأنباء عن السودان وسير المعارك الحربية وهزيمة القواد الإنجليز في السودان

ibid. (١)

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٣ الصادر في ٨ فبراير ١٨٨٥ ص ١
مجموعة السنة الثامنة.

وحرج مركزهم . وفي نفس العدد شنت الجريدة هجوماً على فتزجيرالد Fitzgerald مدير عام الحسابات بوزارة المالية بمناسبة سفره نهائياً من مصر ، فقالت إنه يغادر البلاد غير مأسوف عليه فقد ارتكب كثيراً من الآثام والشرور ، وسيظل اسمه في تاريخ مصر مقروناً جنباً إلى جنب مع اسم كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيل وزارة الداخلية السابق (١) .

وهذا الإصرار على مهاجمة الاحتلال من جانب جريدة البوسفور يدل على أن بول جيرو Paul Giraud رئيس تحرير هذه الجريدة وغيره من القائمين على أمرها لم يكونوا يعتقدون في صواب السياسة التي أبرق وزير خارجية فرنسا باتباعها ، وأنهم كانوا يرون وجوب المضي في إثارة المتاعب أمام الاحتلال وأمام وزارة نوبار وفي ضرورة الاستمرار في حرب القلم على أساس أن أسباب هذا العداء وهذه الحرب الصحفية كانت أعمق من أن تنهيا برقية وزير خارجية فرنسا ، كما يدل هذا الإصرار على أن بارير Barrere القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا في مصر لم يشأ أن يذهب في تدخله إلى أبعد من هذا المدى في تبليغ وجهة نظر وزير خارجية فرنسا إلى أصحاب الصحف الفرنسية المحلية اعتقاداً منه أن تجاوزه هذا المدى يتناقى مع حرية الرأي وحرية الصحافة (٢) .

وإزاء هذا الإمعان في مهاجمة الاحتلال أبرق السير ايفلن بارنج في ٩ من فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يكرر الشكوى من الموقف العدائي الذي دأبت عليه الصحافة الفرنسية في مصر (٣) . وقد رد عليه وزير الخارجية

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٤ الصادر في ٩ فبراير ١٨٨٥ .
(٢) سنرى في نهاية هذا البحث أن G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة قد اتخذ خطوات إيجابية لإيقاف جريدة البوسفور عند حدها وأخطر الجريدة رسمياً بأنه اعتزم اتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب المقالات التي تنشرها واعتبر أن الخطوة التي درجت عليها الجريدة تعوق عمله الدبلوماسي وتسيء إلى المصالح الفرنسية في مصر .
(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٥ .

البريطانية ببرقية مؤرخة في ١١ فبراير ١٨٨٥ قال فيها إنه لا يرى سبباً يمنع نوبار باشا من اتخاذ إجراءات قانونية ضد الصحف الفرنسية (١).

وفي خلال هذه الفترة ازداد الموقف تدهوراً في السودان على أثر سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، كما كان السخط لا يزال منتشرأ في أوساط الأجانب في مصر — لأسباب ستعرض لها بعد حين — وكان من أثر هذين العاملين أن اشتدت جريدة البوسفور في حملتها . وإذ ذاك استقر رأي نوبار وبارنج على ضرورة إلغاء هذه الجريدة وأرسل بارنج في ٢٩ مارس ١٨٨٥ مذكرة مسببة بطريق البرق إلى اللورد جرانفل قال فيها إن نوبار باشا قد أفضى إليه بأن الحكومة المصرية قد قرأها على إلغاء جريدة البوسفور منعاً لإثارة الرأي العام في مصر ، وإن رئيس الوزارة قد أكد له أن قانون الصحافة الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ينحول الحكومة المصرية الحق للطلق في إلغاء أية جريدة ، وأنه تأسيساً على هذا الحق سوف تخطر الحكومة المصرية جريدة البوسفور بقرار إلغائها ، فاذا استمرت هذه الصحيفة في الظهور وتجاهلت أمر الحكومة الصادر إليها في هذا الصدد ، فإن نوبار يعتزم استخدام القوة الجبرية في تنفيذ قرار الإلغاء . ولكنه قبل أن يلجأ إلى هذه الخطوة فإنه سيخطر قنصلية فرنسا في القاهرة بالموعد المحدد الذي ينفذ فيه قرار الإلغاء . ومضى السير بارنج في برقيته فقال إن نوبار قد علق على الرأي الذي أبداه جول فرى وزير خارجية فرنسا للسفير البريطاني في باريس في مقابلة ٥ فبراير ١٨٨٥ والخاص بحماية الحاكم المختلطة في مصر للرعايا الفرنسيين المقيمين فيها ، فقال نوبار إن لصاحب جريدة البوسفور الحق التام في الالتجاء إلى الحاكم المختلطة ، وإن هذه الحاكم ستصدر حكماً ضد الحكومة المصرية إذا أقدمت هذه الحكومة على إجراء غير قانوني ، ولكنه — أي نوبار باشا — مطمئن إلى قانونية الإجراء الذي يزمع اتخاذه

(١) الوثيقة رقم ٦ من المصدر السابق . وكان مما جاء في هذه البرقية :

I see no reason why Nubar Pasha should not take any measures as to the legality of which there is no uncertainty.

وأنه لا مطعن على هذا القرار . وقال بارنج في برقيته إن نوبار باشا قد استفسر منه عما إذا كان في استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسى من الحكومة البريطانية . وقد نصح بارنج حكومته بوجود تأييد نوبار في موقفه من الصحافة الفرنسية في مصر ، ودعم بارنج رأيه لوزير الخارجية البريطانية بقوله إن حملة الصحافة الفرنسية المحلية القائمة على قلب الحقائق وتلفيق الأنباء المثيرة قد أصبحت تعرض الهدوء في مصر لشتى الأخطار وهو أمر لا يمكن احتماله أكثر من ذلك (١) .

ومدلول هذه البرقية واضح : فإن السير بارنج يؤيد نوبار باشا قلباً وقالباً في ضرورة إلغاء جريدة البوسفور ، وقد أقام بارنج من نفسه محامياً عن نوبار لدى الحكومة البريطانية ، وذلك قبل أن يصدر قرار الإلغاء وبعد صدوره ، فهو ينقل إليها وجهات نظر نوبار ويضيف إليها مزيداً من عنده . فقرار إلغاء هذه الجريدة يصدر من الحكومة المصرية بإيعاز من بارنج وبموافقته وبعلمه .

هذه هي حقيقة موقف سلطات الاحتلال في مصر . وقد أدرك هذه الحقيقة أقطاب الحزب المعارض لوزارة الأحرار في ذلك الوقت وهو حزب المحافظين . فكانت أسئلتهم التي وجهوها تارة إلى جلادستون Gladstone رئيس الوزارة، وتارة أخرى إلى جرانفل وزير الخارجية ، تدور حول دور السير بارنج في استصدار قرار من نوبار بإلغاء جريدة البوسفور ، نذكر منهم اللورد سالسبورى Salisbury العضو بمجلس اللوردات (٢) ، وهو الذى قدر له أن يؤلف وزارة المحافظين وكانت وزارته الأولى في يونيو ١٨٨٥ (٣) بعد سقوط وزارة جلادستون . ونذكر

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧ .

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات في ٤ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ص ١٤٧٠ — ١٤٧٤ .

Hansard's Parliamentary Debates

(٣) ألف اللورد سالسبورى الوزارة ثلاث مرات : في يونيو ١٨٨٥ ، وفي أغسطس

١٨٨٦ ، وفي يونيو ١٨٩٥ .

منهم أيضاً راندلف تشرشل Randolph Churchill العضو بمجلس العموم (١)، وهو الذى دخل وزارة المحافظين فى يونيو ١٨٨٥ وزيراً للهند . بل إن أحد أعضاء مجلس اللوردات ، وهو اللورد جرمى Gersey ، اقترح أن تسحب الحكومة البريطانية السير ايفلن بارنج من مصر لأنه قد جابه التوفيق فى إسداء النصيحة للحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور (٢) .

أما موقف الوزارة البريطانية من إلغاء جريدة البوسفور فلم يكن واضحاً تماماً ، وسرى أن رسائلها وتصريحاتها خلال مراحل الأزمة قد اتسمت بالتناقض البين : فهى حيناً تتحفظ ، وحيناً ثانياً تتنصل من قرار الإلغاء ، ثم ينتهى بها الأمر إلى أن تعلن أن الحكومة المصرية لم تتصرف بمفردها فى إصدار قرار الإلغاء بل أنها أصدرته بموافقة الحكومة البريطانية ، ولكنها تحاول فى نفس الوقت أن تلقى المسئولية على عاتق الحكومة المصرية بمقولة إنها جانبت القانون فى الطريقة التى نفذت بها قرار الإلغاء .

وكان مرد هذا التناقض تأرجح وزارة الخارجية البريطانية بين رغبتين لم يكن من الأمر الهين التوفيق بينهما تماماً . فوزارة الخارجية كانت تحدوها رغبة قوية فى إيقاف الحملة المثيرة التى تشنها الصحافة الفرنسية فى مصر على الاحتلال ، وبذلك تقضى انجلترا على إحدى المضايقات التى تصادفها فى مصر . وفى نفس الوقت كانت وزارة الخارجية حريصة على الإبقاء على التقارب الفرنسى البريطانى الذى تم إلى حين بمقتضى اتفاق لندن فى ١٨ مارس ١٨٨٥ وتقرر بمقتضاه تقديم القرض المضمون للحكومة المصرية ومقداره تسعة ملايين جنيه إنجليزى بفائدة لا تزيد

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٦٣ .

Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٨ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٨ ص ٤ — ٥ .

Hansard's Parliamentary Debates

عن ثلاثة ونصف في المائة وتضمنه ست دول هي إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا . وكان الغرض من هذا الاتفاق هو إنهاض مالية مصر من عثرتها (١) .

نعود بعد ذلك إلى سياق الموضوع بعد أن حددنا موقف كل من سلطات الاحتلال في مصر والوزارة البريطانية ، فنقول إن نوبار باشا كان قد استفسر — كما مر بنا — عما إذا كان في استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسي من الحكومة البريطانية إذا هو أصدر قراراً بإلغاء جريدة البوسفور ، فجاء رد اللورد جرانفل ينم عن حذر عميق ، إذ قال في برقية مؤرخة في أول أبريل ١٨٨٥ إن الحكومة البريطانية لن تعترض على القرار الذي تعتزم الحكومة المصرية اتخاذه بإلغاء جريدة البوسفور ، ولكنه قال في نفس البرقية إنه لما كان لصاحب الجريدة الحق في الطعن في ذلك القرار أمام المحاكم المختلطة فإن الحكومة البريطانية لن تتدخل في هذا النزاع (٢) .

وفي نفس الوقت واصل اللورد جرانفل بذل مساعيه الدبلوماسية لدى باريس حتى يتم إلغاء تلك الجريدة دون ضجة ، فأرسل مذكرة مؤرخة في ٢ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز السفير البريطاني في باريس يطلب إليه توجيه نظر الحكومة الفرنسية إلى خطورة موقف الصحافة الفرنسية في مصر ، وأن يبلغها أن الحكومة المصرية قد اعتزمت إلغاء جريدة البوسفور أجيبسيان ، وأنه من المرغوب فيه أن تلتقي الإجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية في هذا الصدد تأييداً من القنصلية الفرنسية في القاهرة ، كما عهد إلى السفير أن يطلب إلى وزارة الخارجية الفرنسية إرسال تعليمات بهذا المعنى إلى قنصلية فرنسا في القاهرة (٣) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٥ بعنوان

Convention between the Governments of Great Britain, Germany, Austria — Hungary, France, Italy, Russia and Turkey, relative to the Finances of Egypt, signed at London, March, 18, 1885,

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٠ .

وبينا كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية دائرة بين القاهرة ولندن وباريس كانت جريدة البوسفور سادرة في خطتها لا تعرف ليناً أو هوادة أو حدوداً ، واشتدت وطأة حملتها وأفسحت أعمدتها لنشر كل نبأ مثير ولو كان نشره يتعارض مع المصالح الحقيقة لمصر طالما كان هذا النبأ يثير اللتاغب أمام السير بارنج والصعاب أمام نوبار . كانت الحركة المهدية في السودان تنتقل من نصر إلى نصر وانتهى الأمر بجريدة البوسفور إلى أنها نشرت في عددها الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ تحت عنوان أنباء من الخارج Nouvelles de l'Extérieur ترجمة فرنسية لمنشور أذاعه محمد أحمد المهدي قال فيه إنه حمل راية الجهاد الديني لا يبتغي من وراء ذلك تحقيق أطماع دنيوية مثل إقامة امبراطورية تكون وسيلة لجمع الثروات أو لا متلاك القصور الفخمة ، ولكنه يعمل جاهداً على الأخذ بيد المسلمين المؤمنين وتخليصهم من حالة الرق التي أوجدتهم فيها الاستعمار الأوربي المسيحي الزاحف نحو الشرق الإسلامي ، ووعده المهدي المسلمين بأنه سيعمل على بعث الامبراطورية الإسلامية وسيعيد إليها مجدها التليد .

وكان أخطر ما جاء في منشور المهدي قوله إنه صحت عزيمته على أن يحمل سيفه من الخرطوم إلى بربر ودفلة ثم يمضي قدماً إلى القاهرة فالإسكندرية ويقيم في كل مدينة يمر بها أركان الشريعة الإسلامية ويؤسس الحكومة الإسلامية الصحيحة ، ثم استطرد المهدي فقال في هذا المنشور إنه يعد أن يتم له الاستيلاء على مصر فسوف يتجه شطر الأراضى الإسلامية المقدسة في بلاد العرب ويطرد الأتراك ، وقد نعت حكومتهم بأنها ليست بأفضل من حكومة الكفار غير المؤمنين ووعده سكان المدينتين الإسلاميتين للقدسيتين : مكة المكرمة والمدينة المنورة ، بأنه سيكون بين ظهرانيهم في وقت قريب ، وقال إن الله سبحانه وتعالى قد أمده بروح من عنده وزوده بسلاح الإيمان الصحيح (١) .

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٥٨ الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ ص ٢ مجموعة السنة السابعة . هذا وقد نشرت الحكومة البريطانية أيضاً هذا المنشور في الكتاب لأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرفق رقم ٨ للوثيقة رقم ٤٦ .

والحق أن نشر هذا المنشور لا يمكن تبريره بأنه معارضة نزيهة استهدفت منها جريدة البوسفور خدمة مصر، أو أنه نوع من النقد الإيجابي البناء، بل إن نشره يؤدي حتماً إلى الإضرار بمصالح خديوية مصر، لأن الحركة المهدية قد أدى نجاحها إلى تقلص الحكم المصري في السودان، وإلى أن غرق السودان وأهله في لجج من الدماء. ويطلق محمد شفيق غربال، أستاذ المؤرخين في الجمهورية العربية المتحدة، على الحركة المهدية اسم «نكبة» الحركة المهدية «لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها، فكانت حركة تحطيم وتخريب، وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر. وذهبت البسالة في وجه الموت التي أبداها آلاف الدراويش في شتى المواقع، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء. ذلك أن تلك الدعوى فتحت الباب للعصبية المتفرقة والشياعات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهي مقومات الحضارة الحديثة... فكان الانحلال والبوار والخراب (١)».

وما كان ينبغي لتلك الجريدة الفرنسية، ورئيس تحريرها فرنسي مسيحي، هو بول جيرو Paul Giraud، أن تزج بنفسها في غمار الحركة المهدية، لأنها حركة دينية إسلامية متعصبة. وعلى ذلك فالترجيع للحركة المهدية على صفحات جريدة البوسفور بنشر منشور المهدي لم يكن إيماناً من بول جيرو بمبادئ الحركة المهدية وسلامة أهدافها.

واهتزت دوائر الوزارة في مصر ودار المعتمد البريطاني لإذاعة الجريدة الفرنسية منشور المهدي وتلاقت وجهات النظر في ضرورة إلغاء جريدة البوسفور. فأصدرت الحكومة المصرية قراراً بإغلاق المطبعة للحيلولة دون طبع أعداد

(١) محمد شفيق غربال : السياسة البريطانية والوطن المصري السوداني . ص ٨٧ وهو أحد الموضوعات التي تضمنها كتاب أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصري بعنوان «وحدة وادي النيل - أسسها الجغرافيا ومظاهرها في التاريخ» . المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٧ .

الجريدة . وجاء هذا القرار مسبباً فأشار إلى قرار سبق أن أصدرته الحكومة في ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ بإلغاء جريدة البوسفور ، وأن الحكومة قد قامت بإبلاغ ذلك القرار بطريقة رسمية إلى الجريدة ولكنها تجاهلته واستمرت في الظهور ، وأنها مضت في خططها تعرض النظام العام للخطر طوال تلك الفترة وذلك بنشر أنباء غير صحيحة تثير الفزع والاضطراب في صفوف الجماهير . ثم سجل القرار على الجريدة أنها نشرت في عددها الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ فقرات من منشور المهدي وصفها القرار بأنها تثير النفوس وتهيج الخواطر بدون داع وتعرض أمن البلاد للاضطراب . ثم مضى القرار يقول إن العدد الصادر في ٥ من أبريل ١٨٨٥ يحتوي على نفس هذه الفقرات من منشور المهدي باللغة العربية .

« وحيث إن جريدة البوسفور اجيبيان تصدر أيضاً باللغة العربية دون أن يكون مرخصاً لها بذلك .

» وبناء على قانون الصحافة الصادر في ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ .

» يعمد إلى محافظ القاهرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإغلاق مطبعة جريدة البوسفور لكي يمنع طبع الجريدة (١) »

ومما يلفت النظر أن قرار الحكومة المصرية قد ذكر صراحة أن جريدة البوسفور قد نشرت في عدد ٥ أبريل ١٨٨٥ نفس تلك الفقرات من منشور المهدي باللغة العربية . فقد جاء في هذا القرار العبارة الآتية :

Et que le numéro du 5 avril contient ces mêmes passages en langue arabe.

ولكن هذه الواقعة — أى نشر منشور المهدي باللغة العربية — لا وجود لها على الإطلاق في عدد ٥ أبريل ولا غيره من أعداد الجريدة .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢١ .

وتوجد في مخازن دار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم Pér. 920 مجموعة لأعداد جريدة البوسفور اجيبيسيان التي صدرت في سنة ١٨٨٥ وفي السنوات السابقة واللاحقة لها . ومن المصادقات أن سنة ١٨٨٥ تتميز بوجود مجموعتين لأعداد تلك الجريدة : المجموعة الأولى تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ وتنتهى بالعدد المؤرخ في ٩ من أبريل ١٨٨٥ عندما حيل بين الجريدة وبين ظهورها تنفيذاً لقرار الحكومة المصرية . والمجموعة الثانية أتم وأشمل من المجموعة الأولى فهي تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ إلى ٩ من أبريل ١٨٨٥ ثم من ٢١ من مايو ١٨٨٥ عندما عادت للظهور حتى ٦ من سبتمبر ١٨٨٥ حين احتجبت على أثر موقف القنصلية العامة لفرنسا من هذه الجريدة .

والفحص الدقيق لعدد ٥ أبريل ١٨٨٥ والأعداد السابقة واللاحقة في هاتين المجموعتين يدل على أن الجريدة لم تنشر باللغة العربية منشور المهدي . لقد صدر حقيقة في عدد ٥ أبريل إعلان باللغة العربية عن بيع عقارات مرهونة تنفيذاً لأحكام صدرت من المحاكم المختلطة في مصر . ولم يكن هذا النشر باللغة العربية أمراً جديداً ، فمعظم أعدادها تحتوى على إعلانات قضائية باللغة العربية عن بيع جبرية لعقارات ومنقولات مجبوزة تنفيذاً لأحكام المحاكم المختلطة (١) كما كانت هذه الجريدة تنشر أيضاً باللغة العربية إعلانات تجارية ، وكان جيش الاحتلال الإنجليزي يعلن فيها باللغة العربية عن حاجته لشراء خيول لسلاح الفرسان فيه (٢) كما كانت في بعض الأوقات تنشر أنباء سياسية باللغة العربية (٣) .

(١) أنظر أعداد الجريدة على سبيل المثال الصادرة في ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ من فبراير ١٨٨٥ وفي ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ من مارس ١٨٨٥ وفي ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ — ٨ ، ٩ من أبريل ١٨٨٥ .

(٢) العدد رقم ١٠٥١ والعدد رقم ١٠٥٢ .

(٣) خصصت الجريدة الصفحة الرابعة بأكملها من العدد رقم ١٠٤١ الصادر في ١٨ من مارس ١٨٨٥ لنشر أنباء داخلية وخارجية باللغة العربية . وكتبت في أعلا الصفحة بالحروف الكبيرة « البوسفور جريدة سياسية وأدبية » . ولكنها عادت في الأعداد التالية إلى وضعها الأول إذ اقتصر على نشر الإعلانات القضائية باللغة العربية .

وفي سنة ١٨٨٤ كانت تنشر باللغة العربية تحت عنوان « أخبار البرق » أنباء سياسية داخلية =

وهناك احتمال هو أن تكون جريدة البوسفور قد عمدت إلى إصدار طبعة خاصة نشرت فيها منشور المهدي باللغة العربية . ونستقي هذا الاحتمال من وثيقتين صدرتا عن الحكومة المصرية ووثيقة ثالثة صدرت عن الحكومة العثمانية .

(الوثيقة الأولى) هي مذكرة ضافية مؤرخة في ٢٢ من أبريل ١٨٨٤ وضعتها الحكومة المصرية عن موضوع جريدة البوسفور وأرسلتها إلى السيد ايفان بارنج . وقد جاء فيها ما ترجمته :

« ولو أن الترخيص الصادر بداية كان مقصوراً على إصدار جريدة باللغة الفرنسية إلا أنها أصدرت منذ عهد قريب طبعة خاصة تضم في صفحاتها الرابعة مقالات باللغة العربية ، وأدرجت من بين هذه المقالات في ٥ من أبريل باللغة العربية منشوراً مزعوماً للمهدي سبق أن نشر أيضاً باللغة الفرنسية في ٤ من أبريل (١) » وقالت المذكرة إنه جاء في هذا المنشور أن المهدي يعتزم الزحف بقواته من الخرطوم إلى القاهرة فالإسكندرية ثم يتقدم بعد ذلك إلى الأراضي المقدسة الإسلامية في الحجاز لطرد الأتراك منها .

(الوثيقة الثانية) وهي مذكرة مستفيضة مؤرخة في ٢٠ من أبريل ١٨٨٥ أرسلتها الحكومة المصرية إلى الصدر الأعظم ، وهي تحتوي على نفس المعنى السابق ولكن في إيجاز نسبي (٢) .

= وخارجية نقلا عن وكالتي الأنباء رويتر Reuter وهافاس Havas ، وكان ذلك إعتباراً من العدد ٩٠٠ الصادر في ٢٨ من أكتوبر ١٨٨٤ فنشرت تحت عنوان رزيقة مروي سقوط الكولونيل ستيوارت ومن كان قادماً معه من الخرطوم في أيدي أتباع المهدي . وفي العدد ٩٠١ الصادر في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٤ اتسع نطاق الجزء العربي ونشرت « بسم الله الرحمن الرحيم . نقدم لسادتنا القراء صحيفتنا هذه مزودة بقلائد ... وأنه قد صحت عزمة الجريدة على نشر الأنباء باللغة العربية وهي لا تخاف لومة لائم . . . ولكن هذه المحاولة لم تستمر طويلا .

(١) "Bien que l'autorisation primitive se bornât à la publication d'un journal en langue française il publia, dans ces derniers temps, une édition spéciale portant à la quatrième page des articles en langue arabe. Parmi ces articles il insérait, le 5 avril, en Arabe, une prétendue Proclamation du Mahdi qu'il avait d'ailleurs publiée, le 4, en français".

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ للوثيقة ٤٦ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥ .

(الوثيقة الثالثة) وهى برقية أرسلها عاصم باشا وزير الخارجية العثمانية فى ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس وقد جاء فيها أن جريدة البوسفور تؤيد الحركة المهدية وتنشر فى أنهرها وفى طبعة عربية غير مرخص بها إذاعات تستهدف إثارة الاضطرابات فى مصر وتعرض مصالح الإمبراطورية العثمانية فى الحجاز للأخطار (١).

تخرج من هذا العرض السريع بأن الأمر الثابت الصحيح هو أن جريدة البوسفور نشرت فعلاً منشور المهدي باللغة الفرنسية فى عدد ٤ أبريل ١٨٨٥ ، وأن على الباحث أن يتقبل بتحفظ واقعة النشر باللغة العربية ما لم يعثر على دليل قاطع يبدد هذا التحفظ . أما المكاتبات الدبلوماسية التى تبودلت بين وزارة الخارجية البريطانية وبين السفارة البريطانية فى باريس فهى لا تجزم — كما سنرى فى سياق البحث — بمحدث واقعة إذاعة منشور المهدي باللغة العربية .



وحرصت الحكومة على أن يتم إغلاق مطبعة الجريدة فى نفس اليوم ، وهو ٨ من أبريل ١٨٨٥ وتمهيداً لذلك قام وكيل وزارة الخارجية المصرية بزيارة تاياندييه G. St René Taillandier القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر وأبلغه قرار الحكومة ، كما أرسل محافظ القاهرة فى نفس اليوم خطاباً إلى ليكيه Liqueux قنصل فرنسا فى القاهرة يطلب إليه إرسال مندوب عن القنصلية ليحضر عملية إغلاق مطبعة جريدة البوسفور وقد حدد لإغلاقها الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر .

(١) (Ce journal) insérait dans ses colonnes et dans une édition en Arabe non autorisée, des publications destinées à troubler la tranquillité en Egypte, et contraires aux intérêts de l'Empire au Hedjaz.

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .

وبدلاً من الاستجابة إلى طلب الحكومة المصرية عمدت القنصلية العامة لفرنسا إلى تصرفات اتسمت بالتهور والاندفاع والبعد عن الحكمة . كان أولها الإجراء التقليدى الذى كانت تجرى عليه وقتئذ معظم القنصليات إن لم تكن جميعها فى مثل هذه الأحوال ، وهو المسارعة إلى إبلاغ الشخص الذى تعتزم الحكومة اتخاذ إجراء ضده بنوع هذا الإجراء وموعده والهدف منه حتى لا يؤخذ على غرة ويستطيع أن يفلت من قبضه القانون . وفى الحالة التى نحن بصدددها أبلغت القنصلية الفرنسية العامة سرير *Serrière* صاحب جريدة البوسفور بقرار الحكومة وبالموعد الذى حددته محافظة القاهرة لإغلاق المطبعة فعمل هذا على سرعة إنجاز طبع أعداد الجريدة قبل أن تصل قوات الشرطة ، وفعلًا ظهر العدد ١٠٦٣ يحمل تاريخ ٩ أبريل ١٨٨٥ مبكراً عن موعد صدوره .

ولكن كان أخطر التصرفات التى لجأت إليها السلطات القنصلية الفرنسية هى أنها أرسلت بعض حراسها « القواصة » المنوط بهم حراسة دار القنصلية الفرنسية العامة إلى دار المطبعة ، فأحكموا إغلاق أبوابها وقاموا على حراستها من الخارج شاهرى السلاح . ثم عهدت إلى بعض موظفيها بالتوجه إلى دار المطبعة ليعملوا على عرقلة تنفيذ قرار الحكومة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وإيجاد فرصة للاحتكاك بقوات الشرطة ليسجلوا على الحكومة التجاهاها إلى العنف فى اقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين . ولم تقف تصرفات المسئولين فى القنصلية العامة عند هذا الحد ، بل عملوا على إثارة الجاليات الأجنبية فى القاهرة ضد الحكومة المصرية ، فأذاعوا قرار الحكومة فى الأوساط الأجنبية وقرنوه بمختلف الأراجيف ، ونجم عن ذلك أن تجمعت حشود كبيرة من الأجانب وبخاصة من الفرنسيين أمام دار المطبعة جريدة البوسفور ، وكانت تقع فى جهة الموسيقى عند حديقة روستى *Rosetti* ، وأخذت هذه الجموع تهتف هتافات عدائية صاخبة ضد نوبار والاحتلال والسلطات المصرية .

وتلقى نوبار فى نفس اليوم خطاباً من رينيه تايلاندييه *René Taillandier*

القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا في مصر احتج فيه على قرار الحكومة بإغلاق المطبعة وإلغاء الجريدة ، وحمل الحكومة المصرية مسئولية النتائج التي تترتب على تنفيذ قرارها ، وقد نعته بأنه قرار تعسفي . وطعن بالبطلان في هذا القرار بشقيه : الإلغاء والإغلاق . أما الإلغاء فقال إن الحكومة الفرنسية لم تعترف مطلقاً بقانون الصحافة الذي أصدرته الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كما لم تعترف به الدول الكبرى الأخرى . وخرج من ذلك إلى أن هذا القانون لا يسرى على الرعايا الفرنسيين في مصر . أما إغلاق المطبعة فقد ذهب القائم بأعمال القنصل العام إلى أن هذا الإجراء عمل ينطوي على اقتحام دار يشغلها أحد الفرنسيين ، وهو إجراء باطل لأنه لا يكفي أن يصدر بشأنه قرار إداري من الحكومة المصرية ، بل يتطلب صدر حكم قضائي من المحاكم المختصة ، وهذا ما لم يحدث في حالة مطبعة جريدة البوسفور . ومضى القائم بأعمال القنصل العام في احتجاجه فقال إنه بدلاً من أن يوفد مندوباً عن قنصلية فرنسا لحضور إجراء إغلاق المطبعة ، كما طلب ذلك محافظ القاهرة من قنصل فرنسا في القاهرة ، فإنه قد عهد إلى تاييه Taillet مستشار القنصلية الفرنسية بالذهاب بنفسه إلى دار المطبعة ليعترض — ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة — على اقتحام الشرطة لدار المطبعة (١) .

لم يأبه نوبار لهذا الاحتجاج الفرنسي ومضت الحكومة المصرية تنفذ قرارها مطبقاً للخطة المرسومة . ففي منتصف الساعة السادسة من بعد ظهر ٨ أبريل ١٨٨٥ وصل إلى دار مطبعة الجريدة فنويك بك Fenwick حاكمدار العاصمة على رأس قوة من ضباط وجنود الشرطة مسلحين بالمسدسات . كما وصلت إلى دار المطبعة في نفس الوقت من طريق آخر قوة ثانية من فرسان الشرطة تحت قيادة ضابط إنجليزي يسمى تشرشل Churchill وحاصرت القوتان دار المطبعة ومنافذ الشوارع المؤدية إليها ومنعت المرور فيها .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٤ مرفق رقم ١ .

ورأى الحكمدار أن جموعاً أخرى من الأجانب تتوافد بكثرة وتتجمع عند رموس الشوارع المؤدية إلى دار المطبعة ، وأنها نائرة صاخبة متحفزة تردد هتافات عدائية ، فأرسل قوة من الخيالة لتفريق المتظاهرين ولكنها لم تستطع مواجهتهم ، وأدرك أن الموقف حد خطير ، وأن صداماً مسلحاً على وشك الوقوع بين الأجانب وبين الشرطة وخشى عواقب مثل هذا الصدام ، فالأجانب متفوقون تفوقاً ظاهراً من حيث العدد ، بل كان عددهم يتزايد باستمرار ، وكان معظمهم مسلحين بالمسدسات ، فأرسل الحكمدار يطلب نجدات أخرى من فرسان الشرطة ومشاتها ، وقد جاءوا على عجل إلى مكان التجمع .

وفي ذلك الوقت وصل إلى أول شارع الموسيقى تاييه Paul Taillet مستشار القنصلية الفرنسية بحرسه اثنان من قواصة القنصلية ، فالتف حوله الأجانب المتجمعون في تلك المنطقة ، وحاول دخول الشارع فمنعه فرسان الشرطة فانتحل أمامهم شخصية قنصل فرنسا ، ولكن رجال الشرطة لم يأبوا به ولم يفسحوا له الطريق ، وأبلغوه أن الأوامر الصادرة إليهم تقضى بعدم السماح لأى فرد بدخول الشارع . فهجم المتظاهرون على فرسان الشرطة يضربون الخيول التي اضطربت اضطراباً شديداً ، وزاد في حرج الموقف أن شهر الحارسين سلاحيهما ، وتعالت صيحات المتظاهرين متوعدين مهددين ، ورأى الحكمدار إزاء خطورة الموقف أن يصدر الأمر للجند بتركيب السونكى للدفاع عن أنفسهم إذا أقدمت الجموع النائرة من الأجانب على الاعتداء على قوات الشرطة . ووصلت النجدات التي كان قد طلبها الحكمدار فكان لظهورها واستعدادها أكبر الأثر في سيطرة قوات الحكومة على الموقف .

وعلم الحكمدار أن مستشار قنصلية فرنسا موجود في مكان الحادث ، فذهب إليه وأبلغه أن لديه أوامر واجبة التنفيذ بإغلاق المطبعة ، وأوضح له أنه ليست هناك جدوى من الاحتجاج الذى أخذ المستشار يردده كأنه قد حفظه عن ظهر قلب . وقال للمستشار إنه لا يرضخ إلا للقوة ، فضربه الحكمدار على كتفه ،

وسأله عما إذا كانت هذه الضربة تكفى لتسجيل استخدام العنف ، فأجاب المستشار بالإيجاب ، ومن ثم اتجه الحكمدار إلى دار المطبعة ، ولكنه فوجئ أمام بابها بموظف آخر من موظفي القنصلية يسمى Josselin يتصدى للحكمدار ، وكان يحرس هذا الموظف اثنان من القواصة أحدهما عن يمين والآخر عن شمال ، وقال الموظف للحكمدار إنه لن يسمح لأحد بدخول المطبعة إلا إذا لجأ رجال الشرطة إلى استخدام القوة ، فدفعه الحكمدار بيده وردده إلى الخلف . ولما رأى الحارسان ما حل بموظف القنصلية آثارا السلامة وابتعدا عن مكانيهما ، وتقدم الحكمدار إلى مدخل المطبعة وأمر النجار الذى كان يصحب قوة الشرطة بتعطيم الباب ، واقتحم الضباط والجنود دار المطبعة ، وهناك وجدوا سريير Serrière قابلاً فيها مع مستخدميه وعماله . وقد أراد الحكمدار أن يقوم بمجرد محتويات المطبعة بحضور سريير ومعاونته ، ولكن الأخير رفض رفضاً باتاً أن يشترك أو يتعاون مع الشرطة فى هذا العمل . ورأى الحكمدار أنه من الحكمة الانتهاء فى أسرع وقت ممكن من تنفيذ قرار إغلاق المطبعة خشية وقوع صدام بين الشرطة وبين الفرنسيين الذين ازداد تجمعهم فى المنطقة التى توجد بها دار المطبعة . وقد أمر الحكمدار صاحب المطبعة بمغادرتها فوراً مع مستخدميه وعماله ، وانصاعوا للأمر ، وأغلق رجال الشرطة المطبعة وختموا أبوابها بالشمع الأحمر ووضعوا عليها حراسة مسلحة .

تضاف إلى هذه الوقائع المادية حالة نفسية هامة : فكما أن نوبار وبارنج كانا ناقلين على جريدة البوسفور كذلك كان حكمدار الشرطة حاقداً عليها . كانت هذه الجريدة تنتقد تصرفات الحكمدار وتطلق عليه شتى الألقاب التهكمية ، ونذكر على سبيل المثال أنها قد علقت ، قبل إغلاق المطبعة بأيام قليلة ، على تصرفاته بقولها إنه بطل الشرطة الإنجليزية المغوار الذى جاء ذكره فى الأساطير ، وإنه العميل الخالص لخالد الذكركليفورديد ، وكانت الجريدة تحذره من المضى

في تصرفاته وتقول له إن للصبر حدوداً^(١) . وعلى ذلك فإن حقدار الشرطة كانت تمجيش في نفسه رغبة قوية في التشفى من جريدة البوسفور ومطبعتها والقائمين على شئونها .

وقد طيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas تفاصيل هذا الحادث إلى فرنسا فهاجت الخواطر فيها وساد السخط دوائر الحكومة الفرنسية والصحافة والرأى العام . ورأت صحافة باريس أن ما حدث يعتبر إهانة لحقت بكرامة فرنسا على يد ضباط الشرطة الإنجليز يتصرفون بوحى من نوبار باشا ، وأنه ما كان يجرؤ على هذا الإجراء التعسفى لولا أنه وجد تأييداً فى هذا الصدد من الحكومة البريطانية ومن ممثليها فى مصر السير ايفلن بارنج . وانصب سخط باريس على الحكومة البريطانية وعلى نوبار معاً .

* * *

ولا يستطيع بحث هذه الأزمة السياسية الطارئة بين مصر وفرنسا وتفهم تطوراتها دون التعرض للأسباب التى حملت الصحافة الفرنسية فى مصر على أن تنهج نهجاً عدائياً إزاء السياسة الإنجليزية فى مصر وإزاء وزارة نوبار . فهناك :
أولاً — أسباب عامة تتصل بموقف فرنسا من الاحتلال البريطانى لمصر ومن تصرفات الإنجليز فيها .

ثانياً — أسباب خاصة تتعلق بنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا .

ثالثاً — موقف وزارة نوبار من مصالح الأجانب الذين اعتقدوا أن نوبار يهددها أولاً يرعاها كما ينبغي إرضاء للإنجليز . وكانت المصالح الفرنسية تمثل قطاعاً كبيراً فى مصالح الأجانب .

رابعاً — الحالة النفسية النائرة لدى الفرنسيين فى مصر .

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٥٧ الصادر فى ٣ من أبريل ١٨٨٥ .
وانظر أيضاً ما نشرته عنه هذه الجريدة فى العدد ١٠٥٦ الصادر فى ٢ من أبريل ١٨٨٥ .

(أولاً) موقف فرنسا من الاحتلال البريطاني ومن تصرفات الإنجليز

في مصر:

كانت فرنسا من أول الأمر تنغم على إنجلترا استثمارها باحتلال مصر والافراد بالنفوذ فيها ، إذ كانت فرنسا أول دولة أوربية في العصر الحديث غزت مصر غزواً عسكرياً ، وكانت ترى أنها أسهمت بنصيب موفور في إدخال الحضارة الأوربية الحديثة إلى مصر طيلة القرن التاسع عشر ، وتعتقد أن لها مصالح حيوية في مصر . فمشروع قناة السويس ، وهو أعظم مشروع نفذ في العالم في ذلك القرن ، مدين بوجوده إلى العبقرية الفرنسية إلى العلم الفرنسي ، وفرنسا تشرف إشرافاً فنياً وإدارياً على القناة ، ولها أكبر نصيب في أسهم شركة قناة السويس ، ولها شطر كبير من الدين المصري ، والجالبية الفرنسية في مصر كثيرة العدد موفورة النشاط واسعة الثراء ، ولها مؤسسات مصرفية وتجارية وثقافية . فكانت ترى أن في مصر مجالاً لازدهار نفوذها السيامي والحضاري والأدبي . وكانت تود أن يكون هذا النفوذ لا يدانيه نفوذ أوربي آخر .

واعتقدت فرنسا من ناحية أخرى أن احتلال الإنجليز لمصر قد أطاح بالتوازن الدولي في منطقة الشرق الأدنى ، فقد سيطر الإنجليز على جزيرة قبرص ثم على مصر وأصبحوا يشرفون على الحوض الشرقي للبحر للتوسط وعلى قناة السويس ، وأحست فرنسا أن الإنجليز يتلصكأون في تنفيذ وعودهم المكرورة بالجلء عن مصر ، وشعرت أن تصرفاتهم لا توحى بأن احتلالهم لمصر سيكون احتلالاً مؤقتاً ، كما كان يصرح وزراؤهم في ذلك الوقت ، فقد أشرفوا على الجيش المصري الجديد وعلى قوات الشرطة وعينوا عدداً من الإنجليز في المناصب الرئيسية في وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم سرعان ما تبين الفرنسيون أن الإنجليز لم يكتفوا بذلك بل عملوا على إقصاء النفوذ الفرنسي من مصر .

وكانت أهم مسألة أثارت الفرنسيين وأدت إلى تأزم العلاقات الفرنسية البريطانية إلغاء نظام الرقابة الثنائية على المالية المصرية . وهو نظام كانت قد

فرضته الحكومات الأوربية على مصر وصدر به مرسوم خديوى مؤرخ فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فى أواخر حكم اسماعيل ، وكان يقضى بتعيين رقيبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى للإشراف على إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية . وقد أوقف العمل بهذا النظام بعض الوقت حين تألفت وزارة نوبار الأولى فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ودخلها وزيران أجنبيان أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى . وظل نظام الرقابة الثنائية معطلا حتى أعيد العمل به فى مستهل حكم الخديو توفيق بمقتضى مرسومى ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ . وقد زادت الحكومة المصرية إذ ذاك فى اختصاصات المراقبين الأجنيين بحيث أصبح كل منها أمنع مركزاً وأوسع سلطة من الوزراء المصريين ، فحلت لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء والاشتراك فى مداولاته على أن يكون لهما فيه صوت استشارى ، ومع ذلك لم يصدر أمر يتصل بالشئون المالية دون موافقتها ، وقررت لكل منهما مرتباً يفوق مرتب الوزير ، وألزمت الوزراء وجميع موظفى الحكومة بتقديم البيانات التى يطلبها الرقيبان ، كما كان على وزير المالية أن يقدم كل أسبوع للرقيبين كشفاً بإيرادات الحكومة ومصروفاتها . ونص أيضاً على عدم جواز عزل الرقيبين إلا بموافقة حكومتيهما .

فلما جاء الاحتلال عصف بهذا النظام الثنائى واستبدل به نظاماً انفرادياً تمثل فى إنشاء وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية وإسناد هذا المنصب الجديد الخطير إلى أحد الإنجليز وهو السير أوكلند كولفن Sir Auckland Colvin الرقيب المالى الإنجليزى السابق فى ظل نظام المراقبة الثنائية للغة . وقد صدر مرسوم خديوى بتعيينه فى هذا المنصب فى ٤ فبراير ١٨٨٣ . وثار تائرة الحكومة الفرنسية على هذا الإلغاء واحتجت عليه احتجاجاً شديداً عنيفاً . وحذر دكلرك Duclerc رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إذ ذاك اللورد جرانفل ووزير خارجية بريطانيا من عواقب ذلك التصرف على العلاقات الفرنسية البريطانية . وتبادلت مكاتبات عديدة بين باريس ولندن كان فيها عنف وتهكم من جانب

الفرنسيين وتمسكت إنجلترا بموقفها وانفرادها بالإشراف على المالية المصرية إشرافاً تاماً ، ولم تكن للاحتجاجات نتيجة سوى أنها زادت الهوة اتساعاً بين الفرنسيين والإنجليز (١) .

وكرر فعل لتصرفات إنجلترا في مصر عملت الدبلوماسية الفرنسية على إثارة الدول الكبرى على إنجلترا ، فأيدت الباب العالي في احتجاجاته العديدة على إنجلترا بسبب استمرار الاحتلال البريطاني لمصر ، وأيدت روسيا في سياستها التوسعية الاستعمارية في البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا في السياسة الاستعمارية في البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا في السياسة الاستعمارية التي انتهجتها ابتداء من سنة ١٨٨٤ وأثارت مخاوفها من إنجلترا وصورت لها إنجلترا بمظهر الدولة الطامعة في السيطرة على العالم . وحدث فعلاً تقارب فرنسي ألماني سنة ١٨٨٤ على عهد وزارة جول فرى ، واستهدفت هذه الوزارة من التقارب الفرنسي الألماني في تلك السنة تكوين جبهة من دول أوروبا الغربية ضد إنجلترا حتى تضطر هذه الدولة آخر الأمر إلى الجلاء عن مصر جلاء فاجزاً غير مشروط .

وهكذا أدى الاحتلال البريطاني لمصر إلى زوال التفاهم الفرنسي الإنجليزي ، وهو التفاهم الذي ظل قائماً في ميادين السياسة من ١٨٥٢ إلى ١٨٨٢ وزالت إلى حين الكتلة الغربية الديمقراطية التي نشأت ونمت سنة ١٨٧٥ كرد فعل لاتحاد القياصرة الثلاثة Dreikaiser Bund في سنة ١٨٧٢ .

أما في مصر فقد عمدت فرنسا إلى خلق الصعاب أمام إنجلترا وساعدها على ذلك عاملان : أولهما وجود أنظمة وقيود دولية تمثلت في الامتيازات الأجنبية

(١) أنظر بخصوص هذا الموضوع .

الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٢ وثائق رقم ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٧ .

Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. IV

وثائق رقم ٥٤٦ - ٥٤٨ - ٥٥١ - ٥٦٤ - ٥٧٦ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨٨ - ٥٩٤ - ٦٠١ - ٦٠٤ - ٦٠٨ .

والحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومي وقانون التصفية وما إلى ذلك فضلاً عن قيود تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . أما العامل الثاني فإن الاحتلال البريطاني لمصر قد اقترن خلال السنوات الثلاث الأولى بوقوع ارتباكات مالية عنيفة تعرضت لها الحكومة المصرية^(١) وأوقعت الحكومة البريطانية في حرج أمام الحكومات الأوروبية والرأي العام الأوروبي ، لأن إنجلترا بعد أن بسطت سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على مصر سيطرة دقيقة محكمة اعتبرت نفسها مسئولة عن مصالح الدائنين الأجانب ، كما كانت تعلق بقاءها في مصر أمام الدول الأوروبية بأنها تحمي قناة السويس وتسمى جاهدة لإعادة الأمن والنظام إلى ربوع البلاد وتوطيد سلطة الخديو وترقية النظم الحكومية والنهوض بالحياة الاقتصادية وما إلى ذلك ، فمهمتها في مصر — على حد قولها — مهمة حضارية .

ولكن الأزمة المالية في مصر ازدادت تفاقمًا وتراكم العجز في ميزانية الحكومة المصرية سنة بعد أخرى حتى قفز في سنة ١٨٨٤ إلى ٨١٠٧٠٠٠ ر. ١٠٧ ر. جنيه^(٢) . ورأى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية أنه لا مناص من عقد مؤتمر دولي لإصلاح المالية المصرية بالترخيص لمصر بعقد قرض خارجي وتعديل بعض القيود التي وردت في قانون التصفية ، وكان هذا القانون أساس النظام المالي للحكومة المصرية منذ صدر في ١٧ يوليو ١٨٨٠ وقد وضعت لجنة دولية مثلت فيها

(١) كان من بين أسباب الضائقة المالية العنيفة التي مرت بها الحكومة المصرية وقتئذ أن الاحتلال البريطاني أضاف أعباء ثقلاً على عاتق الخزانة المصرية فكان عليها أن تدفع نفقات جيش الاحتلال كل عام ، وأن تؤدي مرتبات باهظة تقررت للموظفين الإنجليز الذين شغلوا المناصب الكبرى في وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم التزام مصر بدفع أربعة ملايين وربع مليون جنيه بمثابة تعويضات لمن أصيبوا بخسائر وأضرار إبان حوادث الثورة العرابية ، تضاف إلى ذلك الخسائر التي تكبدتها أثناء الحرب العرابية ، ونفقات الحملات العسكرية التي أرسلت للقضاء على الثورة المهديّة ، ثم نفقات إخلاء السودان بعد ذلك ، والأضرار التي نجمت عن انتشار وباء الكوليرا في مصر منذ شهر يونيو ١٨٨٣ انتشاراً مروعاً .

(٢) مذكرة اللورد جرانفل إلى حكومات فرنسا وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا والروسيا وتركيا مؤرخة في ١٩ من أبريل ١٨٨٤ .

الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ .

انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا ومثل مصر فيها بطرس غالى بك (باشا) (١). وقد نص هذا القانون على أنه إذا أريد إدخال أى تعديل عليه فلا بد من الحصول على موافقة الدول التى اشتركت فى وضعه (٢). فوجه اللورد جرانفل فى ١٩ من أبريل ١٨٨٤ الدعوة إلى حكومات ست دول لعقد مؤتمر إما فى لندن وإما فى القسطنطينية لمعالجة المسألة المالية (٣). وقد وافقت حكومات الدول على الاشتراك فى المؤتمر ما عدا تركيا وفرنسا. أما تركيا فطلبت ألا يكون بحث المؤتمر مقصوراً على الناحية المالية فحسب، بل يشمل البحث المسألة المصرية من جميع نواحيها فى ضوء منشور وزير الخارجية البريطانية الصادر فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وبخاصة وعد إنجلترا بالجلاء عن مصر حالما يعود الأمن والنظام إلى ربوعها، كما طلبت أن يعقد المؤتمر فى القسطنطينية (٤).

أما فرنسا فقد اهتمت هذه الفرصة وشدت من ضغطها السياسى على إنجلترا لتحملها على الجلاء عن مصر. فقبلت الاشتراك فى المؤتمر من حيث المبدأ، ولكنها طلبت أولاً وقبل كل شئ أن تتبادل الحكومتان فيما بينهما وجهات النظر بخصوص « مسائل معينة تتصل بقانون التصفية يكون فى حكم الاستحالة إغفالها (٥) » وكان لهذا الضغط السياسى أثره فتمت اتصالات دبلوماسية

(١) صدر مرسوم خديوى فى ٣١ مارس ١٨٨٠ بتكوين لجنة دولية سميت لجنة التصفية وفى ٥ من أبريل ١٨٨٠ صدر مرسوم خديوى بتعيين أعضاء هذه اللجنة. أنظر :

الوقائع المصرية عدد ٤ من أبريل ١٨٨٠ .

الوقائع المصرية عدد ٧ من أبريل ١٨٨٠ .

(٢) تجد النص الرسمى لقانون التصفية فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يوليو ١٨٨٠ .

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ السابق الإشارة إليها .

(٤) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ٧ ومرفقها ٨ ، ٩ .

وأنظر أيضاً بخصوص موقف تركيا من الدعوة التى وجهت إليها للاشتراك فى هذا المؤتمر

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V

الوثائق رقم ٢٦١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٣١٦

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. v, doc. no. 254

(٥)

وأنظر أيضاً الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ من جولفرى رئيس الوزارة

الفرنسية ووزير الخارجية إلى الكونت دى أوبيني Count d'Anbigny القائم بأعمال السفارة

الفرنسية فى لندن ومؤرخة فى ٢٩ من أبريل ١٨٨٤ . وقد أبلغها الأخير إلى اللورد جرانفل

فى ٣٠ من أبريل .

بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية (١) أسفرت عن تبادل مذكرتين سياسيتين هامتين للغاية ، سجلت فيها الحكومتان المسائل التي اتفقنا عليها . صرحت الحكومة الفرنسية في مذكرتها المؤرخة في ١٥ يونيو ١٨٨٤ (٢) أنها لا تبني إعادة نظام المراقبة الثنائية على الرغم من أن هذا النظام قد عاد بنتائج طيبة على مصر ، ونفت الحكومة الفرنسية أنها تعتزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ولكنها طالبت بتحديد موعد الجلاء تنفيذاً للوعود المكرورة التي بذلتها الحكومة البريطانية في هذا الصدد .

وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الفرنسية بمذكرة مؤرخة في ١٦ يونيو ١٨٨٤ (٣) أبدت فيها اغتباطها بتصريحات الحكومة الفرنسية ، وسجلت على هذه الحكومة ماورد في مذكرتها من تخليها عن فكرة إعادة نظام المراقبة الثنائية في مصر وتصريحها بأنها لا تعتزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ثم قررت الحكومة البريطانية في مذكرتها أنها لا تزال عند وعدها الذي التزمت به في منشور اللورد جرانفل المؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ بجلاء قواتها عن مصر حالما تسمح بهذا الجلاء حالة البلاد وبعد اتخاذ الوسائل لتدعيم سلطة الخديو ، ولكنها ذهبت إلى أن تحديد تاريخ معين لسحب قوات الاحتلال أمر من

Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. v.

(١)

الوثائق رقم ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١١ من ودانجتون Waddington للسفير الفرنسي في لندن إلى جرانفل .

Doc. Dipl. Fr. 1ère série. t. v. Doc. no 311 annexe I

(٣)

والكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ .

هذا وقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية نص المذكرتين المتبادلتين بينها وبين الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٥ ، ١٦ يونيو ١٨٨٤ إلى الحكومات الألمانية ، والنمساوية المجرية ، والإيطالية ، والروسية ، والتركية وذلك في يوم ١٦ يونيو ١٨٨٤ أي في نفس اليوم الذي أرسلت فيه الحكومة البريطانية مذكرتها إلى الحكومة الفرنسية . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ . الوثائق رقم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

الصعوبة بمكان ، لأن الوقت الذى يحدد لتنفيذ الجلاء قد يبدو أقصر أو أطول بما ينبغى على ضوء ما قد يقع من حوادث في مصر . ثم مضت الحكومة البريطانية تقول إنها ، أمام الرغبة التى تحدها في تبديد أى شك قد يخامر الحكومة الفرنسية عن مراعى السياسة البريطانية نحو مصر من ناحية ، وتقديراً منها للتصريحات التى صدرت عن الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى ، ترغب في الجلاء عن مصر في مستهل عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ ، أى في مطلع سنة ١٨٨٨ ، أن جلاء القوات البريطانية لا يعرض الأمن والنظام في مصر للخطر .

ومع ذلك فقد احتاطت الحكومة البريطانية في مذكرتها لذلك الوعد بالجلاء وهذا التوقيت المشروط له ، فأردفت ذلك بفقرة جاء فيها أنها ترجو أن تتم الضمانات الضرورية لتنظيم الأمور في مصر بشكل مرض في خلال السنوات الثلاث والنصف سنة ، وهى الفترة الباقية على موعد الجلاء . ولكن إذا ثبت أن الحالة على النقيض من ذلك ، أى أن الأمور في مصر لا تسير على النحو المرجى « ورأت الحكومة البريطانية أنه لا مناص من إطالة أمد الاحتلال فالمفروض أن الدول الأوروبية لن تعارض مثل هذا الإجراء الذى تتطلبه سلامة مصر ، لأن بقاء مصر بمنأى عن كل خطر أمر يهم جميع الدول بدرجات متفاوتة . » وانهت من ذلك إلى القول بأنها ستقترح على الدول الكبرى والباب العالى ، وذلك قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر أو عند رحيلها ، مشروعاً يقرر حييدة مصر حييدة دائمة على غرار الحييدة المقررة لبلجيكا^(١) ، كما أنها ستقدم في نفس الوقت مقترحات خاصة بقناة السويس على ضوء اللبائىء الواردة في منشور جرانفل

(١) نبد اللورد كرومر في سنة ١٩٠٨ بالفكرة القائلة بتقرير حييدة مصر على غرار حييدة بلجيكا ، فقال إن المقارنة بين البلدين غير محكمة ، فبلجيكا يقطنها شعب على حظ موفور من الحضارة ، وتدير على حكم نفسه ، بينما لا يستطيع الشعب المصرى الاضطلاع بمهمة الحكم ، وخرج من ذلك إلى القول بأن الاحتلال الأجنبى كان ولا يزال إلى سنة ١٩٠٨ أمراً لامناص منه إذا أريد منع الفوضى في مصر ! أنظر :

المؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ . وعلقت الحكومة البريطانية تنفيذ ذلك كله على تسوية المسألة المالية تسوية مرضية تتمشى مع المقترحات التي ستقدم بها إلى المؤتمر الذي دعت إليه .

وعلى أثر تبادل هاتين المذكرتين قبلت الحكومة الفرنسية الاشتراك في المؤتمر الذي افتتح في مقر وزارة الخارجية بلندن في ٢٨ يونيو ١٨٨٤ واقترح مندوب تركيا أن تكون رئاسة المؤتمر للورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ، وهذا الاقتراح يتمشى مع التقليد الدبلوماسي الذي يقضى بأن يتولى رئاسة المؤتمر رئيس وفد الدولة المنعقد في إقليمها من باب المجاملة والرعاية للدولة المضيفة (١) .

غير أنه ما لبث أن خبا وشيكا ذلك التحسن الجزئي الطفيف في العلاقات الفرنسية البريطانية (٢) وعارضت فرنسا في المؤتمر المقترحات البريطانية لعلاج الأزمة المالية ، وحلت حملة عنيفة على اقتراح إنجلترا بتخفيض فوائد الديون المصرية على اختلاف أنواعها ومسمياتها بمقدار نصف في المائة ، وأقحمت في مناقشات المؤتمر الجانب السياسي للمسألة المصرية (٣) ، ووقعت مشادة بين ممثل فرنسا في المؤتمر وبين جرانفل رئيس المؤتمر ، وسجل ممثل فرنسا احتجاجه على مسلك

(١) على صادق أبو هيف : القانون الدولي العام . طبعة رابعة . ص ص ٤٦١ - ٤٦٢ .
(٢) قابل أعضاء البرلمان الفرنسي بالتحفظ الشديد وعد إنجلترا بالجلاء المشروط عن مصر والذي سجلته على نفسها في مذكرتها المؤرخة في ١٦ يونيو ١٨٨٤ وذلك حين عرض جول فرى رئيس الوزارة ووزير الخارجية على البرلمان في جلسة ٢٣ يوليو ١٨٨٤ ما وصلت إليه المفاوضات الفرنسية البريطانية بشأن مصر ، وصرح فرى يومئذ أن «مصر ليست أرضاً إنجليزية ولا أرضاً فرنسية ، وإنما هي أرض دولية أوربية» فوزير الخارجية الفرنسية كان يرى أن المسألة المصرية هي مسألة أوربية دولية . أنظر

محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . ص ٨١ .

(٣) أنظر محضر الجلسة الرابعة التي عقدها المؤتمر في ٢٨ يوليو ١٨٨٤ :

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول الرابع ص ص ١٤ - ٢٤ .

إنجلترا^(١)، وتعدر على ممثلي الدول الأخرى في المؤتمر التقريب بين فرنسا وإنجلترا^(٢) ومن ثم باء المؤتمر بفشل ذريع^(٣) وأنهى جلساته في ٢ من أغسطس ١٨٨٤ إلى أجل غير مسمى *Sine die*^(٤) وازدادت العلاقات الفرنسية البريطانية سوءاً كما ازدادت الحالة المالية المصرية تفاقماً .

(ثانياً) نظرة الفرنسيين إلى نوبار

كان نوبار شخصية سياسية لا يرتاح إليها الفرنسيون كثيراً ، لأنه ذو ميول إنجليزية، وقد وضحت اتجاهاته السياسية من زمن بعيد سابق إبان أزمة التنظيمات العثمانية (مارس ١٨٥٠ — أغسطس ١٨٥٢) فكان لنوبار دور بارز في وضع وتنفيذ الخطوط الرئيسية التي سار عليها عباس الأول من الاستعانة بالنفوذ الإنجليزي لتأييد وجهة نظره إزاء السلطان العثماني من ناحية ، ولإحباط الدسائس التي كانت فرنسا تحمكها في دوائر القسطنطينية ضده من ناحية ثانية . وقد سافر

(١) وقعت هذه المشادة في الجلسة الأخيرة التي عقدها المؤتمر في ٢ من أغسطس ١٨٨٤ وقد أبرق وادنجتون إلى فرى في مساء نفس اليوم يقول له إن جرانفل قد فقد السيطرة على أعصابه وبدأ ثائراً : ووصف ما حدث في الجلسة ، فتلق وادنجتون برقية من وزير خارجية فرنسا يهتته فيها على مسلكه وما أبداه من رباطة جأش في الجلسة الختامية للمؤتمر ، أنظر

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V. Doc. no. 350.

وأنظر أيضاً ملحوظة رقم ٣ على هذه الوثيقة ، وتضم هذه الملحوظة برقيتين متبادلتين بين وادنجتون وبين جول فرى وأنظر أيضاً محضر الجلسة التي وقعت فيها هذه المشادة في

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول السابع ص ص ٣٥ - ٣٩ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V.

الوثائق رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ .

(٣) الوثائق رقم ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ من المرجع السابق .

(٤) أنظر المحاضر الرسمية لجلسات هذا المؤتمر في

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ باللغة الفرنسية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .

الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ باللغة الإنجليزية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .

نوبار وقتئذ إلى لندن ، كما أنه وقع نيابة عن الحكومة المصرية الاتفاق الذي أبرم في ١٢ من يوليو ١٨٥١ مع روبرت استيفنسن لمد خط حديدي من الإسكندرية إلى القاهرة (١) . وكان إنشاء هذا الخط هو الثمن الذي تقاضته إنجلترا في مقابل تأييدها لعباس في أزمة التنظيمات . وكانت إنجلترا تعارض مشروع حفر قناة السويس ، وتفضل عليه إنشاء خط حديدي يمتد من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس .

وفي مستهل حكم اسماعيل كان لنوبار جولات عنيفة في باريس ضد شركة قناة السويس ، ونظم في أواخر سنة ١٨٦٣ وأوائل ١٨٦٤ حملة صحفية واسعة النطاق ضد شركة القناة ، وأطلق عليها دى لسبس وقتئذ الحملة الصليبية ، نشرت الذعر في صفوف حملة الأسهم ، وأوقعت الارتباك في دوائر الشركة وهبطت أسعار أسهمها في بورصة باريس هبوطاً كبيراً (٢) . وقاد نوبار المفاوضات المضنية الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة ، وكانت فرنسا تعارض إنشاءها أشد المعارضة ولم توافق عليها إلا مضطرة في ديسمبر ١٨٧٥ . وفي أواخر حكم اسماعيل شد نوبار رحاله إلى لندن في أبريل ثم يونيو ١٨٧٧ يقترح على الحكومة البريطانية أن تبسط إنجلترا حمايتها على مصر . وعزز اقتراحه بأن الحرب الروسية التركية ، وكانت قد اندلعت في ٢٤ أبريل ١٨٧٧ سوف تنتهي بالقضاء على الدولة العثمانية (٣) ،

(١) أنظر نص هذا الاتفاق منشوراً في

Wiener L.: L'Egypte et ses Chemins de fer. Bruxelles. 1932. pp. 641—644.

(٢) أنظر تفاصيل هذا الموضوع في

عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة في حفر قناة السويس — عصر اسماعيل . رسالة دكتوراه . الفصل الثامن بعنوان : حملة نوبار الصحفية ص ص ٢٣٣ — ٢٦٦ .

(٣) كان من رأى نوبار أن الحرب الروسية التركية سيتسع نطاقها ، وستمد الروسية العمليات الحربية إلى أرمينيا وتتجه إلى جنوب قارس ثم العراق وتهدد مناطق الخليج الفارسي . وفضلاً عن ذلك فإن روسيا تريد السيطرة على البحر الأسود ومنافذه إلى البحر المتوسط سيطرة كاملة غير مشروطة . وفي هذه الحال ستدخل إنجلترا في صراع دام مع روسيا . وخرج نوبار من هذه المقدمة بأن مصر بموقعها الجغرافي أن تكون بمنأى عن هذا الصراع . ومن مصلحة مصر ومصلحة واليها — الخديو اسماعيل — أن تعلن إنجلترا الحماية عليها .

وأن أسرة محمد علي قد غدت ضعيفة ، وأن الطبقة الحاكمة في مصر قد تطرق إلى الفساد ، وأن الإشراف الأوربي على مصر أمر لا مفر منه ، ثم زعم نوبار أن المصريين يفضلون الإنجليز على الفرنسيين ، لأن الإنجليز ينهضون مادياً بالبلاد على عكس الفرنسيين الذين يرتكبون أعمال التخريب كما حدث في بلاد الجزائر . وخلص من ذلك إلى جوهر فكرته : فتقوم إنجلترا بشراء مصر من تركيا بمعنى أنها تعوض تركيا عن الجزية السنوية التي تدفعها مصر إلى الباب العالي ويتنازل السلطان عن سيادته على مصر (١) .

وقد ساء نوبار أن وجد أعضاء الوزارة البريطانية — وهي وزارة بنيامين دزرائيلي الثانية Benjamin Disraeli — متحفظين إزاء هذه المسألة (٢) .

(١) كان نوبار يعتقد أن الخديو اسماعيل لا يعارض في إعلان الحماية البريطانية على مصر إذا ردت إليه أملاكه وأعطى قناطير مقنطرة من الذهب والفضة ، وأكد نوبار أن اسماعيل سيكون في هذه الحال قرير العين . وفي استطاعة الإنجليز أن يضمّنوا له هذا الأمر بشقيه : الأملاك والأموال الوفيرة . وقال نوبار إن الخديو اسماعيل ما انفك يدمن الشراب منذ مقتل اسماعيل صديق باشا وزير ماليته .

أنظر بخصوص سعى نوبار كي تبسط إنجلترا حمايتها على مصر :

Seton — Watson R. W.: Disraeli, Gladstone and the Eastern Question. A Study in Diplomacy and Party Politics. London. 1935. p. 309

محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين وأثره في البلاد العربية . مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٥٧ . تقرير من الكونت مونستر Count Münster السفير الألماني في لندن إلى وزير الخارجية الألمانية ومؤرخ في ٢١ أبريل ١٨٧٧ ص ٣-٥ في القسم الإنجليزي من الكتاب ، وتقرير من مونستر إلى الأمير بسمارك ومؤرخ في ٢٨ يونيو ١٨٧٧ ص ٥ — ٦ .

(٢) شكّا نوبار في يونيو ١٨٧٧ إلى الكونت مونستر السفير الألماني في لندن من أنه على الرغم من الاستقبال الودّي الذي قوبل به في دوائر العاصمة الإنجليزية وفي وزارة الهند ووزارة الخزانة فإن اللورد دربي Derby وزير الخارجية لا يعير خطواته اهتماماً كي يتفهم فكرته ، بل صرح هذا الوزير بقوله إنه إذا احتلت إنجلترا مصر فإنه لا يلوم الروس إذا نهجوا نفس النهج وانتزعوا لأنفسهم أجزاء من الدولة العثمانية . وما يذكر أن الأمير بسمارك رحب بمشروع نوبار ، وعلق عليه بقوله إن من مصلحة السلام الأوربي أن تقبل إنجلترا هذا المشروع . انظر Hallberg Charles : The Suez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New York. 1931 p. 270.

Seton Watson, ouvr. cit., p.309.

وقال إنهم يعوزهم بعد النظر والنشاط والحصافة السياسية ، وإن أولئك الوزراء هم الذين ينقدرون عن سائر الشعب الإنجليزى فى عدم تقديرهم لأهمية مصر بالنسبة إلى إنجلترا ، ثم تهكم قائلاً إن الأسد البريطانى يغط فى نوم عميق إلى حد أنه غدا فى الاستطاعة نزع أسنانه ومخالبه من جسمه دون أن يستيقظ (١) .

فإذا جاء نوبار بهذا الماضى رئيساً للوزارة على عهد الاحتلال البريطانى ، كان للفرنسيين أن يتوجسوا منه شراً . وكان نوبار يدرك شعور الفرنسيين نحوه وأنهم لا يرتاحون إليه . وقبل أن يفرغ من تشكيل وزارته الثانية نهائياً استفسر فى ٨ يناير ١٨٨٤ من بارير Barrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر عن موقف فرنسا منه ومن وزارته . فرد عليه بارير رداً دبلوماسياً حصيفاً قائلاً إن فرنسا لا تضم عداوة نحوه ولا تجاهر بالعداء طالما كان يتهج فى حكمه نهجاً يقوم على مراعاة مصالح مصر واحترام المصالح الفرنسية (٢) .

وجاءت تصرفات وزارة نوبار من التمكين للنفوذ البريطانى على عهدهما فأثبتت أن الفرنسيين كانوا على حق فى تخوفهم من وزارة نوبار .

(ثالثاً) موقف وزارة نوبار من مصالح الأجانب

(١) قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤

كان من أبرز التصرفات التى أثارت الاستياء العميق فى دوائر الأجانب قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ . اشتدت الضائقة المالية بالحكومة المصرية فى النصف

(١) تقرير الكونت مونستر للسفير الألمانى فى لندن والمؤرخ فى ٢٨ يونيو ١٨٧٧ والسابق الإشارة إليه .

(٢) جاء فى الملاحظة رقم ١ للوثيقة رقم ١٨٦ فى الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ما يلى :
Nubar Pacha avait désiré connaître les dispositions de la France à son égard.
"Je lui ai fait répondre, télégraphiait M. Barrère le 8 janvier, que nous n'éprouvions pas d'hostilité pour lui et que nous n'en manifestations aucune, s'il dirigeait les affaires selon les intérêts du pays et en respectant les nôtres."
Doc. Dipl. Fr. 1ère Série. t. V. p. 203.

الثانى من سنة ١٨٨٤ ، وخشيت أن تضطر ، إزاء العجز المضطرد في ميزانيتها شهراً بعد شهر ، إلى وقف أداء مرتبات الموظفين أو التوقف عند دفع الجزية إلى تركيا . وقد عقد اجتماع في ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ لبحث الموقف ، وضم هذا الاجتماع نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وزير المالية واللورد نورثبروك Northbrook « المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة للملكة فيكتوريا ^(١) » والسير ايفلين بارنج . وروى تجنب وقوع أى من هذين الاحتمالين لأسباب أقرها الحاضرون ^(٢)

(١) لما أخفق مؤتمر لندن ١٨٨٤ قررت الحكومة البريطانية لإيفاد اللورد نورثبروك وزير البحرية إلى مصر وطلبت منه أن يقرر ويشير عليها بالنصائح التى يجدر بها أن تقدمها إلى الحكومة المصرية في الموقف الراهن في مصر ، والإجراءات التى يجب اتخاذها في هذا الصدد . وجاء في المرسوم الصادر من الملكة فيكتوريا المؤرخ في ١٢ أغسطس ١٨٨٤ بتعيينه لهذه المهمة منحه لقب المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا .

Her Majesty's High Commissioner

وقد بلغ اللورد نورثبروك مصر في ٩ سبتمبر ١٨٨٤ وأقام بها قرابة ستة أسابيع عكف خلالها على دراسة المسألة المصرية من نواحيها المختلفة ، ووضع بعد أن عاد إلى إنجلترا تقريرين مؤرخين في ٢٠ من نوفمبر ١٨٨٤ تناول في أحدهما الجانب المالى للمسألة المصرية واقترح عدة حلول للنهوض بالمالية المصرية . وتناول في التقرير الثانى الجانب السياسى للمسألة المصرية ، واقترح فيه تخفيض جيش الاحتلال إلى أربعة آلاف جندي ، وطالب بعدم تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر وتحمس لهذا الرأى تحمساً بالغاً ، وقال إن تحديد موعد الجلاء إنما هو عمل بعيد عن الحكمة والأمان .

أنظر

الكتاب الأزرق رقم ٣٣ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢ ومرفقها .

الكتاب الأزرق رقم ٣٥ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٣٦ ومرفقها ثم الوثائق رقم ١ ، ٢ ،

٣٨ ، ١١٣ .

الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨٩ .

الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٢٥ .

(٢) كان من رأى الحكومتين المصرية والبريطانية أى التوقف عن دفع مرتبات الموظفين يؤدي إلى زيادة الكساد في المعاملات التجارية . وينشر جواً من الاضطراب وبليلة الأفكار بين الجماهير . أما التوقف عن أداء الجزية لتركيا فيعبر نقضاً للقرمان الذى يستمد منه الخديو توفيق سلطته . وكانت إنجلترا حريصة على أن تؤدي مصر الجزية بانتظام إلى تركيا حتى لا تثير أمامها مزيداً من المتاعب .

أنظر الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ .

وثيقة رقم ٣٩ من جرائد إلى السير باجت Paget سفير بريطانيا في فينا ومؤرخة في ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤ .

وثيقة رقم ٦٥ من نورثبروك إلى جرائد مؤرخة في ٥ أكتوبر ١٨٨٤ .

وقرروا علاج الأزمة علاجاً مؤقتاً بصورة أخرى تتلخص في وقت استهلاك الدين العام واستيلاء الحكومة على الإيرادات التي كانت مخصصة ، طبقاً لقانون التصفية ، لصندوق الدين^(١) . وفي ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ أخطرت وزارة المالية مديري صندوق الدين العمومي بهذا الإجراء ، وقالت إنه إجراء أملتته الضرورة القصوى وينتهي يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ ، وهو نهاية السنة المالية لصندوق الدين . كما أصدرت الحكومة أوامرها إلى المديريات والمصالح المخصصة إيرادها للدين بالتوقف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين العمومي فيما يزيد عما هو ضروري لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد ، وإرسال حصيلة هذه الإيرادات إلى خزانة وزارة المالية^(٢) . أما هذه المديريات والمصالح فكانت القليوبية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، والجمارك والسكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية .

وأرادت الحكومة البريطانية مساندة مصر في هذا الإجراء ، فأرسلت مذكرة مؤرخة في ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في كل من روسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا شرحت فيها الأسباب التي حمت الحكومة المصرية على اتخاذ ذلك الإجراء المالي ، ثم طلبت إليهم الاتصال بحكومات تلك الدول بنية الموافقة عليه^(٣) . ولكن لم تجد هذه المحاولة نفعا ، إذ قابلت الحكومات الأوربية باستهجان شديد استيلاء الحكومة المصرية على الإيرادات المخصصة لخدمة الدين . وصبت جام غضبها على الحكومتين المصرية والبريطانية على السواء ، بل لعلها كانت أشد عنفاً في هجومها على الحكومة البريطانية منها على الحكومة المصرية . ألفت وزارة الخارجية الألمانية مسئولية ذلك الإجراء

(١) وجدت الحكومة المصرية أن لدى صندوق الدين العمومي وقتئذ مبالغ فائضة قدرت إحدى يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ بما يقرب من ٢٣٠.٠٠٠ جنيه ومن ثم رأت الاستيلاء على هذا المبلغ كفلاح مؤقت للأزمة المالية .

(٢) للحصول على معلومات وافية عن هذا الموضوع أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٠ .

على عاتق إنجلترا ، وقالت عنه إنه محاولة منها لإعفاء الخزانة البريطانية من نفقات العمليات الحربية التي قامت بها إنجلترا لاحتلال مصر أولاً ، ثم من نفقات جيش الاحتلال الراض في مصر بعد ذلك ، ووضع هذه الأعباء على عاتق أصحاب الديون الأمر الذي يلحق به ضرراً بليغاً بمصالحهم ، فالأمر لا يعدو قيام الحكومة البريطانية باستخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية على حساب أصحاب الديون (١) .

وقد احتجت فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا لدى الحكومة المصرية على ذلك الإجراء (٢) ولكن كان صندوق الدين العمومي أسبق من الحكومات الأوربية في الاحتجاج على قرار الحكومة المصرية ، إذ أرسل مذكرة مؤرخة في ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى نوبار باشا سجل فيها احتجاجه على قرار ١٨ سبتمبر وقرر أنه يحتفظ بكافة حقوقه (٣) ، ولم يلبث أن نقل احتجاجه من المجال النظري إلى

(١) المصدر السابق وثيقة رقم ٢٧ عبارة عن تبليغ شفوي سري

a verbal and confidential communication

مؤرخ في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ قدمه القائم بأعمال السفارة الألمانية في لندن إلى جرانفل .
(٢) استندت هذه الدول في احتجاجها إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ يعتبر نقضاً لقانون التصفية ، وأن هذا القانون هو اتفاقية دولية مثلت فيها خمس حكومات أوربية ، وأن أي تعديل في هذا القانون يجب أن تسبقه موافقة صريحة من الحكومات صاحبة الشأن . وأن نقض أي اتفاق دولي يزعزع الثقة في قيمة المعاهدات ويشيع جوا من القلق على استمرارها . ومن الأسس الأخرى التي بنت عليها الدول احتجاجها أن هذا النقض لقانون التصفية يعتبر سابقة خطيرة إذ يجيز لمصر أن تتدخل من تلقاء نفسها بعد ذلك من نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وغيرها من الأنظمة الدولية : كما قالت الدول إنه ليست هناك أية ضمانات تجعل الدول تظعن إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ ، إنما هو قرار مؤقت ينتهي العمل به في ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ . وقد تلجأ الحكومة المصرية إلى هذا الإجراء مستقيلاً كلما أعوزها المال لمواجهة أزمة طارئة . أنظر بخصوص موقف الحكومات الأوربية من قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ واحتجاجاتها عليه

Doc. Dipl. Fr. Ière Série t. V. Docs. nos. 403, 408 et 409

والكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠ و مرفقها ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦ و مرفقها ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٤ و مرفقها ٣٥ و مرفقها ٣٨، ٣٩، ٤٠ و مرفقها ٤٢، ٤٤ و مرفقها ٤٥ و مرفقها ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦ و مرفقها ٥٨، ٥٩، ٧٠، ٨٢، ٨٣ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ و مرفقها .

المجال العملى ، فأقام قضية على الحكومة المصرية^(١) أمام المحكمة المختلطة بالقاهرة طلب فيها الحكم على الحكومة المصرية برد المبالغ التى استولت عليها من الأموال المخصصة لصندوق الدين مع فوائد المبالغ المستولى عليها^(٢) .

وشنت جريدة Le Bosphore Egyptien هجوماً عنيفاً على وزارة نوبار وعلى الإنجليز بسبب صدور قرار ١٨ من سبتمبر ١٨٨٤ وقد وصفته بأنه « انقلاب مالى وسياسى أقدمت عليه الحكومة البريطانية فى مصر »^(٣) . وأخذت تنشر أنباء برقية من الخارج يعبر مرسلوها عن استنكارهم الشديد لقرار الحكومة المصرية^(٤) .

وشعر الخديو توفيق أن مركزه قد غدا حرجاً أمام الشعب المصرى لأنه نظر إلى الموضوع نظرة شخصية بحتة ، فأبدى للورد نورثبروك Northbrook ، فى مقابلة تمت يوم ٥ من أكتوبر ١٨٨٤ ، استياءه وقلقه من الموقف بعد أن أخذ النزاع طريقه إلى المحاكم المختلطة . وقال الخديو إن هذه الخطوة ستكون لها نتائج بعيدة فى نفسية الجماهير فصر ليست بلداً أوروبية ، والجهل ينتشر بصورة ساحقة بين أفراد الشعب المصرى ، ولذلك يتأثر المصريون بالحوادث التى من هذا القبيل أكثر من تأثر الجماهير فى أوربا بها . وخرج الخديو من ذلك إلى أن قيام جماعة من الأجانب يرفع دعوى على الحكومة المصرية والزج فى هذه القضية

(١) رفعت الدعوى على كل من نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وزير المالية ومصطفى صبحى باشا مدير الغربية ومحمد زكى باشا مدير أسىوط وأحمد شكرى بك مدير المنوفية ومحرز بك مدير البحيرة وكيار Caillard مدير عام مصلحة الجمارك وعلى رضا باشا رئيس مجلس إدارة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية وميسوريه Mesurier عضو مجلس إدارة السكك الحديدية بصفتهم الشخصية وبالتضامن مع الحكومة المصرية . وقد أعلنوا بعريضة الدعوى فى ٤ من أكتوبر ١٨٨٤ وحددت لنظر القضية جلسة ٢٠ من أكتوبر ١٨٨٤ .

(٢) أنظر صورة طبق الأصل من عريضة الدعوى فى الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ مرفق الوثيقة رقم ٥١ .

(٣) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٨٦٤ الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ .

(٤) جريدة Le Bosphore Egyptien الأعداد ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ .

برئيس الوزراء ووزير المالية وعدد من كبار موظفي الحكومة لهو أمر بالغ الخطورة إذ يعصف بهيبة الحكومة في نظر المصريين (١) .

وسرعان ما أصدرت المحكمة المختلطة حكماً في ٩ من ديسمبر ١٨٨٤ لمصلحة صندوق الدين الذي أعلن الحكومة المصرية بصورة من الحكم في ٢٩ من ديسمبر ١٨٨٤ تمهيداً لتنفيذه (٢) ، فاستأنفته الحكومة في ٣٠ من ديسمبر كوسيلة لإيقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في الاستئناف (٣) ، وحدد لنظره ١٤ من يناير ١٨٨٥ أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، وبذل اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية جهوداً دبلوماسية متصلة لتأخير الفصل في هذا الاستئناف أطول مدة ممكنة حتى تتم تسوية المسألة المالية للحكومة المصرية (٤) .

(ب) مسألة التعويضات :

حقيقة إن هذه المسألة سابقة لقيام وزارة نوبار ولكنها تطورت تطوراً خطيراً على عهد هذه الوزارة ، كما سنرى ، إذ لجأ أجانب الاسكندرية إلى الأمير بسمارك ثم حددوا موعداً لتنظيم مظاهرات تسير في شوارع الإسكندرية تهتف ضد الإنجليز وضد نوبار .

بدأت هذه المسألة في أواخر عام ١٨٨٢ حين سم الاتفاق بين وزارة شريف والحكومات الأوربية على تشكيل لجنة دولية تفصل في قضايا التعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية عن الخسائر والأضرار التي وقعت إبان حوادث الثورة

(١) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٦٥ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٧٢ عبارة عن صورة طبق الأصل من حيثيات الحكم . كما يوجد موجز لحيثيات الحكم في نفس المرجع مرفق الوثيقة رقم ٣٨ .

(٣) انظر صورة طبق الأصل من عريضة دعوى الاستئناف في الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٥ ومرفقها .

(٤) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثائق رقم ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٤ . والكتاب الأزرق رقم ٥ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٣ .

العرايية وبخاصة مذبحة الإسكندرية في ١٠ من يونيو ١٨٨٢ وحريق الإسكندرية في ١٢ يوليو ١٨٨٢ بحيث لا تختص المحاكم المختلطة أو المحاكم الأهلية بنظر هذه القضايا . وأصدر الخديو توفيق مرسوماً في ١٣ من يناير ١٨٨٣ بتكوين اللجنة الدولية^(١) . وقد بلغت جملة التعويضات التي حكمت بها هذه اللجنة أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ٤١٣٠٠٠٠ جنيه مصري . وقد دفعت وزارة شريف من هذا المبلغ ٤٧٠٠٠٠ جنيه هي مجموع التعويضات التي كان كل منها يبلغ مائتي جنيه أو أقل . وبقي مبلغ ٣٦٠٠٠٠ جنيه واجب الأداء . وكان الأجانب يتقاسمون هذا المبلغ على النحو الآتي مقدراً بالجنيهات المصرية^(٢) :

(١) شكلت اللجنة من رئيس ووكيل تعيينهما الحكومة المصرية ومن أعضاء تعيينهم الحكومات الأوربية فيكون لكل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو . ويعين عضو واحد يمثل جميع الدول الآتية : بلجيكا والدانمرك وأسبانيا والبرتغال وهولندا والسويد والنرويج ؛ على أن يتفق على تعيين هذا العضو . وقد عين عبد الرحمن رشدي بك (باشا) رئيساً للجنة ويعقوب أرئين بك (باشا) وكيلها ، أنظر :

الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر ١٨٨٢ .

الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢ .

الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير ١٨٨٣ .

مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ وص ٤٩ .

(٢) استقيننا هذه الأرقام من تقرير عن الموقف المالي للحكومة المصرية في سنة ١٨٨٤ وكانت الحكومة البريطانية قد استدعت السير ايفلن بارنج إلى لندن وعهدت إليه مع بعض الخبراء بوضع هذا التقرير لتقديمه إلى مؤتمر لندن الذي دعت إليه لإصلاح المالية المصرية . وقد جاء التقرير ضافياً ويحمل تاريخ ٢٨ يونيو ١٨٨٤ وهو يوم افتتاح المؤتمر . وقدمه اللورد جرانفل رئيس المؤتمر للأعضاء في الجلسة الأولى فطلبوا ترجمته إلى اللغة الفرنسية لدراسته . وقد نشرت الحكومة البريطانية النص الإنجليزي لهذا التقرير في الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ بعنوان :

Report by Sir Evelyn Baring, Sir R. E. Welly, Sir C. Rivers Wilson and Sir J. Carmichael on the Financial Situation of Egypt, dated June 28, 1884.

٦٩٢٠٠٠	الإيطاليون
٦٣٥٠٠٠	الفرنسيون
٢٢٠٠٠٠	النمساويون
٢١٤٠٠٠	الإنجليز
١١٨٠٠٠	الروس
٦٦٠٠٠	الألمان
١٩٤٥٠٠٠	{ مجموع مبالغ التعويضات المتبقية لرعاية الدول الكبرى
٦٦٨٠٠٠	مصريون
٨٦٠٠٠٠	يونانيون
١٦٦٠٠٠	{ أرمن وبلجيكيون وبرازيليون ودانمركيون وألمانيون وهولنديون وإيرانيون وبرتغاليون وسويديون ونرويجيون
٢١٠٠٠	{ تعويضات قررتها الحكومة المصرية بدون تدخل من اللجنة التعويضات
٣٦٦٠٠٠٠	

ولما جاءت وزارة نوبار توقفت عن دفع التعويضات نظراً لتفاقم الأزمة المالية ونضوب موارد الحكومة ، فاشتد سخط الأجانب على وزارة نوبار ونعوا عليها هذا التصرف ، ونظروا إلى مسألة التعويضات من زاوية واحدة هي مصلحتهم الشخصية ، ولم يريدوا أن يقتنعوا بسوء الحالة المالية للحكومة المصرية ، ورأوا أن الوزارة تسرف في تعيين الإنجليز في المناصب الرئيسية وتسخو عليهم في المرتبات

وتدفع بانتظام نفقات جيش الاحتلال وقد بلغت في سنة ١٨٨٤ مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه^(١).

وتبنت فرنسا مسألة التعويضات نظراً لضخامة المبالغ المحكوم بها للرعايا الفرنسيين ، وأثارت هذه المسألة مرتين في مؤتمر لندن ، مرة في الجلسة الرابعة^(٢) وأخرى في الجلسة السابعة^(٣) وطالبت بالعمل على أداء التعويضات لذويها على أساس أنها مسألة إنسانية وبغض النظر عن النتيجة التي ينتهي إليها المؤتمر من نجاح أو إخفاق ، ولكن كان اللورد جرانفل رئيس المؤتمر أحرص من أن ينظر إليها نظرة إنسانية فحسب بل اعتبرها مسألة مالية إنسانية وأنها تعدوان تكون جانباً من جوانب المسألة المالية التي يجب أن تبحث من جميع نواحيها المختلفة في وقت واحد ، فلا يجوز الفصل بين مسألة التعويضات وبين التسوية العامة للمالية الحكومة المصرية .

وبعد أن أخفق مؤتمر لندن انتشرت في أوساط أجنب مصر شائعات تقول إن الدول تعتزم تأجيل تسوية المسألة المالية المصرية إلى ما بعد انقضاء مؤتمر برلين الأفريقي الذي كان قد بدأ جلساته في أكتوبر ١٨٨٤ لبحث مسألة الكونغو وغيرها من مشكلات الاستعمار في أفريقيا . وثارت خواطر الأجانب وطلبوا بتنظيم اجتماعات عامة ومظاهرات خاصة احتجاجاً على عدم أداء التعويضات لأربابها .

وكانت قد تكونت في الاسكندرية لجنة قوامها سبعة من الأجانب يرأسهم محام مشاغب يسمى مانوزردى Manusardi هدفها مواصلة السعي

(١) الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ . تقرير السير بارنج وزملائه ص ٥٣ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ بروتوكول رقم ٤ ص ص ١٤ - ٢٤ .

(٣) بروتوكول رقم ٧ ص ص ٣٥ - ٣٩ من المصدر السابق .

للحصول على التعويضات (١) . وقد رأت اللجنة أن تطلب إلى قنصل ألمانيا العام في مصر أن يبعث إلى الأمير أوتو بسمارك مستشار الإمبراطورية الألمانية بصفته رئيساً لمؤتمر برلين الأفريقي برقية باسم اللجنة ومن وضعها تطلب فيها إلى الأمير بسمارك أن يعرض على المؤتمر مشكلة عدم دفع التعويضات لأصحابها بغية أن يجد المؤتمر سبيلاً لتسويتها .

وقد اعتذر القنصل العام لألمانيا عن إرسال البرقية ، وقال إن مركزه الرسمي لا يسمح له في مثل تلك الحال أن يقوم بدور الوسيط بين المؤتمر وبين اللجنة ، كما أن المؤتمر غير مختص ببحث مسألة التعويضات ، ولكنه أشار على اللجنة بأن تبعث البرقية رأساً إلى الأمير بسمارك إذا رأت أن هذا الإجراء مناسب (٢) .

وتلقى الأمير بسمارك البرقية وهي مؤرخة في ١٩ ديسمبر ١٨٨٤ (٣) من مانوزردى رئيس لجنة الأجانب . وقد وجد بسمارك أن مسألة التعويضات خارجة عن اختصاص المؤتمر فلم يعرضها عليه ، ولكنه اطلع كلا من سفراء إنجلترا وفرنسا وإيطاليا عليها ثم أرسل نسخة منها إلى كل منهم (٤) .

(١) هذه هي أسماء أعضاء اللجنة

A. Manusa.di
Gilly
G. Marcus
Antonio Caprara
G. Brociner
E. Stross
G. Norsa

أنظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٧٨

(٢) الوثيقة رقم ٧٩ في المصدر السابق .

(٣) هذا هو نص البرقية :

“Souffrances créées par retard paiement indemnités devenues intolérables; menacent ruine complète population. Le Comité des indemnitaires profitant réunion Puissances en Conférence implore Votre Altesse, son Président, provoquer solution de cette question urgente, osant espérer que son caractère éminemment humanitaire lui permettra franchir limites programme Conférence. C'est un cri de détresse que nous vous adressons. Manusardi”

نظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٥٩ مرفق رقم ٢

(٤) الوثيقة رقم ٥٩ ومرفقها رقم في المصدر السابق . وأنظر أيضاً :

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V. Docs. nos. 493, 495 et 530

وقد امتدح اللورد جرانفل مسلك الأمير بسمارك بعدم عرض البرقية على المؤتمر ، وقال إنه تصرف قانوني سليم لأن مسألة التعويضات ليست مدرجة في جدول أعمال المؤتمر . ومع ذلك فقد استغل جرانفل تلك البرقية استغلالاً مالياً سياسياً ، إذ صرح لمونستر Münster السفير الألماني في لندن في ٦ من يناير ١٨٨٥ بأن تلك البرقية دليل جديد على وجوب الإسراع بتسوية المالية المصرية دون أى تأخير (١) .

وكان اللورد جرانفل يدرك تماماً في ذلك الوقت أن الموقف في مصر يتدهور تدهوراً سريعاً . فقد تلقى من السير بارنج رسالتين مؤرختين في ٢٧ و ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ وكانتا على جانب كبير من الخطورة . كانت الرسالة الأولى عبارة عن برقية (٢) يخطر فيها بأن الأجانب في الإسكندرية قد أعدوا العدة لتنظيم مظاهرات تسير في شوارع الإسكندرية احتجاجاً على تأخر الحكومة المصرية في أداء التعويضات المحكوم بها لدويها . وأضاف السير بارنج الى هذا البناء قوله إن القنصل العام لليونان قد صرح له بأنه بذل جهده لمنع الرعايا اليونانيين من القيام بمظاهرات من هذا النوع ، ولكنه لا يستطيع بعد ذلك أن يكبح جماح مواطنيه . وتوقع بارنج أن المظاهرات ستكون صاخبة الى حد بعيد ، وقال إنه قد اتخذت الاحتياطات لمنع المتظاهرين من استخدام العنف .

أما الرسالة الثانية التي تلقاها جرانفل فكانت تقريراً يصور الموقف الداخلي في مصر في صورة قاتمة (٣) . قال بارنج في هذا التقرير في الأزمة المالية تتفاقم يوماً بعد يوم ، والتأخير الذي حدث إلى ذلك الوقت في تسوية المسألة المالية قد أسخط الرأي العام وزعزع ثقة الكثيرين في الحكومة البريطانية ، والجو السياسي

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ الوثائق رقم ٦١ ، ٧٢ ، ٧٧ .

(٢) الوثيقة رقم ٦١ سألقة الذكر .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٤ تقرير من بارنج إلى جرانفل

مؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ .

في مصر مفعم بالدسائس على اختلاف أنواعها وصورها ، والآلام مبرحة بسبب عدم دفع التعويضات لمستحقيها ، والتجارة في حالة كساد ، وخلص من ذلك إلى أن الموقف في مصر ينذر بوقوع كوارث . واختتم تقريره بقوله إذا سويت المسألة المالية على أساس مرض فإن الأمور ستسير سيراً حسناً ، وتعتبر المسألة للصيرية قد حلت حلاً جزئياً .

وكان تقدير السير بارنج للموقف الداخلي في مصر سليماً ، وتحقق ما توقعه ، فقد حدد الأجانب يوم ١٨ يناير ١٨٨٥ موعداً لمسير المظاهرات في شوارع الإسكندرية وطبعوا منشورات تدعو ، في عبارات نارية ثورية ، جميع الأجانب المقيمين بها إلى الاشتراك فيها (١) .

وأخرجت مسألة المظاهرات الحكومة البريطانية ، لأنه قد مضى عامان وبعض عام على الاحتلال البريطاني والفشل ، يلاحقها فيما كانت تبذله من محاولات لتنظيم البلاد . ولذلك لقيت مسألة المظاهرات اهتماماً عميقاً من السلطات البريطانية ، العسكرية والمدنية ، في مصر . قابل كوكسن Cookson قنصل بريطانيا في الإسكندرية محافظ المدينة وطلب إليه أن يستميل لجنة حماية مصالح أصحاب التعويضات لإصدار إعلان مضاد تنصح فيه الأجانب بالإخلاء إلى السكينة ، وأشار على المحافظ بأن يستصدر من قناصل الدول المقيمين في الإسكندرية إعلاناً يوجهونه إلى مواطنيهم يدعونهم فيه إلى الامتناع عن الاشتراك في المظاهرات . أما بارنج فقد اتصل بالقناصل العاملين لفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا واليونان وطلب إليهم أن يبرقوا إلى قناصلهم في الإسكندرية كي يتعاونوا مع كوكسن قنصل بريطانيا في الإسكندرية لمنع رعايا دولهم من الاشتراك في المظاهرات (٢) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٩٦ برقية من بارنج إلى جرانفل ومؤرخة في ١٧ يناير ١٨٨٤ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٩٦ . وانظر أيضاً في نفس المصدر الوثيقة رقم ١٢٢ ومرفقاتها رقم ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

ومنذ الصباح الباكر من ١٨ يناير ١٨٨٥ اتخذت القوات البريطانية من مدينة الإسكندرية بقيادة الجنرال لينوكس Lennox التدابير لمنع المتظاهرين من الالتجاء إلى أعمال العنف. واشتركت معها قوة من الشرطة. وزار الجنرال لينوكس في الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم قنصل بريطانيا في الإسكندرية وأطلعه على التدابير التي اتخذها والأماكن التي احتشدت فيها قواته العسكرية .

واجتمع للمتظاهرون في صباح ذلك اليوم في ميدان المنشية وشارع البورصة وكان عددهم ، كما جاء في تقرير قنصل بريطانيا في الإسكندرية ، يتراوح بين خمسمائة وستمائة . وألقى خطبائهم كلمات ثورية حملوا فيها على وزارة نوبار ونددوا بالسياسة الإنجليزية في مصر وطعنوا في المحاكم المختلطة التي وقفت موقفاً سلبياً من مسألة التعويضات . ولما بدأت المظاهرات سيرها تعرضت لها القوات البريطانية واستخدمت معها القوة في تفريقها . ورأى المتظاهرون إرجاء القيام بالمظاهرات بعض الوقت وأذاعوا بياناً جاء فيه أن السلطات استخدمت القوة المسلحة لمنع المظاهرات التي كان مقرراً قيامها ، وأنه قد رؤى تأجيل كل البرنامج بصفة مؤقتة ، ثم قال البيان إن تسوية المسألة هي الحل الوحيد الذي يمنع مدينة تعيش في الفاقة من انتزاع الحق بالقوة . وإن الحق فوق القوة .

وكان موضوع مظاهرات الإسكندرية مادة خصبة لجريدة Le Bosphore Egyptien إذ هاجمت سلطات الاحتلال في مصر ونددت بنزول القوات

(١) هذا هو نص بيان المتظاهرين :

Colonies Européennes,

Les autorités ayant même par la force armée mis obstacle à la manifestation qui devait avoir lieu.

Il a été décidé que l'exécution de tout le programme soit remise provisoirement.

La solution de la question seule pourra empêcher une ville en détresse d'exiger justice.

Le droit primera la force.

الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ بالوثيقة رقم ١٢٢ وانظر أيضاً جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٨٤ الصادر في ٢٠ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة

السنة السابعة .

البريطانية في شوارع الإسكندرية وقالت إن منظر فرسان الجيش الإنجليزي ومشاته وهم جميعاً مدججون بالسلاح يجوبون شوارع الإسكندرية كان يزيد من استفزاز سكان هذه المدينة (١) .

رابعاً) الحالة النفسية

تضاف إلى هذه الأسباب الحالة النفسية الناتجة الصاخبة التي كان يعيش في دوامتها الفرنسيون في مصر . فقد كانوا أكثر شعوراً بمرارة موقفهم من مواطنيهم في فرنسا . وكان الفرنسيون عامة يعتقدون — كما سبق أن ذكرنا — أن في مصر مجالا لتفوق نفوذ فرنسا السياسى والاقتصادى والأدبى . ولما وقع الاحتلال البريطانى لمصر وتغلغل النفوذ الإنجليزي في وزارات الحكومة ومصالحها وزحف إلى شتى مرافق البلاد هال الفرنسيون أن يجدوا نفوذهم يتضاءل بين عشية وضحاها وهم الذين قضوا السنين في بنائه والتمكين له .

والفرنسيون قوم عاطفيون تهزهم العاطفة أكثر مما تفرزعهم العاصفة . وكانوا هم والإنجليز يتصارعون النفوذ في مصر . وعانى ولاية مصر في القرن التاسع عشر كثيراً من مظاهر هذا الصراع . كان إذا قام أحد الولاة حفلاً رسمياً كبيراً لشخصية انجليزية ثار الفرنسيون ، وإذا بالغ وال في الاحتفاء بشخصية فرنسية تدمر الإنجليز . ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد حادث السير هنرى بلور Henry Bulwer السفير البريطانى في القسطنطينية حين قدم مصر في نوفمبر ١٨٦٢ (١) .

(١) أنظر مقالا ضافياً بعنوان Les Manifestations des Indemnitaires في جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٨٣ الصادر في ١٩ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة السابعة .

(١) جاء هذا السفير إلى مصر بإيعاز من وزارة الخارجية البريطانية ليتصل بسعيد باشا والى مصر في ذلك الوقت ويسبر غوره في معرفة ميوله نحو الاستقلال بولايته ، كما جاء السفير ليقف بنفسه على مدى ما حققتة شركة قناة السويس في حفر القناة ولتحقق من الشائعات =

وقد رأى الفرنسيون في مصر أن اللورد نورثبروك Northbrook وزير البحرية ينفذ إلى مصر في ٩ سبتمبر ١٨٨٤ يحمل لقب « مندوب سام لحضرة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا » وقد حيت السفن الحربية الإنجليزية الراسية في ميناء الإسكندرية ومنها Hellicon, Invincible بإطلاق المدافع ، كما أطلقت السفينة محمد علي — من البحرية المصرية — مدافعها تحية له .

وكان نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية قد حضر من القاهرة إلى الإسكندرية ليشارك في استقباله ، فلما ألتفت السفينة Iris مراسيها صعد نوبار إلى ظهرها التحية اللورد ، كما صعد إليه أيضا عثمان عر في باشا محافظ الثغر وقواد الأسلحة في جيش الاحتلال . وأعدت له الحكومة المصرية قطاراً خاصاً استقله اللورد نورثبروك ومعه نوبار وسائر مستقبليه إلى القاهرة . فلما بلغ القطار محطة العاصمة عزفت موسيقى الجيش الإنجليزي نشيد « أحكى يا بريطانيا » Rule Britannia وكانت المحطة قد زينت أروع زينة ورفعت عليها الأعلام البريطانية ومدت الأبسطه الحمراء من رصيف القطار حتى الباب الخارجى للمحطة حيث كانت عربات القصر الحديوى

== التى كان يرددها البعض وقتئذ من أن تحصينات عسكرية تشيد في جهات مختلفة من منطقة البرزخ . وقد أذاع السفير أنه جاء إلى مصر تبديلاً للهواء وانتجاعاً للصحة . ولما علم قنصل فرنسا بقرب وصول السفير إلى مصر سعى كى يكون استقباله خالياً من مظاهر التكريم . ووقف قنصل إنجلترا على مسعى زميله قنصل فرنسا فأوفد على أغا ترجان القنصلية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية يستفسر عن حقيقة الموضوع وطلب عرض المسألة على الوالى شخصياً فصدر « نطق كريم » بإبلاغ قنصل إنجلترا أن استقبال السفير البريطانى سيكون على غرار استقبال الأمراء الأوربيين الذين ينفذون إلى مصر ، وأن المدافع ستطلق إحدى وعشرين طلقة عند وصوله ، وأنه سيخصص لإقامته القصر رقم ٣ ، وأن الوالى سيكون في استقباله ، وأن « ذو الفقار » باشا ناظر الخارجية المصرية سيقوم بزيارته بعد ذلك ، أنظر :

محفوظات عابدين : دفتر ٥٣٤ معية سنية تركى وارد . خطاب بدون رقم وارد من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية إلى المعية السنية ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٩ (٣ من أكتوبر ١٨٦٢) ص ٢٥ وانظر أيضاً دفتر ٥٣٠ معية سنية تركى صادر . إفادة صادرة بدون رقم من المعية السنية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية في ١١ جمادى الأولى ١٢٧٩ (٤ من أكتوبر ١٨٦٢) ص ٤٧ .

في انتظاره هو وأفراد حاشيته ، وسار في موكب رسمي تحف به كوكبة من فرسان الجيش الإنجليزي . وأقام له الخديو مأدبة عشاء في قصر عابدين ، وتعددت مقابلات اللورد للخديو والوزراء وكبار الموظفين وأخذ يتردد على الوزارات والمصالح ويحجوب الأقاليم ويستقبل الأعيان وينتقل في قطارات خاصة ، وكأنه أصبح صاحب السلطة الفعلية في مصر (١) .

ومن قبله جاء اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطاني في الآستانة ، في ٧ من نوفمبر ١٨٨٢ وأعد له استقبال رسمي في الإسكندرية اشترك فيه أحمد رأفت باشا محافظ المدينة وعثمان عر في بك حكامدارها ونزل في قصر رأس التين ، ولما سافر إلى القاهرة أعد له قطار خاص ، وكان في استقباله بمحطة العاصمة على ذو الفقار باشا رئيس التشريفات نائباً عن الخديو توفيق ، ومحمد شريف باشا رئيس الوزراء وسائر الوزراء وكبار موظفي الحكومة وكذلك قادة جيش الاحتلال . وأعد لإقامته قصر النزهة في شبرا — مقر المدرسة التوفيقية الثانوية الآن — وفي صبيحة اليوم التالي لوصوله توجه في موكب رسمي يحف به فرسان الجيش البريطاني إلى سراي الجزيرة لزيارة الخديو ، وأطلقت له المدافع عند خروجه من قصر النزهة وعند عودته إليه ، وفي نفس اليوم رد له الخديو الزيارة في قصر النزهة (٢) .

ورأى الفرنسيون أيضاً أن السير ايفلين بارنج المعتمد البريطاني في مصر قد غدا له من النفوذ والسلطان أكثر مما كان لحكام المستعمرات البريطانية والفرنسية . وتبدو هذه الحقيقة واضحة في كتابات الصحف الفرنسية المحلية في مصر بوجه خاص ، فقد نشرت جريدة *Le Bosphore Egyptien*

(١) جريدة *Le Bosphore Egyptien* العدد ٨٥٤ الصادر في ١١ من سبتمبر ١٨٨٤ والعدد ٨٥٩ الصادر في ١٦ من سبتمبر ١٨٨٤ .

(٢) *Le Moniteur Egyptien*, 8 novembre 1882

وأنظر أيضاً الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر ١٨٨٢ .

في عددها الصادر في ٦ من نوفمبر ١٨٨٣ مقالا جاء فيه أن الوالى الحقيقى لمصر هو السير بارنج وأن وزراءهم هم كبار الموظفين الإنجليز في مصر ، فوزير المالية هو السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent^(١) ووزير الأشغال هو مونكريف Scott Moncrief^(٢) ، ووزير العدل ماكسويل Benson Maxuell^(٣) ، ووزير الحربية والبحرية هو السير وود Eveyln Wood^(٤) ، أما رئيس الوزارة فقد تهكت الجريدة الفرنسية وقالت إنه كليفورد لويد Clifford Lloyd^(٥) .

*

نخرج من هذا بأن الفرنسيين كانت تفتعل في أعماق نفوسهم أحاسيس شتى من الاستياء والسخط والحقد والغيرة والأسى على ضياع نفوذهم في مصر . وكانت هذه المشاعر المختلفة تجدها متنفساً على صفحات الجرائد الفرنسية التي كانت تصدر في مصر بوجه خاص ، فتهاجم وزارة نوبار وسياسة الاحتلال وتستط في هجومها وتظهر شماتها وتشفيها إذا ألمت بالإنجليز فاجعة وطنية كقتل الجنرال غوردون في الخرطوم . فإذا حاولت الحكومة المصرية تطبيق قانون المطبوعات على تلك الصحف احتمت بنظام الامتيازات الأجنبية ووقفت القنصلية الفرنسية تساندها وتذود عنها .

*

كانت مسألة جريدة البوسفور من أولى المشكلات التي واجهتها الوزارة

(١) المستشار المالى للحكومة المصرية وقد عين في هذا المنصب في ٤ من نوفمبر ١٨٨٣ على أثر استقالة السير أوكلن كولفن Sir Auckland Colvin .

(٢) المفتش العام للرى في وزارة الأشغال ثم عين في ٢٢ من يناير ١٨٨٤ وكيلا للوزارة كما سبق أن ذكرنا .

(٣) النائب العام لدى المحاكم الأهلية .

(٤) سردار الجيش المصرى .

(٥) دكتور محمد نجيب أبو الليل : مصدر سبق ذكره ص ١٨ .

الفرنسية الجديدة بعد تأليفها ، وهى وزارة بريسو Brisson^(١) وقد تولى فيها دى فريسنيه de Freycinet منصب وزارة خارجية ، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى يشغل فيها هذا المنصب^(٢) . وتعددت بشكل ملحوظ المقابلات بينه وبين اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس . ولما تفاقت المشكلة وأخذت صورة الأزمة كانت تتم فى اليوم الواحد مقابلتان بينهما إحداها فى الصباح والأخرى فى المساء بغية الوصول إلى تسوية لها .

كانت وجهة نظر دى فريسنيه de Freycinet تتلخص فى عبارة صرح بها للسفير البريطانى فى باريس جاء فيها « إن الحكومة المصرية قد تصرف فى مسألة جريدة البوسفور اجيسان تصرفاً جعل منها حقاً مسألة خطيرة جداً »^(٣) وقال إن تصرفات حكومة مصر خاطئة تتنافى مع القانون وأنه مضطر لأن يولى هذه المسألة مزيداً من عنايته وقد بحثها من كافة نواحيها بحثاً مستفيضاً مع كبار رجال القانون وغيرهم من المختصين فى وزارة الخارجية الفرنسية ومنهم بيللو Billot مدير الشؤون السياسية بالوزارة وأحد الثقات فى موضوعات القانون الدولى العام ، وبارير Barrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر ، وكان فى ذلك الوقت فى باريس ، وقال عنه دى فريسنيه إن له دراية واسعة وعميقة بالمسائل القانونية المتصلة بالنظم والأوضاع القائمة فى مصر . وقد استقر رأى جميع الخبراء الفرنسيين على أن تصرفات الحكومة المصرية كانت مشوبة بالإخلال بنظام الامتيازات الأجنبية وبالخروج على مبادئ القانون الدولى العام . وذكر دى فريسنيه أنه ، من بين تصرفات الحكومة المصرية

(١) تألفت وزارة بريسو Brisson فى ٦ من أبريل ١٨٨٥ وشغل بريسو فيها منصب وزير العدل بجانب رئاسة مجلس الوزارة . وقد بقيت هذه الوزارة فى الحكم إلى ٧ من يناير ١٨٨٦ وخلفتها وزارة دى فريسنيه ، الذى شغل فيها منصب وزير الخارجية بجانب رئاسة مجلس الوزراء . وبقيت هذه الوزارة فى الحكم حتى ١١ من ديسمبر ١٨٨٦ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. Ière Série t IV avant-propos. p. V

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ .

إزاء الجريدة الفرنسية ، يهتم بنوع خاص بتصرفين نعتهما بأنهما خطيران ، وأنه يطلب أن تقدم الحكومة المصرية الترضية اللازمة لفرنسا عن هذين التصرفين وهما :

أولاً — اقتحام رجال الشرطة في مصر داراً يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين دون أن يكون لدى رجال الحكومة المصرية تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية بدخول تلك الدار كما يقضى بذلك نظام الامتيازات الأجنبية ، ولذلك فالحكومة الفرنسية ترى أن هذا الاجراء باطل وتم بطريقة تعسفية وتطالب بإعادة فتح دار المطبعة ومكاتب الجريدة .

ثانياً — الاعتداء على موظفي القنصلية الفرنسية بالقاهرة ، إذ أن ضباط الشرطة قد دفعوا هؤلاء الموظفين بأيديهم وأظهروا لهم الاحتقار الشديد وبهذا تكون قد لحقت بهم إهانة وسوء معاملة مما يتناقى مع مبادئ القانون الدولي العام ، ولذلك فالحكومة الفرنسية تطلب عزل ضباط الشرطة الذين ارتكبوا هذا الحادث ونفذوا إجراءات إغلاق المطبعة .

وقد رفض وزير الخارجية الفرنسية أن يأخذ برأى الحكومة البريطانية بوجود التريث بعض الوقت حتى تقدم الحكومة المصرية وجهة نظرها في هذه المسألة : من حيث الأسباب التي حملتها على إلغاء الجريدة وإغلاق المطبعة والملابس التي أحاطت بتنفيذ هذا القرار . وكانت حجة دى فريسينييه في هذا الرفض أنه قرر تقديم مطالب الحكومة الفرنسية إلى نوبار بطريقة غير رسمية officieusement وبأسلوب لا يشتم منه العنف أو التشامخ والصلف . وأن هدفه من اتباع هذه الطريقة هو إتاحة الفرصة أمام الحكومة المصرية لتسوية الأزمة تسوية ودية هادئة سريعة تلقائية (١) !

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٢ .

وفي صباح ١١ أبريل ١٨٨٥ قابل جورج سان رينيه تايلاندييه G. Saint René Taillandier القائم بأعمال قنصل فرنسا العام في مصر نوبار باشا وأبلغه أنه تلقى تعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية تطلب فيها :
أولاً — أن تسحب الحكومة المصرية القرار الذي أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

ثانياً — أن تعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا قرارها من مناصبهم .
وقال القنصل العام بالنيابة محذراً نوبار باشا إنه إذا لم تنفذ الحكومة المصرية هذين المطلبين حتى صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ فإن المسألة ستغدو جد خطيرة . وقد اعتذر نوبار فوراً عن قبول هذين المطلبين على أساس أن قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها إنما هو قرار قانوني أصدرته الحكومة في حدود السلطات المخولة لها . كما أنه لا يستطيع عزل ضباط الشرطة لأنهم تصرفوا تنفيذاً للأوامر التي صدرت إليهم في هذا الشأن (١) .

وفي نفس الوقت كان اللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس يوافي حكومته بأبناء ضافية عن صدى إلغاء جريدة البوسفور في دوائر باريس ، وتوالت تقاريره في هذا الصدد إلى لندن بكثرة ملحوظة . وكتب في ١١ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يقول له إن الصحافة في باريس نائرة صاخبة ساخطة على الحكومة المصرية بسبب القرار الذي قد أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور . وجاء في هذا التقرير أنه لاحظ أن صحف باريس نشرت برقيات وردت من القاهرة وكان مما جاء فيها أن السبب المباشر لإلغاء الجريدة هو ما عمدت إليه من إذاعة منشور ثوري للمهدي باللغة العربية . وعلق السفير على ذلك بقوله إنه إذا كانت هذه الواقعة صحيحة وأمكن إثباتها وإذاعتها بصفة عامة فإن تلك الموجة من السخط

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٣ .

العام لا تلبث أن تخبو وشيكا إذ يدرك الجميع في فرنسا أن جريدة البوسفور كانت مغرقة في خطة عدائيه تستهدف إشاعة الاضطرابات في مصر وتهدد أمن البلاد الداخلى إلى الحد الذى لم يكن فى استطاعة الحكومة المصرية أو أية حكومة أخرى فى العالم أن تتحمله (١) .

وقد استجاب اللورد جرانفل لهذا رأى الذى أبداه السفير البريطانى فأرسل إليه فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ نسخة من القرار المسبب الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وطلب إليه أن يرسل بطريقة رسمية صورة منه إلى الحكومة الفرنسية ، وأن يوضح لوزير الخارجية الفرنسية أنه من بين الأسباب التى حملت الحكومة المصرية على إصدار ذلك القرار هو ما عمدت إليه جريدة البوسفور من إذاعة منشور ثورى خطير باللغة العربية للشيوخ محمد أحمد المهدي (٢) .

وسارع السفير البريطانى إلى مقابلة وزير خارجية فرنسا ، وكانت المقابلات تتكرر بينهما يومياً بخصوص موضوع جريدة البوسفور ، وأطلعته على صورة من قرار الحكومة المصرية ولكن ظل دى فريسنيه عند رأيه فقال إنه يفصل تماماً بين مسألتين هما : إلغاء جريدة البوسفور ، واقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين بدون تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية فى مصر ، واستطرد فقرر أن الحكومة الفرنسية تدع جانباً موضوع إلغاء جريدة البوسفور ، لأنه ليست لديه إطلاقاً الرغبة فى الدفاع عن أية جريدة تعمل على إثارة الاضطرابات والفوضى فى أى جزء فى العالم . وأضاف دى فريسنيه إلى ذلك قوله إنه إذا كان هذا هو الطابع الذى تتسم به خطة جريدة البوسفور فإنها لن تجد منه أى عطف أو تأييد ، كما صرح بأنه لا شأن للحكومة الفرنسية بموضوع تعويض الجريدة مالياً عن

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٦ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٥ .

إلغائها وتعطيل مطبعتها ، وقال ان لصاحب الجريدة اذا شاء أن يلجأ الى المحاكم المختلطة لمقاضاة الحكومة المصرية . وخرج من ذلك الى أن إلغاء جريدة البوسفور موضوع منفصل تماماً عن الأزمة السياسية التي أثارها الحكومة المصرية بتصرفاتها غير القانونية ، وأنه قد قرر أن يعطى الحكومة المصرية مهلة لتقديم الترضية التي تطلبها الحكومة الفرنسية بطريقة ودية ، وأن هذه المهلة تنتهى في صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ وأبدى وزير الخارجية الفرنسية للسفير البريطانى رجاءه فى أن تستفيد الحكومة المصرية من هذا العرض السلى الودى ، أما إذا لم تتم التسوية المطلوبة حتى ذلك الوقت فإنه سوف يقدم إنذاراً رسمياً إلى الحكومة المصرية إذ أن الموقف عندئذ لن يتحمل أى تسويق أو تأخير لمواجهة هذه الأزمة (١) .

وقدمت وزارة الخارجية البريطانية تبعاً عدة مقترحات لتسوية الأزمة ، فاقترح اللورد جرانفل فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ أن تعيد الحكومة المصرية فتح دار المطبعة دون أن تسمح لجريدة البوسفور باستئناف ظهورها (٢) . ولكن رفض دى فريسينيه هذا الحل ، وأوضح للسفير البريطانى فى باريس أن الترضية التي تطالب بها فرنسا هي أن تعود الأمور إلى الوضع الذى كانت عليه قبل أن تقع الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة المصرية ، وعاد يؤكد أنها إجراءات باطلة وقال إن الحكومة الفرنسية تصر على إعادة فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط .

ومضى وزير خارجية فرنسا يقول للسفير البريطانى إنه كي يقيم الدليل على أن الحكومة الفرنسية تفصل تماماً بين مسألة إلغاء جريدة البوسفور وبين اقتحام دار المطبعة وإغلاقها بطريقة تعسفية فإنه يعتزم أن يعهد إلى قنصل فرنسا

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣١ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٤ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقتان رقم ٢٤ ، ٢٦ .

في القاهرة بأن يتفق مع الحكومة المصرية على تعطيل هذه الجريدة لمدة أسبوع أو عشرة أيام ، وذلك بعد أن يتم فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط ، فإذا عادت هذه الجريدة بعد انتهاء فترة تعطيلها إلى نشر مقالات تحض على الاستخفاف بالسلطات الحكومية في مصر وعلى نشر الاضطراب في البلاد فإن وزارة الخارجية الفرنسية تخطر حينئذ القنصل الفرنسي ليتفق مع الحكومة المصرية على إلغاء جريدة البوسفور بالطريق القانوني^(١).

وعملت الحكومة البريطانية على تخفيف حدة الأزمة فعهدت في ١٥ من أبريل إلى السفير البريطاني في باريس أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسية أسف الحكومة البريطانية العميق إذا كان موظفو قنصلية فرنسا في القاهرة قد لحقتهم أية إهانة وأنها لا تؤيد إطلاقاً أى تصرف غير قانوني وأنها تعتقد تماماً أن الحكومة المصرية لا ترغب هي الأخرى في الإقدام على أى تصرف من هذا القبيل^(٢) . ويلاحظ أن قوات الشرطة التي نفذت قرار إغلاق مطبعة جريدة البوسفور كانت بقيادة فنويك Fenwick حاكمدار العاصمة وهو ضابط إنجليزي كما أن معظم ضباط هذه القوة كانوا أيضاً من الإنجليز ، فالإهانة التي ترى الحكومة الفرنسية أنها لحقت بعض موظفي قنصليتها في القاهرة قد وقعت على أيدي ضباط إنجليز في خدمة الحكومة المصرية .

وطلب السفير البريطاني تحديد موعد لمقابلة ثانية تتم في نفس اليوم — ١٦ من أبريل ١٨٨٥ — مع وزير الخارجية وكانت قد تمت مقابلة بينهما في صباح هذا اليوم . فأجيب إلى طلبه . ولما نقل السفير رأى حكومته إلى وزير الخارجية الفرنسية نعى دى فريسينييه على قوات الشرطة في مصر مسلكها في ذلك الحادث

(١) وثيقة رقم ٣١ في المصدر السابق .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٧ .

الذى أسفر عن قيام الأزمة بين مصر وفرنسا ، وصرح للسفير البريطانى برأى قد يبدو غريباً فى الوقت الحاضر ولكنه كان أمراً مألوفاً فى ذلك الوقت ويصور مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر وتضائل نفوذ الحكومة المصرية فى ظل هذا النظام وكيف أن ولايتها لم تكن تمتد إلى الأجانب المقيمين فى مصر . قال دى فريسنييه إنه كان يجب على قوات الشرطة أن تنسحب بمجرد أن رأت مستشار القنصلية الفرنسية واقفاً أمام باب دار المطبعة ومعه اثنان من القواصة لمنع اقتحام دار يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين . ولكن قوات الشرطة — فى رأى دى فريسنييه — قد إرتكبت أمراً إداً منكراً ، إذ لجأت إلى استخدام القوة فى إرتكاب عمل غير قانونى مخالف أشد المخالفة لنظام الامتيازات الأجنبية ، وأضاف وزير الخارجية الفرنسية إلى ذلك قوله إن إغلاق المطبعة لا يكفى أن تصدر الحكومة المصرية بشأنه قراراً إدارياً بل يجب أن يصدر به حكم قضائى من سلطة قضائية مختصة وإن هذه السلطة القضائية المختصة هى قنصلية فرنسا (١)!! ولا شك أن دى فويسنييه كان مغرقاً فى التمسك بنظام المحاكم القنصلية وكان يتجاهل قيام المحاكم المختلطة فى مصر ويتناسى اختصاصاتها ، لأنه إذا افترضنا أن لصاحب الجريدة الحق فى أن يطعن بالبطلان فى قرار الحكومة المصرية فإن هذا النزاع يخرج عن اختصاص المحاكم القنصلية وتكون المحاكم المختلطة هى المختصة بالفصل فى هذا النزاع .

وخرج دى فريسنييه من هذه الآراء التى بسطها للسفير البريطانى فى باريس إلى أنه إزاء الملابس التى أحاطت بإغلاق مطبعة جريدة البوسفور فإنه يصر

(١) M. de Freycinet must maintain that the forcible closing of a French establishment by an administrative measure was illegal and a violation of the Capitulations. The Egyptian Government ought to have applied to the proper legal jurisdiction, and the proper legal jurisdiction in the case was the French Consulate.

على أن تكون الترضية التي تقدمها الحكومة المصرية هي عزل ضباط الشرطة من مناصبهم . وصرح أنه كان يرضيه في مستهل الأزمة أن يرسل نوبار باشا مذكرة إلى قنصل فرنسا العام في مصر يقول فيها إن الحكومة المصرية تعتزم إجراء تحقيق في حادث الإعتداء على موظفي قنصلية فرنسا وإنزال العقاب على من ثبت إدائته . واختتم دى فريسنيه المقابلة بقوله إنه قد أظهر في علاج هذه الأزمة ألوانا من التريث والصبر والمصابرة ، وإذا لم تصله أنباء مرضية من القاهرة حتى صباح اليوم التالي فإنه سوف يضطر آسفا إلى أن يرسل دون أدنى تأخير جديد إنذاراً إلى الحكومة المصرية يطلب منها بصفة رسمية تقديم الترضية التي تطلبها الحكومة الفرنسية .

غير أن نوبار باشا لم يتزحزح عن موقفه أول الأمر ورفض أن يقدم الترضية التي طلبتها الحكومة الفرنسية لسببين : أنه كان يرجو خيراً من تأييد دبلوماسي يظفر به من الحكومة البريطانية . والباحث في الوثائق الإنجليزية المنشورة في الكتاب الأزرق يلمس حقيقة واضحة هي أن السير ايفلن بارنج كان يساند نوبار باشا قلباً وقالبا في موقفه من جريدة البوسفور ، وكان يشاطره السخط العميق على هذه الصحيفة ، ورسائل السير بارنج إلى وزارة الخارجية البريطانية تفيض بالشكوى المريرة من المقالات التي كانت تنشرها الصحافة الفرنسية في مصر وكان يوصي حكومته بوجوب تأييد نوبار في موقفه من جريدة البوسفور . أما السبب الثاني فإن قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كان يسرى على الصحف والمطابع الأجنبية في مصر^(١) ، وفي ظل هذا القانون أصدرت الحكومة المصرية عدة قرارات مختلفة بإنذار أو تعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الفرنسية

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ من نوفمبر ١٨٨١ .

وغيرها من الجرائد الأجنبية التي تطبع في مصر^(١) ولم تحرك الحكومة الفرنسية ساكننا ، وأكثر من ذلك كانت الحكومة المصرية تباشر هذا الحق قبل صدور قانون المطبوعات المشار إليه ، فأصدرت قرارات إدارية عديدة مماثلة بتعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الأجنبية في مصر^(٢) . يضاف إلى ذلك أن السلطات المصرية قد أخطرت القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا في مصر وكذلك قنصل فرنسا في القاهرة بقرار الحكومة بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها ، وحددت في خطاب الاخطار موعد تنفيذ القرار ، وطلبت إلى القنصلية الفرنسية إيفاد مندوب عنها ليحضر إجراءات التنفيذ . ولا تثريب على الحكومة المصرية إذا كانت السلطات القنصلية الفرنسية قد رفضت التعاون مع الحكومة المصرية في تنفيذ قرار أصدرته في حدود السلطات المخولة لها . وكان لدى الحكومة المصرية إقرار كتابي سجل فيه سريير Serrière صاحب المطبعة موافقته على أن يعامل على قدم المساواة مع المصريين في كل شأن يتصل بقانون

(١) من بين هذه الجرائد تذكر :

Gazette des Tribunaux أنذار في ٨ يناير ١٨٨٢ وأنذار ثان في ١١ يناير ١٨٨٢ وقرار في ٧ إبريل ١٨٨٢ بتعطيلها ثلاثة شهور وقرار في ٢٧ إبريل ١٨٨٢ بإلغائها وإغلاق مطبعة التجارة Imprimerie de Commerce

وجريدة Phare d'Alexandrie أنذار في ٢٦ إبريل ١٨٨٢ وأنذار في ١٩ يونيو ١٨٨٢ وأنذار في ١٠ أكتوبر ١٨٨٢

وجريدة L'Union Egyptienne أنذار في ١٥ فبراير ١٨٨٣ وأنذار ١٨ فبراير ١٨٨٣ وجريدة L'Echo d'Orient أنذار في ٢٩ نوفمبر ١٨٨٣ وأنذار في ١٣ فبراير ١٨٨٤ وجريدة Le Télégraphe أنذار في ٢ مارس ١٨٨٤

وكذلك جريدتي La Trombetta و L'Italia

انظر كشفا بأسماء الجرائد الأجنبية التي صدرت ضدها قرارات من وزارة الداخلية في الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٩ للوثيقة رقم ٤٦

(٢) من هذه الجرائد :

La Réforme — L'Egypte — Le Courrier Egyptien — Phare d'Alexandrie.

الصحافة في مصر وعلى أن يخضع دون أدنى استثناء فيما يختص بجرائم الصحافة والمطبوعات لولاية السلطات المصرية والحاكم المصرية دون سواها (١) .

وفضلا عن ذلك فإن الحكومة المصرية كانت تدرك تماما أن إغلاق المطبعة هو الوسيلة السليمة لتنفيذ قرارها بإلغاء جريدة البوسفور . وكانت هناك وسيلة أخرى هي مصادرة أعداد الجريدة ، ولكن هذه الوسيلة كانت تؤدي إلى وقوع مصادمات بين رجال الشرطة وبين عدد من الأجانب من جنسيات مختلفة قد يعهد إليهم صاحب الجريدة بتوزيع أعدادها في شوارع القاهرة وبذلك تتسع دائرة النزاع فلا يكون مقصوراً على أحد الرعايا الفرنسيين فقط بل يشمل رعايا عدة دول أجنبية (٢) وقد أرادت الحكومة المصرية أن تفوت على صاحب الجريدة هذه الفرصة ومن ثم عمدت إلى إغلاق المطبعة .



ولما انقضت المهلة التي حددتها الحكومة الفرنسية لتسوية الأزمة تسوية ودية — في نظرها — قابل جورج سان رينيه تاياندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة في صباح ١٨ أبريل ١٨٨٥ نوبارباشا وقدم إليه في صورة رسمية طلبات الحكومة الفرنسية وكان قد سبق أن قدمها له في صورة مقترحات . وانحصرت المطالب الفرنسية في :

(١) جاء في هذا العهد وتاريخه ٤ مايو ١٨٧٨

Je consens formellement à être assimilé aux indigènes en ce qui concerne la Loi régissant la presse en Egypte, et à être soumis, sans exception aucune, à la juridiction exclusive des autorités et Tribunaux Egyptiens en matière de délits de presse et d'imprimerie.

أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٤ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٢٩ ومرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أثار هذه النقطة السير بارننج مع وزارة الخارجية البريطانية . أنظر مذكرة له في هذا الموضوع مؤرخة في ٢١ إبريل ١٨٨٥ أرسلها إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية . الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٨ .

أولاً : إعادة فتح مطبعة جريدة البوسفور بدون قيد أو شرط وفق ترتيبات يتفق على وضعها فيما بعد .

ثانياً : إعادة صدور جريدة البوسفور .

ثالثاً : عزل ضباط الشرطة الذين اشتركوا في إغلاق مطبعة الجريدة .

رابعاً : إعطاء الحكومة المصرية مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفيذ هذه المطالب ، فإذا إنتقضت هذه المهلة دون تنفيذها فإن الحكومة الفرنسية « تعرف كيف تتصرف على ضوء ما يملية عليها شعورها بكيانها وكرامتها » :

ودارت مناقشة أثناء تلك المقابلة صرح فيها القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تدع جانباً المناقشة في مسألة حق الحكومة المصرية في إصدار تشريع للصحافة دون موافقة الدول . ويلاحظ أنه كان قد مضى ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف سنة منذ صدر قانون للصحافة المصرى في ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ . ومضى القنصل العام بالنيابة يقول لنوبار إن الحكومة الفرنسية تحصر النزاع في موضوع واحد هو اقتحام السلطات المصرية داراً يقيم فيها أو يعمل بها أحد من الرعايا الفرنسيين دون أن يكون لدى الحكومة المصرية تصريح بذلك من القنصلية الفرنسية في القاهرة (١) .

وقد أجاب نوبار إجابة تشف عن حصافة سياسية ومقدرة على مقارعة الحجة بالحجة ، إذ قال إنه لا يمكن فصل هذين الموضوعين بعضهما عن بعض ، لأن حق الحكومة المصرية في إصدار قانون الصحافة هو الأصل وهو الذى يشكل

(١) كانت هذه الدار عبارة عن مبنى يتكون من دورين : دور أرضى توجد به مطبعة الجريدة ومكاتبها ، أما الدور العلوى فكان يسكنه فرنسيان هما Poiray و Julien والمبنى كله يملكه بوغوص بك Boghos Bey وكان إيطالى الجنسية . أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٢ .

موضوع النزاع . أما الحادث الذى تلا بعد ذلك فهو موضوع تبعى فرعى ، وإذا لم تكن الحكومة الفرنسية قد ناقشت هذا الحق وأنكرته على الحكومة المصرية لما أثبتت معارضة للقرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها وبالتالي لما وقع هذا النزاع . ولما ذكر القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تستند إلى نظام الإمتيازات الأجنبية رد نوبار على الفور بأن الإمتيازات الأجنبية ليست سوى معاهدات عقدت بين الباب العالى وبين الدول الأجنبية ، ولما كان الباب العالى هو أحد الأطراف فى تلك المعاهدات فيتعين أن يقوم الباب العالى بتفسيرها ولا تقوم الحكومة المصرية بهذا التفسير (١) .

ومرت المهلة التى حددتها الحكومة الفرنسية لإجابة مطالبها الرسمية والموقف فى مصر فى حالة ركود وتجميد . نوبار يرفض الإذعان للمطالب الفرنسية ويأمل خيراً من لندن حيث يرجو أن تضغط الحكومة البريطانية على وزارة الخارجية الفرنسية ضغطاً يؤدي إلى سحب للمطالب الفرنسية وإنهاء الأزمة . ولكن انقضت المهلة فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ ولم يكن قد طرأ على الموقف جديد . وعمل نوبار على كسب الوقت فأخطر القنصل العام لفرنسا بالنيابة بأن الحكومة المصرية قد اتصلت بسكل من الحكومتين العثمانية والبريطانية فى صدد هذه المسألة . وقد قام اتصال الحكومة المصرية بالباب العالى على أساس أنه أحد الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة لنظام الإمتيازات الأجنبية فى الولايات العثمانية وبالتالي فى مصر . أما إتصال الحكومة المصرية بالحكومة البريطانية فللاهمية التى اتخذها النزاع بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وخلص نوبار من ذلك إلى أنه لما كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية لا تزال قائمة بين القاهرة والآستانة ولندن فإنه يطلب مهلة أخرى من الحكومة الفرنسية (١) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٦ .

والواقع أن اتصال الحكومة المصرية بالباب العالى بخصوص هذه الأزمة لم يبدأ إلا فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ أى عند انقضاء الأجل الذى حددته الحكومة الفرنسية لمطالبها الرسمية . وفى هذا اليوم أرسلت الحكومة المصرية برقيتين مؤرختين فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ باسم الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم وقد جاء فى البرقية الأولى أن حادثاً مؤسفاً قد وقع بين الحكومة المصرية وبين القنصلية العامة لفرنسا فى مصر بسبب إلغاء جريدة البوسفور وقال إن الحكومة الفرنسية تقدمت بثلاث مطالب هى : فتح مطبعة الجريدة ، والسماح بأن تستأنف الجريدة ظهورها ، وعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا تعليمات الحكومة المصرية .

ومضى الخديو توفيق فى برقيته فقال إن تقديم الترضية على هذه الصورة ينطوى على إقرار من الحكومة المصرية بأنه ليس لها الحق فى تنظيم شئون الصحافة والمطبوعات واعتراف منها بأن هذا الحق مرده إلى القنصلية الفرنسية ، وهو أمر يتعارض مع نصوص المعاهدات من ناحية ، ويخالف ما جرى عليه العرف والعادة والسوابق فى مصر من ناحية ثانية . واختتم الخديو توفيق برقيته بقوله إن الحكومة الفرنسية قد حددت مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفيذ حكومة مصر تلك الطلبات ، وإن المهلة قد انتهت فى ذلك اليوم وإنه قد طلب مهلة جديدة حتى يستطيع عرض الموضوع على الباب العالى لابتداء رأى إذ أن هذه المسألة تمس المعاهدات (١) .

أما البرقية الثانية التى أرسلها الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم فكانت ضافية جداً ولن نتعرض لها لأنها تناولت تاريخ جريدة البوسفور منذ تأسيسها فى سنة ١٨٧٨ حتى قيام الأزمة فى إبريل ١٨٨٥ (٢) .

كان التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالى خلال هذه الأزمة ظاهرة جديدة بالتأمل ، لأنه بعد أن تم الاحتلال الانجليزى لمصر لم تكن انجلترا تسمح للخديو توفيق بأن يرجع إلى الباب العالى فى المسائل الهامة أو غير الهامة يستطلع

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ للوثيقة رقم ٤٥ .

(٢) المرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥ سالفة الذكر .

رأى الحكومة العثمانية فيها . حقيقة إن إنجلترا لم تغير في مركز مصر القانوني بعد الاحتلال فظلت مصر من ناحية القانون الدولي العام ولاية عثمانية ، وظلت إنجلترا وسائر الدول تعترف بالسيادة العثمانية على مصر ، وظلت مظاهر السيادة العثمانية قائمة ، فالحكومة المصرية تدفع الجزية إلى الباب العالي ، والعملة تسك بإسم السلطان العثماني ، ويذكر أسمه في خطبة الجمعة في مساجد مصر ، والسلطان يعين قاضى القضاة ، والعلم التركى الأحمر هو الذى تستخدمه الجهات المصرية الرسمية فى مصر . ولكن على الرغم من هذه المظاهر الشكلية فإن سيطرة الإنجليز على مصر وحكومتها كانت كاملة دقيقة محكمة ، فوجهوا الحكومة المصرية فى مسائل السياسة الداخلية والخارجية التوجيه الذى يبتغونه تحت ستار عبارة دبلوماسية هي « النصائح البريطانية » ووضح هذا الإشراف وهذا التوجيه بوجه خاص منذ يناير ١٨٨٤ حتى أن بارير Barrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر قد ذكر فى تقرير رفعة إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية فى ٧ يناير ١٨٨٤ (١) بعد استقالة وزارة شريف باشا الرابعة فى ٧ يناير ١٨٨٤ — أن الموقف فى مصر قد تغير تغيراً أساسياً وأخذت الأمور فيها إتجاها مقلقا بالنسبة للمصالح الدولية التى تهتم فرنسا ، وأن إنجلترا قد قررت فى عناد وأصرار أن تضع على عاتقها دون سواها من الدول تصرف الأمور وأنها قد أخلت بالالتزامات التى أعلنتها أمام أوروبا عند ما احتلت مصر ثم خلى بارير من ذلك إلى قوله إن الطريق الذى تسير فيه إنجلترا فى ذلك الوقت سينتهى بها إلى إعلان الحماية البريطانية على مصر (٢) .

(1) Doc. Dip. Fr. 1ère Série. t. v. doc. No. 185 .

(2) ... à partir d'aujourd'hui la situation en Egypte change de face et prend pour les intérêts primordiaux que nous avons à y Défendre une tournure inquiétante. L'Angleterre, par sa résolution d'assumer ostensiblement la direction exclusive des affaires, viole les engagements qu'elle a contractés vis-à-vis de l'Europe quand elle entreprit l'expédition d'Egypte; elle s'engage dans une voie qui aboutira fatalement au protectorat.

نخرج من هذا بأنه ليس هناك سوى أحد تفسيرين لهذا التطور الذى حدث فى الأزمة بين مصر وفرنسا بالتجاء الخديو توفيق إلى الباب العالى . ويتلخص التفسير الأول فى أن نوبار قد استشعر تراخيا من لندن فى تأييده فى موقفه من فرنسا ، وأنه لم يلمس نتائج عملية سريعة للتأييد الدبلوماسى الذى كان يطمح فيه من إنجلترا ، ورأى أن الأزمة قائمة تتطور وتتفاقم ، والحكومة الفرنسية شاذة مصرة على أن تنفذ الحكومة المصرية الترضية التى طلبتها ، فعول نوبار على أن يلجأ إلى الباب العالى ليؤيد الحكومة المصرية فى موقفها . أما التفسير الثانى فيقوم على أن التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالى قد تم بإيعاز من السير بارنج لأنه كان شديد الرغبة فى أن تخرج الحكومة المصرية منتصرة على فرنسا من هذه الأزمة . وكان له دور كبير فى إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها وكان شديد الحنق على الجريدة الفرنسية لحملاتها العنيفة عليه شخصيا وعلى سياسته فأراد بارنج تكوين جبهة إنجليزية تركية تقف فى وجه فرنسا فى هذه الأزمة حتى تزحزح الحكومة الفرنسية عن موقفها وتخفف من غلوائها . والتفسير الثانى هو الأرجح بدليل أن اللورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا قد أبلغ — كما سترى — موصيرش باشا سفير تركيا فى لندن شكر الحكومة البريطانية للباب العالى على تأييده للحكومة المصرية إبان الأزمة التى قامت بين مصر وفرنسا .

وقد رد الصدر الأعظم برقيا فى ٢١ إبريل ١٨٨٥ على الخديو توفيق وأبلغه أنه يقر وجهة نظر الحكومة المصرية ويعتبر أن تصرفها كان سليما وفى حدود القانون ، وأنه لا تريب عليها طالما أنها أخطرت قنصل فرنسا فى القاهرة بالقرار الذى أصدرته وبالموعد الذى حددته لتنفيذه وبذلك انتفت المسئولية عن الحكومة المصرية فهى ليست مسئولة عن رفض قنصل فرنسا إرسال مندوب عنه يحضر تنفيذ القرار ، كما نعى الصدر الأعظم على قنصل فرنسا تصرفه الشاذ حين قرر منع تنفيذ قرار الحكومة المصرية ولو أدى الأمر إلى التجاء إلى استخدام القوة .

وقال الصدر الأعظم في برقيته أنه عهد إلى السفير العثماني في باريس بأن يتصل
بوزارة الخارجية الفرنسية ويبلغها تأييد الباب العالي للحكومة المصرية في موقفها
واستياءه العميق من التصرفات التي أقدم عليها قنصل فرنسا في القاهرة (١) .

ولكن لم تكن هناك نتيجة عملية لهذه الخطوة الدبلوماسية التي قامت بها
الحكومة العثمانية لدى حكومة باريس . ففي صباح ٢١ إبريل ١٨٨٥ قابل
جورج سان رينيه تايلاندييه G. St. René Taillandier القنصل العام
لفرنسا بالنيابة نوبار باشا وأبلغه رسالة وردت من دي فريسنيه de Freycinet
وزير خارجية فرنسا يقول فيها أنه لم يفهم مدلول الرد الذي أدلى به نوبار
في ٢٠ إبريل ١٨٨٥ عند انتهاء المهلة المحددة بأنه في صدد الاتصال بالحكومتين
العثمانية والبريطانية وأكد القنصل العام بالنيابة لنوبار باشا بأن دي فريسنيه
يصر إصراراً تاماً على أن تقدم الحكومة المصرية الترضية بالصورة التي طلبتها
الحكومة الفرنسية وأنه ينتظر من نوبار رداً في فترة تنتهي في الساعة الرابعة بعد
ظهر نفس اليوم (٢) . وفي الموعد المحدد أبلغ نوبار قنصل فرنسا العام بالنيابة
خفي البرقية التي تلقاها الخديو توفيق من الصدر الأعظم والمؤرخة في ٢١ من
إبريل ١٨٨٥ وأضاف نوبار إلى ذلك أن الحكومة للصربية لا تزال على اتصال
بالحكومة البريطانية وأنه لذلك يطالب بمهلة جديدة قبل أن يقدم رداً نهائياً على
طلبات الحكومة الفرنسية (٣) .

أدرك دي فريسنيه وزير خارجية فرنسا أن نوبار يعمد إلى الماطلة وأنه غير
جاد في تقديم الترضية التي طلبتها الحكومة الفرنسية ، ومن ثم قرأه على

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥

(٢) الوثيقة رقم ٤٥ من المصدر السابق

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٥ .

اتخاذ خطوة تالية . ففي ٢٤ أبريل أخطر جورج سان رينيه تايلاندييه G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة نوبار باشا بأن الحكومة الفرنسية سوف تقطع علاقاتها مع الحكومة المصرية حتى يتم تقديم الترضية التي طلبتها الحكومة الفرنسية وبالكيفية التي تصر عليها ، وأنه سيقادر القاهرة إلى الإسكندرية ، وأنه سيخطر قنصل الدول بأمر قطع العلاقات ، وأن الوزارة الفرنسية قد قررت إرجاء تقديم الاتفاق المالى الخاص بالقرض المضمون (١) الى البرلمان الفرنسى انتظاراً لما قد يسفر عنه الموقف من تطورات . (٢)

وسرعان ما طيرت أسلاك البرق هذه الأنباء إلى أوروبا. ولا شك أنها أزعجت الوزارة البريطانية إزعاجاً شديداً وبخاصة النبأ الأخير ، لأن الوزارة البريطانية كانت تبدى ، فى ذلك الوقت بالذات ، اهتماماً بالغاً بأن تتم فى أمد وجيز موافقة مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين على اتفاق لندن حتى يستطاع تقديم القرض المضمون فى أسرع وقت ممكن للحكومة المصرية التى كانت حالتها المالية تتفاقم سوءاً أسبوعاً بعد أسبوع . وأى باحث يتعمق فى دراسة الكتاب الأزرق الخاص بالمالية المصرية لسنة ١٨٨٥ يلحظ الضغط واللاحاح الشديدين اللذين بذلهما من أجل هذا القرض اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس لدى وزارة الخارجية الفرنسية (٣). وقد قام السفير بمساعيه لدى الوزارتين اللتين تعاقبتا على حكم فرنسا منذ صدور تصريح لندن فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ الى قيام الأزمه موضوع البحث.

(١) هو اتفاق لندن المؤرخ فى ١٨ مارس ١٨٨٥

(٢) برقية من الحديو توفيق إلى الباب العالي مذكورة فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة

١٨٨٥ فى ثنايا الوثيقة رقم ٤١

(٣) أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥ وثنائق رقم ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٧٠ ،

٧٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٩ ،

١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ . ونذكر على سبيل المثال فقرة من مذكرة أرسلها السفير

البريطانى فى باريس الى اللورد جرانفل ومؤرخة فى ٨ من إبريل ١٨٨٥ يتضح فيها اللون من هذا الضغط

I succeeded in obtaining an interview with M. de Freycinet this afternoon, and, I pressed very strongly upon his attention the great importance it was that the Convention of London of the 18th March relative to the finances of Egypt should be ratified by France with the least possible delay. '

في أبريل ١٨٨٥ وها وزرها جول فرى Ferry ووزارة يريسو Brisson ولما تألفت الوزارة الأخيرة ذهب السفير البريطاني الى دى فريسنيه وزير الخارجية فيها يرجوه العمل على سرعة تقديم اتفاق لندن الى البرلمان فأجابه دى فريسنيه بأنه لم يحضر إلى ديوان الوزارة لأول مرة إلا في صباح ذلك اليوم وأنه لم يكن لديه من الوقت متسع لبحث المسائل المتعلقة التي خلقتها الوزارة السابقة (١).

وقد أثير هذا الموضوع في نفس اليوم في مجلس العموم البريطاني وانتهت الأسئلة من أعضاء المجلس على جلادستون رئيس الوزراء وعلى ادموند فترموريس Lord Edmond Fitzmaurice الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية. وكانت الأسئلة تدور حول ثلاث مسائل : قطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، ومغادرة قنصل فرنسا العام بالنيابة لمدينة القاهرة ، وانسحاب الحكومة الفرنسية من الاتفاق للمالي . وحاول الوكيل البرلماني التهرب من الإجابة على أسئلة النواب ولما ضيقوا الخناق على جلادستون رئيس الوزارة أعلن أنه تلقى برقية من السير ايفلن بارنج يقول فيها إن قنصل فرنسا العام بالنيابة قد غادر القاهرة في صباح ذلك اليوم . وتحفظ جلادستون ولم يشأ أن يضيف إلى ذلك شيئاً (٢) . ومدلول هذا التحفظ واضح وهو أن الخبر صحيح في جملته وتفصيله . وكان جلادستون يرى من هذا التحفظ إلى خلق الجو الصالح لتسوية الأزمة تسوية ودية .

وقد أ برق الخديو توفيق في نفس اليوم إلى الصدر الأعظم يحظره بهذا التطور

(١) انظر الوثيقة رقم ٣٨ في الدفتر رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥

(٢) محضر جلسة مجلس العموم البريطاني في ٢٤ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ٦٦٠ ، ص ٦٦١ - ٦٦٣ ، ٧٩٣ - ٧٩٤ .

Hansard's Parliamentary Debates.

وانظر أيضاً محضر جلسة مجلس العموم في ٢٧ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ٨١٨ - ٨١٩ .

Hansard's Parliamentary Debates.

الذى وصلت إليه الأزمة السياسية بين مصر وفرنسا . وعادت الحكومة العثمانية تبذل مساعيها الدبلوماسية لدى حكومة باريس . فأرسل عاصم باشا وزير خارجية تركيا برقية مؤرخة في ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركي في باريس يبلغه أن دوائر الباب العالي قد قابلت بدهشة بالغة هذا التطور السريع لموضوع جريدة البوسفور ، فالإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية ضد هذه الصحيفة كان إجراء عادلاً ويتمشى مع نصوص القانون وليس هناك ما يدعو إلى أية شكوى من جانب فرنسا . ومضى وزير خارجية تركيا يقول في برقيته إن الأهمية التي أضفيت على مسألة البوسفور لم تكن إلا نتيجة لمسلك قنصل فرنسا الذي أيد تأييداً مطلقاً جريدة تنشر أنباء مثيرة ، وأشارت البرقية إلى علاقات الصداقة الأكيدة التي تربط بين فرنسا وبين مصر وإلى أن الحكومة الفرنسية تبدي في كل حين وآن شعوراً من الود والإخلاص نحو الحكومة العثمانية وأنها تظهر نوايا طيبة للغاية نحو مصر وخلص وزير خارجية تركيا من ذلك إلا أنه إزاء هذه المشاعر الطيبة التي تبديها الحكومة الفرنسية نحو مصر لا تسمح الحكومة العثمانية لنفسها بأن تعتقد أن فرنسا تجيز لممثلها في مصر وبخاصة في الظروف التي تمر بها مصر في تلك الفترة أن يقدموا على أعمال تنال من كرامة ومركز خديوية مصر . واختتم عاصم باشا برقيته بقوله إنه يرجو من الوزارة الفرنسية أن تطلب من قنصلها أن يتخلى عن مطالبه وأن تعيد العلاقات مع الحكومة المصرية بدون إبطاء (١) .

ولكن حدثت في هذه الاتصالات الدبلوماسية مفاجأة غير سارة بالنسبة لتركيا ، فقد أنكر دى فريسنييه وزير خارجية فرنسا على الباب العالي حقه في التدخل في موضوع جريدة البوسفور على أساس أنها مسألة داخلية بحتة وأن هذه المسألة يجب أن تسوى رأساً بين الحكومتين الفرنسية والمصرية وذلك طبقاً لسوابق كثيرة (٢) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .

(٢) المصدر السابق .

وثارت نائرة الباب العالى لهذا رأى وهو الذى كان حريصاً على أن يؤكد فى كل مناسبة تبعية مصر للدولة العثمانية وقد غدت مسألة التبعية حساسة جداً لدى الباب العالى وبخاصة بعد الإحتلال الإنجليزى لمصر، وسرعان ما خاض الباب العالى فى جدل فقهي حول حقوق الباب العالى وحقوق الخديوية المصرية باعتبارها ولاية تابعة للدولة العثمانية، فأرسل عاصم باشا وزير الخارجية العثمانية برقية مؤرخة فى ٢٥ إبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس لتبليغها إلى وزير خارجية فرنسا وقد جاء فيها أن خديوية مصر تتمتع حقاً باستقلال داخلى ، ولكن يخرج عن اختصاص الحكومة المصرية بحث أو معالجة أى نزاع له طابع سياسى يقع بين هذه الحكومة وبين ممثل دولة أجنبية ، لأن الباب العالى وحده هو الذى يختص ببحث مثل هذا النزاع مع الحكومة الأجنبية المختصة . ومضى عاصم باشا يؤكد فى برقيته أنه عن طريق الباب العالى سويت جميع المسائل الخاصة بالعلاقات الأجنبية لمصر ، وأن هذا الإجراء فى تسوية المسائل الخارجية لمصر إنما هو نتيجة حتمية لمبدأ الاستقلال الداخلى . وفى موضوع جريدة البوسفور قال عاصم باشا إن الباب العالى كان محقاً فى أن يشكو تصرفات قنصل فرنسا الذى لم يقنع بأنه تدخل تدخل غير قانونى ليعوق تنفيذ قرار أصدرته الحكومة المصرية ولم يقنع بأنه طلب الترضية من امن الحكومة المصرية بل ذهب إلى حد قطع العلاقات لا لسبب سوى أن الحكومة المصرية قد اتخذت إجراء لتنفيذ إلغاء جريدة تخضع للقوانين المصرية والمحاكم المصرية وهى جريدة أيدت تأييداً سافراً الثورة المهدية ونشرت على صفحاتها وفى طبعة عربية غير مرخص بها منشوراً يستهدف فى لحيته وسداه الإخلال بالهدوء والأمن والنظام ، كما أن مثل هذا النشر يؤدي إلى أخطار جسيمة تحيق بالسلطات العثمانية فى الحجاز (١) .

وعهد عاصم باشا فى نفس الوقت إلى موزوروس باشا Musurus سفير الدولة العثمانية فى لندن بمقابلة اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية وتقديم صورة من البرقيات التى تبودلت بين الحكومة العثمانية وبين سفيرها فى باريس وقد شكر اللورد جرانفل الباب العالى لأنه أيد الحكومة المصرية فى موقفها (١) .

على أنه فى لندن وليس فى باريس أو الآستانة أو القاهرة قد تم وضع أسس تسوية هذه المسألة . وقام وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن بدور بارز فى هذه التسوية . وقد كان فى باريس خلال بعض مراحل تلك الأزمة فأسرع بالعودة إلى العاصمة البريطانية ، وخف لمقابلة اللورد جرانفل صباح ٢٥ أبريل ١٨٨٥ وأبلغه أنه قد عاد مبكراً إلى لندن لأنه يعتقد أن وجوده فى مقر منصبه يساعد على تسوية الأزمة التى أثارها الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها . واستطرد السفير الفرنسى فقال إن هذه المسألة يجب ألا تكون سبباً فى قيام خلاف بين فرنسا وبريطانيا ، وقرراً أنه قد وقف تماماً خلال إقامته فى باريس على آراء دى فريسنييه فى هذه الأزمة ، ونعت السفير آراء وزير خارجية فرنسا بأنها «معتدلة بقدر ما تسمح به الظروف» وذكر أن وزير الخارجية مستاء من اللابسات التى أحاطت بإلغاء الجريدة ومنها أن نوبار قد اختار للأقدام على هذا الإجراء الوقت الذى كانت فرنسا فيه بدون وزارة (٢) .

ولا شك أن هذا الزعم لا يقوم على أساس سليم لأن وزارة جول فرى قدمت استقالتها إلى جريفي Grévy رئيس جمهورية فرنسا فى ٣٠ مارس ١٨٨٥ حين رفض مجلس النواب الفرنسى النظر فى الاعتمادات المالية التى طلبها جول فرى للانفاق منها على الحملة العسكرية فى تونكين Tonkin فى الصين ، وطلب

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٢ .

(٢) الوثيقة رقم ٣٩ فى المرجع السابق .

المجلس أولاً وقبل كل شيء مناقشة الوزارة في سياستها التوسعية في بلاد الصين والتي انتهت بهزيمة الجنرال Brière وسقوط لآنج صن Lang Son ، وقد عهد رئيس الجمهورية على أثر ذلك إلى دي فريسينيه تأليف وزارة تخلفها ، ولكنه عجز عن ذلك ، فعهد جريفي إلى كونستانس Constans ولكنه فشل هو الآخر ، وأخيراً ألف بريسو Brisson الوزارة في ٦ من أبريل وطيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas هذا النبأ ونشرته الصحف في مصر في اليوم التالي (١) . أما إلغاء جريدة اليوسفور وإغلاق مطبعتها فقد تم في ٨ أبريل أى في تاريخ لاحق لقيام الوزارة الفرنسية .

وانبرى اللورد جرانفل للدفاع عن تصرف نوبار باشا فقال إن الحادث الذي أثار رئيس الوزارة المصرية هو ما عمدت إليه جريدة اليوسفور من نشر منشور المهدي ، وإن هذا النشر لم يكن إلا إمعاناً منها في الخطة التي دأبت عليها هذه الجريدة . وبلاحظ أن جرانفل لم يشر إطلاقاً في حديثه مع السفير الفرنسي إلى مسألة إذاعة منشور المهدي باللغة العربية . وقد رد السفير بقوله إن وزير خارجية فرنسا لا يعتزم حماية جريدة اليوسفور أو يمنع الحكومة المصرية من أن تتصرف معها التصرف القانوني السليم . ومضى السفير يقول إن صدور هذه الجريدة يمكن أن يكون موضع سرور وتسلية للقراء الذين يغمون بالمهارات والأقاويل ، ولكن مما لا شك فيه أن خطة هذه الجريدة تشكل ضرراً على سياسة الحكومة الفرنسية . وانتقل السفير إلى موقف حكومته من تصرفات الحكومة المصرية فقال إن هذه التصرفات تنطوي على مسألتين : اقتحام مسكن فرنسي ، وإهانة لحقت بممثل فرنسا . وقرر أن الحكومة الفرنسية تصر على ترضية معينة ، وهي لا تحب

(١) أنظر أعداد جريدة Le Bosphore Egyptien اعتباراً من العدد ١٠٥٥ الصادر في أول أبريل ١٨٥٥ إلى ١٠٦٢ الصادر في ٨ أبريل ١٨٥٥ .

أن تذهب إلى أكثر مما يتطلبه الموقف ، فهي تطالب بإعادة فتح المطبعة وتوقيع نوع من العقوبات على الموظفين المسؤولين^(١) .

وقد حاول اللورد جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن طلبها الثانى فقال إن طلب توقيع عقوبات أمر جد خطير ، لأنه من المحتمل جداً أن يأخذ نوبار المسؤولية على عاتقه ، وتغدو المسألة حينئذ فى غاية الخطورة إذ تطالب الحكومة الفرنسية بتوقيع عقوبات على رئيس وزارة ، فأجاب السفير بأن الحكومة الفرنسية لا تحدد أشخاصاً معينين بالذات . وأضاف إلى ذلك أنه إذا تمت الترضية التى تطالبها الحكومة الفرنسية فإنها على استعداد لأن تتبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية بخصوص تنظيم شئون الصحافة الأجنبية فى مصر ومدى الحقوق التى تباشرها الحكومة المصرية إزاء هذه الصحف .

ولما كان مجلس الوزراء البريطانى على وشك الاجتماع وقتئذ فقد صرح وزير الخارجية للسفير الفرنسى بأنه لا يريد أن ينفرد بإبداء رأى فى مسألة الترضية التى تطالبها الحكومة الفرنسية دون أن يتباحث بشأنها مع زملائه الوزراء ، ووصف الوزير هذه المسألة بأنها شائكة ودقيقة ، ولكنه قال إنه على ثقة من أن رغبة زملائه أعضاء الوزارة تتلاقى مع رغبته ورغبة دى فريسنييه فى وجوب الوصول إلى تسوية سريعة لهذه المسألة^(٢) .

وبعد أن انفض اجتماع مجلس الوزراء قابل السفير الفرنسى فى لندن فى مساء نفس اليوم وزير الخارجية البريطانية الذى أبلغه بالمقترحات الآتية لتسوية الأزمة :

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٩ .

(٢) المصدر السابق .

أولاً : تسجل الحكومتان الفرنسية والبريطانية اتفاقهما على ألا تثير الحكومة الفرنسية أى اعتراض على إلغاء جريدة البوسفور .

ثانياً : ترى الحكومة البريطانية — بخصوص الطريقة التى نفذ بها إلغاء الجريدة ، وبعد أن أخذت فى اعتبارها كافة الحقائق المتصلة بهذا الموضوع — أن إغلاق مطبعة الجريدة قد تم بطريقة منافية للقانون وأنه يتعين لذلك إعادة فتح دار المطبعة فوراً .

ثالثاً : إن مسلك رئيس الشرطة (حكمداى شرطة القاهرة وهو ضابط انجليزى يسمى فنويك) لا غبار عليه من كافة النواحي لأنه كان مقيداً بأوامر صدرت إليه . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الحكومة الفرنسية توافق على أنه لا تقع على هذا الضابط مسئولية دفع موظف القنصلية الفرنسية .

رابعاً : لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أنها لا تتنصل من مسئولية إلغاء جريدة البوسفور فإنها لا تردد فى أن تشترك مع الحكومة المصرية فى إبداء الأسف الذى نصحت هى الحكومة المصرية بإبدائه بسبب الحوادث العارضة التى اكتنفت إلغاء الجريدة .

وذكر جرانفل بأن هذه المقترحات لا تعتبر نهائية ولن تقدمها الحكومة البريطانية بصفة رسمية إلا إذا تلقت تأكيداً من الحكومة الفرنسية بأن هذه المقترحات قد لقيت موافقة منها (١) .

ودارت اتصالات دبلوماسية بين السفارة الفرنسية فى لندن وبين وزارة الخارجية الفرنسية أسفرت عن نتائج هامة فقد أخطر وادنجتون السفير الفرنسى فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٥ اللورد جرانفل وزير الخارجية بأن الحكومة الفرنسية وإن كانت

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٠ .

توافق على المقترحات البريطانية لتسوية هذه الأزمة وتتنازل عن مطلبها الخاص بتوقيع العقوبة على ضباط الشرطة إلا أنها تطلب في مقابل ذلك أن يقوم نوبار باشا بصفته رئيساً للوزارة بزيارة رسمية لممثل فرنسا في مصر ويقدم له اعتذاراً رسمياً عما حدث (١) .

وقد حاول جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن هذا الطلب ، فقال إنه ليس في مقدوره أن يذهب إلى هذا الحد وأن يأخذ على عاتقه تنفيذ هذا الطلب فيجمل الحكومة البريطانية تقدم النصيح لحكومة مصر بأن تفعل أكثر من إبداء الأسف . ورفض السفير الفرنسي الأخذ بوجهة نظر جرانفل وصرح بأنه سيرجع إلى حكومته في هذا الشأن (٢) . وسرعان ما تراجع جرانفل فأرسل في نفس اليوم إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس يقول له « إن حكومة جلالة الملكة مستعدة لأن تنصح نوبار باشا بأن يقدم أسفه بطريقة ترم على أسمي مراتب المجاملة وذلك بأن يقوم نوبار بزيارة ممثل فرنسا لهذا الغرض » . عن أن تعتبر هذه الزيارة إيذاناً بانتهاء الموضوع (٣) .

أما الحكومة المصرية فقد تلقت التعليمات اللازمة في صورة « نصائح بريطانية » . واجبة التنفيذ . فقد أرسل اللورد جرانفل إلى السير بارنج مذكرة مؤرخة في ٢٨ أبريل ١٨٨٥ أنهى إليه فيها أسس التسوية التي تم الاتفاق عليها بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لإنهاء الأزمة وطلب وزير الخارجية إلى بارنج أن يبلغ هذه الأسس إلى نوبار باشا وأن يوصيه بقبولها « كتسوية عادلة ومرضية للمسألة » كما طلب بالنيابة عن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة أن ينصح سعادته بأن يقوم بزيارة رسمية لممثل فرنسا الذي سيعود إلى القاهرة لهذا الغرض (٤) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٣ .

(٤) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٧ .

وعلى ضوء رغبات الحكومة الفرنسية رسم جرانفل أهداف زيارة نوبار لممثل فرنسا في مصر ، وكانت هذه الأهداف هي تقديم أسف الحكومة المصرية واعتذارها : الأسف لاقتحام مسكن أحد الرعايا الفرنسيين في مصر ، والاعتذار عن الإهانة التي لحقت بموظفي السلك القنصلي الفرنسي في القاهرة .

أما جريدة البوسفور فقد ذكر جرانفل في ختام مذكرته أنه على الرغم من أن إعادة فتح دار المطبعة سيكون بلا قيد ولا شرط إلا أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الجريدة يجب أن تمتنع عن الظهور فترة من الزمن ، وأن الحكومة الفرنسية على استعداد خلال تلك الفترة لأن تتبادل وجهات النظر في مسألة تطبيق قوانين الصحافة على الجرائد التي يصدرها الرعايا الفرنسيون في مصر (١) .



وقد أذعن نوبار « للنصيحة » البريطانية فتوجه في ٣ من مايو ١٨٨٥ بملابسه الرسمية إلى دار قنصلية فرنسا بالقاهرة وقدم إعتذاراً رسمياً بالصورة التي حددتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، وأزال رجال الشرطة الاختام عن باب المطبعة وسلمت إلى مندوب قنصلية فرنسا .

وفي اليوم التالي لهذه الزيارة ألقى كل من اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم (٢) ، واللورد جرانفل وزير الخارجية في مجلس اللوردات (٣) ، بياناً ضافياً عن مسألة جريدة البوسفور والتطورات التي مرت بها .

(١) المصدر السابق .

(٢) محضر مجلس العموم جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ . الجزء ٢٩٧ ص ١٥٠٦ - ١٥٠٨ .

Hansard's Parliamentary Debates.

(٣) محضر مجلس اللوردات جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٤٧٠ - ١٤٧٤ من

Hansard's Parliamentary Debates.

وكان أهم ما جاء في هذين البيانين — وهما متشابهان في المعنى — أن القرار الذي أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور كان قراراً قانونياً لا غبار عليه وأن الحكومة البريطانية قد أقرته ووافقت عليه موافقة صريحة وأنها لا تتنصل من مسئولية صدور هذا القرار . واهتم البيان بإيضاح موقف الحكومة الفرنسية فقال إن هذه الحكومة قد امتنعت كلية عن مناقشة قانونية قرار إلغاء الجريدة ، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك فصرحت بأنها ليست لديها الرغبة في حماية جريدة البوسفور ، ولكنها احتجت احتجاجاً شديداً على الطريقة التي نفذ بها قرار إلغائها ، وأثارت الحكومة الفرنسية مسائل على جانب كبير من الأهمية ، فقالت إن مطبعة الجريدة كانت تباشر أعمالاً تجارية أخرى بجانب طبع أعداد جريدة البوسفور ولهذا فإن إغلاق المطبعة كان في نظر الحكومة الفرنسية عملاً تعسفياً غير قانوني . وانتقل البيان إلى حادث اعتداء ضباط الشرطة على قنصل فرنسا ، ثم للطالب التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية . وتعرض البيان إلى نقطة هامة هي أن الحكومة البريطانية قد درست هذه المسألة من نواحيها القانونية وانتهت إلى أن إغلاق مطبعة الجريدة لم يكن تصرفاً قانونياً سليماً وكذلك الاعتداء الذي وقع على قنصل فرنسا ، ولذلك فقد أسدت النصح إلى الحكومة المصرية بإعادة فتح المطبعة وأن يقوم نوبار باشا (١) بزيارة قنصل فرنسا ليعتذر له عن التصرفات غير القانونية التي ارتكبت أثناء تنفيذ القرار . وقال البيان أيضاً أن

(١) جاء في البيان الذي ألقاه اللورد جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم ان الحكومة

البريطانية نصحت الخديو بزيارة قنصل فرنسا

They (Her Majesty's Government) also recommended that His Excellency the Khedive should visit the French Consul, and should, upon that visit convey an expression of regret for the irregularities which had been committed in the course of the proceedings.

ولاشك أن هذا خطأ مطبعي لأنه إذا كان المقصود هو الخديو لذكر جلادستون حضرة صاحب السمو الخديو His Highness the Khedive إذ كان هذا اللقب يذكر دائماً في مجموعات الكتاب الأزرق ، كما أن البيان الذي ألقاه جرانفل في مجلس الوردات ذكر نوبار ولم يذكر الخديو .

الحكومة البريطانية قد أبدت استعدادها لأن تشترك في إبداء الأسف للحكومة الفرنسية على ما وقع .

وقد تعرضت الوزارة البريطانية لنوع من التهم من بعض أعضاء مجلس العموم بسبب ما جاء في هذا البيان من اشتراك الحكومة البريطانية في تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية ، إذ وجهوا إليها سؤالين في جلستي ٥ و ٧ مايو ١٨٨٥ جاء فيهما أن المجلس يريد أن يقف على نصوص العبارات التي استخدمتها الحكومة البريطانية في تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية بخصوص حادث جريدة البوسفور ، كما طلب من الوزارة أن تنشر نصوص الاعتذار الذي قدمه في مناسبة سابقة كل من رئيس الوزارة إلى النمسا والورد جرانفل إلى ألمانيا ، لأن هذه السلسلة من الاعتذارات قد تكون ذات فائدة في القيام بدراسة مقارنة في فقه اللغة الإنجليزية (١) .

وراجت شائعات تقول إن التسوية التي تمت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية قد نصت على أن تدفع الحكومة المصرية تعويضاً قدره أربعة آلاف جنيه في مقابل الأضرار والخسائر التي لحقت بجريدة البوسفور بسبب قرار إلغائها ، وأن الحكومة البريطانية ستسهم في أداء هذا التعويض . وأثير هذا الموضوع في مجلس العموم البريطاني بجلسة ١١ مايو ١٨٨٥ وقد نفى هذه الشائعة بشقيها اللورد ادموند فترموريس Lord Edmond Fitzmaurice الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية (٢) .

(١) محضر جلسة مجلس العموم في ٥ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٦٥٣ .

ومحضر جلسة مجلس العموم في ٧ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٨٥٦ من

Hansard's Parliamentary Debates.

(٢) محضر جلسة مجلس العموم في ١١ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٨ ص ١٤٣ من المصدر السابق .

بقى أن نذكر أن هذه التسوية لم تتعرض لمسألة السماح بإعادة ظهور جريدة البوسفور . وقد أكد هذه الحقيقة اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية في إجابته على سؤال وجهه إليه السير ستافورد نورثكوت Sir Stafford Northcote العضو بمجلس العموم (١) . وفعلًا ظلت هذه الجريدة معطلة فترة من الزمن ، ثم تدخلت الحكومة الفرنسية فأبلغت وزارة الخارجية البريطانية أنها قد أخذت على صاحب الجريدة تأكيدات قاطعة بأن الجريدة لن تثير للعصايب أو اللتايب وأنها ستلتزم خطة الاعتدال ، وقالت الحكومة الفرنسية إنها إذا عادت الجريدة إلى سيرتها الأولى فإن قنصل فرنسا لديه تعليمات بوجوب تقديم المساعدة للحكومة المصرية في إلغاء الجريدة (٢) .

وعلى هذا الأساس عادت الجريدة للظهور في ٢١ من مايو ١٨٨٥ بعد انقطاع دام واحداً وأربعين يوماً فظهر العدد ١٠٦٤ يفيض بنشوة الانتصار ووجهت الجريدة شكرها وامتنانها للمصريين وأعضاء الجاليات الأجنبية الذين ناصروها في ساعة العسرة . وخصت المواطنين الفرنسيين في مصر بكلمة قالت فيها إن الاهتمام العميق الذي أبداه الرعايا الفرنسيون في مصر لم يكن من أجل جريدة البوسفور فحسب بل من أجل « النفوذ الفرنسي والشرف الوطني اللذين زج بهما في نزاع مؤسف عديم الجدوى » .

وعلى الرغم من الموائيق التي أخذت على الجريدة فقد استمرت في خطتها تهاجم الاحتلال وتعارض وزارة نوبار وتتهم على كبار الموظفين الإنجليز في وزارات الحكومة المصرية ومصالحها وتبرز نواحي القشل في تصرفاتهم . فنشرت تعليقا لاذعا على تقرير وضعه فنويك حاكم دار شرطة القاهرة عن استتباب الأمن

(١) محضر جلسة مجلس العموم في ٤ مايو ١٨٨٥ الجزء ٢٩٧ ص ١٥٠٦ - ١٥٠٨

Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس العموم في ٢١ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٨ ص ١٠٢٥ - ١٠٢٦ من المصدر السابق .

في العاصمة فقالت إنه في اليوم السابق لنشر هذا التقرير وقع حادث سرقة في مسكن الجنرال ستيفنسن Stephenson قائد جيش الاحتلال . وسخرت الجريدة من البذل النقدي الذي قرره وزارة نوبار في مقابل الإعفاء من السخرة وهو ما يسمى بدل العونة . وقالت الجريدة إن الفلاح يعيش عيشة ضنكاً وأنه لا يستطيع أن يدفع هذا البذل النقدي . ولما نشرت الحكومة البريطانية بعض أجزاء من الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٤ تناولته الجريدة بالنقد الجارح وفندت ما تضمنه من وقائع ، وأسدت نصيحتها للقائمين على نشر الكتاب الأزرق بهذه الحكمة : « إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب (١) » .

ولعله من المفيد في ختام هذا البحث أن نذكر أن جورج سان رينيه تايلاندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة الذي احتج في إبريل ١٨٨٥ على قرار وزارة نوبار بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها قد وقف في سبتمبر من نفس العام موقفاً عدائياً من هذه الجريدة ، إذ أرسل إليها تبليغاً رسمياً قال فيه إنه في صدد إتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب مقالات نشرتها في تلك الآونة ، وقال القنصل العام لفرنسا بالنيابة إن خطة الجريدة ومآثره من جدل صحفي تعوق العمل الدبلوماسي لمثل فرنسا في مصر وتضر بالمصالح الفرنسية ، وأنه إذا استمرت الجريدة في نشر مثل تلك المقالات فإن ذلك يؤدي إلى تعقيدات سياسية يؤسف لها (٢) .

وعلقت الجريدة على هذا النبأ فقالت إنه يعتبر ضربة شديدة للجريدة ، لأن ذلك التبليغ قد وجه إليها باسم السلطة التي يمثلها جورج سان رينيه وهي سلطة الجمهورية الفرنسية ، ومضت الجريدة فقالت إن أمامها طريقين : أما أن تمضي

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١١٠٣ الصادر في ٢٩ يونيو ١٨٨٥ مجموعة السنة الثامنة .

(٢) Le Bosphore Egyptien العدد ١١٧٢ الصادر في ٦ سبتمبر ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة الثامنة .

في خططها دون أن تلقى بالا لتبليغ ممثل فرنسا وما يعتزم إتخاذه ضدها من إجراءات ، وإما أن تعدل عن الخطة الصحفية التي التزمت بها وتتنازل عن حقها في النقد وحقها في حرية الصحافة ، ثم كشفت الجريدة عن أهدافها في عبارات صريحة لا التواء فيها، فقالت إنها لم تكف عن مواصلة السعى في سبيل تحقيق هدفين: هما إعادة نفوذ فرنسا الشرعى في مصر إلى وضعه السابق ، ثم إنشاء نظام دولى يكفل بصفة نهائية حماية مصالح أوروبا وفي نفس الوقت يعمل على تقدم ورخاء البلاد . وقالت الجريدة أيضاً إنها لم تكف عن محاربة الإحتلال الانجليزى وأنصاره لأن هذا الإحتلال ضار ، والإبقاء عليه يشكل عقبة كأداء في سبيل قيام نظام دولى وفي سبيل إعادة النفوذ الفرنسى .

Le Bosphore Egyptien n'a pas cessé de poursuivre un double but : la restauration de l'influence légitime de la France en Egypte et l'établissement d'un régime international qui assure définitivement les intérêts de l'Europe en même temps que le progrès et la prospérité du pays. Il n'a pas cessé de combattre l'occupation anglaise et ses partisans, parce que cette occupation a été malfaisante et que son maintien est un obstacle insurmontable à l'établissement d'un régime international comme à la restauration de l'influence française.

وقالت الجريدة إنها بعد تفكير عميق اتخذت من تلقاء نفسها قراراً بوقف صدورها لأنها لا تريد أن تعطى في الخارج مثلاً سيئاً لنزاع سياسى يقع بين ممثلى الوطن الفرنسى في مصر وبين جريدة البوسفور » وهى الجريدة التى

(١) احتجبت الجريدة عن الظهور اعتباراً من ٧ سبتمبر ١٨٨٤ ثم عادت إلى الظهور في أول سبتمبر ١٨٨٥ تحمل نفس الاسم وتقول إنه تديرها شركة توصية بالأسم وجنسياتها فرنسية ورأس مالها ١٠٠.٠٠٠ فرنك وأن رئيس تحريرها اميل باريير Barrière واستمرت توالى صدورها حتى ٢ ديسمبر ١٨٩٤ .

كرست جهودها بدون تحفظ للدفاع عن حقوق فرنسا والجاليات الأجنبية في وداى النيل .

فهل يمكن أن يقال بعد هذه العبارات الصريحة وما سبق ذكره في هذا البحث أن جريدة البوسفور كانت تستهدف مصالح مصر الحقيقية من حملتها على الإحتلال الإنجليزي وعلى وزارة نوبار ؟ لقد كان من الطبيعي وقد نهجت هذه الجريدة نهجا مناوئا للاحتلال أن تتلاقى أهدافها مع مصالح مصر في عديد المسائل وفي معظم الأوقات ، ولكنها كانت تشق لنفسها طريقاً خاصاً لحساب فرنسا ولحساب تدويل الحكومة في مصر وكانت تعارض أى تشريع فيه مساس من قريب أو بعيد بحقوق الأجانب في مصر ولو كان في مثل هذا التشريع لون من ألوان للمشاركة الإيجابية بين المصريين والأجانب .

إن جريدة البوسفور في تلك الحقبة لم تكن إلا مظهرأ من مظاهر الصراع السياسى السافر في مصر بين انجلترا وفرنسا بسبب انفراد انجلترا بالنفوذ والسيطرة على الحكومة المصرية ومرافق البلاد ، فالأزمة موضوع هذا البحث كانت في مظهرها أزمة مصرية فرنسية ولكنها كانت في جوهرها أزمة فرنسية إنجليزية . ولا عجب إذا قرر اللورد سالسبورى Salisbury ، العضو بمجلس اللوردات وقتئذ ، في ثنايا سؤال وجهه إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية ، أن هذه الأزمة قد شغلت رأى العام في بريطانيا إلى حد بعيد (١) .

عبد العزيز محمد السناوى

(١) محضر جلسة مجلس اللوردات في ٢٨ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ٩٣٩ من

Hansard's Parliamentary Debates.

